الابتـــداءُ(١)

. . . .

---

(١) هذا شروع في الأحكام التركيبية. والتركيب المفيد يرجع عند الاعتبار إلى جملتين:

إما جملة **اسمية**، وهي المصدرة بالاسم، ومنها: اسم الفاعل مع مرفوعه، والوصف مع مرفوعه المغني عن الخبر.

أو **فعلية**، وهي المصدرة بالفعل، ومنها: الجملة الندائية، وإلى هاتين الجملتين ترجع التراكيب الإفادية كلها.

وقد شرع في ذكر الجملة الاسمية أولًا وما يتعلق بها من الأحكام، ثم أتبعها بالجملة الفعلية وما يتعلق بها.

وَلِمَ قال: (الابتداء)، ولم يقل: المبتدأ والخبر؟ أجابَ الصبان بقوله: لأن الابتداء يستدعي مبتدأ؛ وهو يستدعي خبرًا، أو: ما يسد مسده غالبًا على ما ستعرفه، فأطلق الابتداء، وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة، ففي الترجمة به: تأدية للمقصود مع الاختصار والإشارة - إلى عدم تلازم المبتدأ والخبر، فلا يقال: ترجم لشيء ولم يبينه وبيَّن شيئًا ولم يترجمه.

علة تعبير الناظم بالابتداء

نعم؛ قد يقال: هذه النكتة حاصلة لو قال: المبتدأ، فلم لم يترجم به؟ ويمكن أن يجاب: بأنه آثر التعبير بالابتداء على التعبير بالمبتدأ للإشارة في الترجمة إلى أنه العامل؛ فتأمل.

وقدم **(باب المبتدأ)** على **(باب الفاعل)**؛ لما قيل: إنه أصل المرفوعات لأنه مبدوء به، وهو مذهب سيبويه.

علة تقديم الناظم باب المبتدأ على باب الفاعل

وحجته: أنه لا تزول ابتدائيته تقدم أو تأخر، بخلاف الفاعل؛ ففاعليته تزول إذا تقدم.

وقيل: الفاعل أصل، **وحجته**: أن عامله لفظي، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، ونسب للخليل، ولما رأى ابن السراج والأخفش: أن لكل قوم حجة قالا: كلٌّ أصل، وهو اختيار الرضي، وأشار السيوطي في «فريدته» إلى الأقوال الثلاثة بقوله:

واختـلفـوا فيـمـا لـه الـتـأصل ... في الرفـع هـل مبـتدأ أو فـاعل
وُجِّـهَ كـلٌّ بـاتـجـاه يـجـلـو ... من ثـمَّ قـال البـعضُ كـلٌّ أصـلٌ =

[ص][١١٣] مُبْتَدَأٌ (زَيْدٌ)، و(عَاذِرٌ) خَبَرْ إِنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ)(١)(٢)

= ولما كان الابتداء يستدعي مبتدأ، وهو يستدعي خبرًا، أو ما يسد مسده: كان في الترجمة به؛ توفية بالمقصود مع الاختصار، وإشارة من أول الأمر إلى أنه العامل، وإلى عدم ملازمة المبتدأ للخبر.

قال الدماميني: تظهر فائدة الخلاف في نحو زيد جوابًا ـ لمن قام. **فعلى الأول**: يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر. وعلى الثاني: يترجح كونه فاعلًا لفعل محذوف. وعلى الثالث: يستوي الوجهان. ثم **اعترض**: بأن استحسان مطابقة الجواب للسؤال في الاسمية والفعلية ـ يقتضي ترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقًا.

وأجاب: بأن جملة **(من قام)** اسمية في الصورة فعلية في الحقيقة. **وبيان ذلك**: أن قولك **(من قام)** أصله: **(أقام زيد أم عمرو أم خالد)** إلى غير ذلك، لا **(أزيد قام أم عمرو أم خالد)**؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى؛ لكونه متغيرًا، فيقع فيه الإبهام. ولما أريد الاختصار: وضعت كلمة من دالة إجمالًا على تلك الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاستفهام، وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل؛ فصارت الجملة اسمية في الصورة، لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية في الحقيقة، فإن أجبت بالفعلية نظرًا إلى جانب الحقيقة: فالمطابقة حاصلة معنى. وإن أجبت بالاسمية نظرًا إلى الصورة: فالمطابقة حاصلة لفظًا؛ فإذن لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها في الصورتين؛ فبقي الترجيح بأصالة الفاعل أو المبتدأ سالمًا، فتدبر. اهـ.

قال الصبان: «وفيه نظر؛ لأن مقتضى قولهم: «همزة الاستفهام يليها المسؤول عنه» ـ أن أصل (من قام): (أزيد قائم أو عمرو أم خالد)؛ إذ المسؤول عنه بمن قام: القائم، لا القيام؛ فاعرفه». «المقاصد الشافية» (١/ ٥٨٩)، «الصبان» (١/ ١٨٨)، «الخضري» (١/ ٨٨)، «رفع الحجاب» (١/ ٤٢٥).

(١) (م) **تقديرُ الكلامِ**: إنْ قُلْتَ: **(زيدٌ عاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ)**، فـ**(زيدٌ)** مُبْتَدَأٌ، و**(عاذرٌ)** خَبَرُه (م).

(٢) لم يذكر حدًّا للابتداء، وإنما أتى بالمثال له، والمثل لا يتوصل منها إلى تعرف حقيقة الأشياء، وجرى في ذلك على أكثر عادته في الأبواب؛ قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٢٣).

وعرفه الناظم في «الكافية» (١/ ٣٣٠ الشرح) بقوله:

الـمُبْتَدَا مرْفوع معنًى ذو خَبَرْ أو وَصْفٌ استَغْنَى بفَاعِلٍ ظَهَرْ تعريف المبتدأ

فهو اختصاره؛ صرَّح بحدِّ نوعي المبتدأ. وعرَّفه ابن هشام في «أوضح المسالك» (١/ ١٦٥) بقوله: «المبتدأ: اسم صريح أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية =

....

= أو بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفًى به».

فخرج بـ(**اسم**) الفعل والحرف والجملة؛ أي: إذا أريد بها معانيها، أما إذا أريد بها ألفاظها من حيث هو، وجرد عن المعنى حينئذ جاز الإخبار بها.

فالاسم الصريح: هو ما يقبل لذاته علامة من علامات الأسماء، ويدخل تحته المعرب من الأسماء، أو: هو ما لا يحتاج في جعله مبتدأ إلى تأويل كقوله: الله ربنا، ومحمد نبينا.

وقوله: (**بمنزلته**) هو المؤول بالصريح؛ وهو ما يحتاج في جعله مُبْتَدأً إلى تأويل كقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وهو المصدر المسبك من (أن)، والفعل ﴿تَصُومُواْ﴾؛ أي: صيامكم أو صومكم.

وقد يكون المصدر المؤول مكونًا من (أنَّ)، واسمها وخبرها. فيمكنك أن تقول: عظيم أنَّ ولدي متفوق. والمصدر المؤول من أنَّ واسمها وخبرها ـ مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للحكاية.

ومما يدخل تحت المؤول بالصريح: ما حكى من غير الأسماء، وأسند إليه خبر، نحو:

أ ـ **الفعل باعتبار لفظه، وليس باعتبار دلالته**؛ نحو قولنا: كتب فعلٌ ماضٍ. فلفظ: (كتب) في هذا التركيب أخبر عنه بأنه فعل ماض؛ أي: أسند إليه خبر، فيكون مبتدأ مرفوعًا، وعلامة رفعه الضمة المقدرة للحكاية.

ب ـ **الحرف باعتبار لفظه، لا باعتبار ما يفيده أو يعمله ذلك الحرف**، كقولك: (لم) حرف نفيٍ وجزم وقلب. فـ(لم) في هذا التركيب مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للحكاية.

ج ـ **الجملة المحكية المراد الإخبار عنها**، كقولنا: الله أكبر نداءٌ للصلاة، فقد أخبرنا عن لفظ (الله أكبر)؛ وهما مبتدأ وخبر ـ بأن هذا اللفظ نداءٌ للصلاة. وكقولنا: لا إلٰه إلا الله كلمةُ الإخلاص. فقد أخبرنا عن لفظ (لا إلٰه إلا الله): بأنه كلمة الإخلاص. فـ(الله أكبر): مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للحكاية.

وقوله: (**مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته**): خرج بالمجرد؛ المقرون بها نحو: كان زيد قائمًا، وقال زيد، فلا يقال: زيد مبتدأ، وإنما يقال في الأول: اسم كان، وفي الثاني فاعل. وخرج بـ(**اللفظية**) المعنوية.

وقوله: (**أو بمنزلته**) غير الزائدة أو شبهها. **فالزائدة**: نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣].

فـ﴿خَٰلِقٍ﴾: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة في آخره؛ منع من ظهورها =

[١١٤] وأوَّلٌ مُبتَدأٌ، والثَّاني   فاعلٌ اغْنَى في (أسارٍ ذانِ؟)(١)
[١١٥] وقِسْ، وكاستِفْهامٍ النَّفيُ وقَدْ   يَجُوزُ نَحْوُ: (فَائِزٌ أُولُوا الرَّشَدْ)(٢)

= اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وهو ﴿مِنْ﴾. و﴿غَيْرُ اللَّهِ﴾ خبر.

والشبيه بالزائدة، نحو:

لعل أبي المغوار منك قريب

ونحو: رب رجل صالح لقيته.

فـ(لعلَّ) و(ربَّ) حرفا جر شبيه بالزائد، و(أبي) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو النائبة عن الضمة المقلوبة ياءً لأجل حرف جر شبيه بالزائد (قريب) خبر.

والفرق بين الزائد والشبيه بالزائد، وإن كان كل منهما لا يتعلق بشيء، أن الزائد إذا حذف لا يتوقف المعنى عليه كـ﴿مِنْ﴾ في الآية، والشبيه بالزائد يتوقف المعنى عليه؛ كـ(لعل) في البيت السابق، فإنها تفيد الترجي، فلو حذفت: لم يبق ما يدل عليه.

والصنف المرفوع الذي يسد مسد الخبر: فنحو اسم الفاعل، نحو: أناجح أخواك؟ واسم المفعول، نحو: هل مضروب إخوتك؟ وصيغة المبالغة نحو: ما مِنْحار أصدقاؤك الإبل للضيف، والصفة المشبهة باسم الفاعل نحو: هل كريم أخواك؟ واسم تفضيل نحو: هل أحسن في عين زيد الكحلُ منه في عين غيره.

وقد يكون شبيهًا بالوصف ـ وهو المنسوب نحو: أعربي قومك؟ ويشترط في المبتدأ الوصف هذا شرطان:

الأول: أن يتقدمه نفي أو استفهام.

والثاني: أن يكون له مرفوع منفصل يتم به المعنى مع الوصف، فإذا لم يتم به المعنى: لم يصح نحو قولك: أقائم أبواه زيد، فالمرفوع بـ(قائم) وهو (أبواه) لا يمكن أن يكتفى به لإتمام المعنى؛ لأنه مضاف إلى ضمير الغَيْبة، وضمير الغائب لا بد له من اسم ظاهر يوضح مدلوله، ولذلك لم يتم المعنى بالمرفوع المضاف إلى ضمير الغائب، وبذلك يكون الظاهر (زيد) مبتدأ، والوصف (قائم) خبرًا له، والمرفوع فاعل لاسم الفاعل، وليس سادًّا مسدَّ الخبر.

(١) (م) **تقديرُ الكلامِ**: وأوَّلُ اللفظيْنِ مُبْتَدَأٌ، وثانيهما فَاعِلٌ أَغْنَى عن الخَبَرِ في قولِكَ: (أسارٍ ذانِ) (م).

(٢) (م) **التقديرُ**: وقدْ يجوزُ نحوُ قولِكَ: (فائزٌ أولو الرَّشَدِ)، والمرادُ بنحوِ هَذَا المثالِ: كلُّ وصفٍ وَقَعَ بعدَه مرفوعٌ يُسْتَغْنَى بِهِ ولم تَتَقَدَّمْه أَدَاةُ استفهامٍ ولا أداةُ نفيٍ (م).

أنواع المبتدأ

[ش] ذكَرَ المصنِّفُ أنَّ المبتدأَ على قِسْمَيْنِ: مُبتدإٍ له خَبَرٌ، و(مبتدإٍ له فاعلٌ)[١]؛ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ[٢]، فمثالُ الأوَّلِ: (زيدٌ عَاذِرٌ [مَنِ اعْتَذَرْ][٣])، [والمرادُ به: ما لم يَكُنِ المبتدأُ فيه وَصفًا مُشْتَمِلًا على ما يُذْكَرُ في القِسم الثاني][٤]، فـ(زَيْدٌ) مبتدأٌ، و(عاذِرٌ) خَبَرُه، و(مَنِ اعْتَذَرَ) مفعولٌ لـ(عاذِرٌ).

ومثالُ الثاني: (أَسَارٍ ذَانِ)، فالهمزةُ للاستفهامِ، و(سَارٍ) مبتدأٌ، و(ذانِ) فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ، ويُقَاسُ على هذا ما كانَ مِثْلَه، وهو: كلُّ وصفٍ اعْتَمَدَ على [استفهامٍ أو نفيٍ[٥]][٦]، نحوُ: [(أقائمٌ الزيدانِ، وما

---

(١) لو قال: (مرفوع) ـ لكان أولى، ليدخل في ذلك: غير الفاعل، فالمراد: مطلق المرفوع.

(٢) ليس المراد أن له خبرًا محذوفًا، وهذا قام مقامه؛ لأنه لا يستحق حينئذٍ خبرًا. بل إِنَّهُ أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به؛ لشدة شبهه بالفعل؛ ولذا لا يُصغَّر ولا يوصَف ولا يُعَرَّف ولا يُثنَّى ولا يُجمع، ولا يجمع في الفصيح إلا على لغة **(يتعاقبون فيكم ملائكة)** ـ كما في «التسهيل» (١/ ٢٧٢ «شرحه»).

(٣) ليس في (ك).

(٤) ليس في (س)، (ص)، (ح).

(٥) في (ك): «نفي أو استفهام».

(٦) هنا سؤال؛ وهو أن يقال: لِمَ لم يفرض الناظم المسألة ـ مع غير الاستفهام والنفي، وقد علم: أن ذلك لأجل الاعتماد، والاعتماد يحصل بغيرهما؛ كالاعتماد على المبتدأ، فهلَّا بين أن (قائم) من قولك: (زيد قائم أبواه) مبتدأ، و(أبواه) فاعل سد مسد الخبر، كما بيَّن ذلك مع الاستفهام والنفي؟

لِمَ لم يفرض الناظم المسائل مع غير الاستفهام والنفي؟

قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (١/ ٦٠١ ـ ٦٠٢): «**والجواب**: أن ذلك لا يجوز فيما جرى على المبتدأ؛ فإن (قائمًا) وقع نكرة، وحق الخبر أن يكون نكرة فقد وقع في موضعه، وعاد مما تعلق به الضمير على المبتدأ، فلم يجز أن ينوى به غير موضعه؛ لأنه شبه التهيئة والقطع ـ إلى هذا النحو نحا الفارسي في الجواب.

قال: وقد يجاب بجواب آخر: وهو أن الخبر الذي هو قائم إن اعتاد أنه مبتدأ صار من قبيل (قائم الزيدان)؛ لأنه إذ ذاك مقطوع من زيد، والجملة هي الخبر، فصار (قائم أبواه) جملة مستقلة، فلم يبق للمبتدأ الذي هو (قائم) ما يعتمد عليه واسم الفاعل هنا إنما يرفع إذا اعتمد إلا قليلًا.

فإن قيل: لِمَ لا يجوز على ذلك القليل؟

=

Black plate (309,1)

قائمٌ الزيدانِ[١]، فإنْ لم يَعْتمِدِ الوصفُ: لم يَكُنْ مبتدأً، وهذا مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ - إلَّا الأخفشَ[٢]][٣]، ورَفَعَ فاعلًا ظاهرًا كما مُثِّلَ أو ضَميرًا مُنْفَصِلًا نحوُ: (أقائمٌ أنتما)، وتَمَّ الكلامُ به[٤]، فإنْ لم يَتِمَّ [به

= **قيل:** لا يجوز لما تقدم أولًا للفارسي، فالواجب: ما فعله الناظم من تخصيص ذلك بالنفي والاستفهام، والكلام على سائر مواضع الاعتماد كالكلام هنا، كما لو قلت: أعجبني زيد قائم أبواه، فترفع قائمًا، أو (مررت برجل قائم أبواه)، وتكون الجملة في موضع الحال أو في موضع الصفة».

(١) تقديم وتأخير في (ك).

(٢) وهو الصحيح، واستدلوا لذلك بالقياس والسماع.

أما القياس: فهو أن الصفة إذا جرت على غير من هي له - برز فيها الضمير المرفوع بها نحو: (زيد هند ضاربها هو)، بلا خلافٍ بين أحد من النحويين في جواز ذلك، مع أنها إذ ذاك جارية مجرى الفعل، ولو وقع الفعل موقعها: لم يبرز الضمير؛ بل كنت تقول: (زيد هند يضربها)، فكما خالف اسم الفاعل الفعل في هذا الموضع؛ مع أنه جار مجراه، فكذلك لا ينكر أن يخالف اسم الفاعل الفعل بانفصال الضمير منه (أقائم أنتما) وشبهه.

وأما السماع: فكقول الشاعر:

خَليليَّ ما وافٍ بعَهدِي أنتُمَا ... إذا لم تَكُونَا لِي عَلَى مَن أُقَاطِعُ

وقول الآخر:

فما باسط خيرًا ولا دافع أذى ... من النّاس إلّا أنتم آل دارم

«التذييل والتكميل» (٣/ ٢٥٥)، و«تمهيد القواعد» (٢/ ٨٥١).

(٣) مكانها في (ص)، (س)، (ح): «ما قائم الزيدان». ووضع في (ع) على هذه الفقرة التي بين المعكوفين علامة قبلها وعلامة بعدها، كأنه يشير أنها ليست في بعض النسخ، والله أعلم.

(٤) **(ورَفَعَ)** هَذَا الفعلُ مَعْطُوفٌ بالواوِ عَلَى **(اعْتَمَدَ)** فِي قولِهِ: **(وهو كلُّ وصفٍ اعْتَمَدَ عَلَى استفهامٍ أو نفيٍ)**، وكذلك قَوْلُهُ: **(وتَمَّ الكلامُ به)**، ويَتَحَصَّلُ من ذلك: أنَّهُ قد اشْتَرَطَ فِي الوصفِ الَّذِي يَرْفَعُ فاعلًا؛ يُغْنِي عن الخَبَرِ ثلاثةَ شروطٍ:

أَوَّلُها: أنْ يَكُونَ مُعْتَمِدًا عَلَى استفهامٍ أو نفيٍ؛ عندَ البَصريِّينَ.

والثاني: أنْ يَكُونَ مرفوعُه اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا منفصلًا، وفي الضَّميرِ المنفصلِ خلافٌ.

والثالثُ: أنْ يَتِمَّ الكلامُ بمرفوعِه المذكورِ (م).

شروط ما يرفع فاعلًا

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

بالإضافةِ[١]، و(**الزيدانِ**) فاعلٌ بقائمٌ، وَسَدَّ[٢] مَسَدَّ (خبرِ[٣] (غير))[٤]؛ لأنَّ المعنَى: ما قائمٌ الزيدانِ، فعُومِلَ (غيرُ قائمٍ) معاملةَ: (ما قائمٌ)، ومنه قولُه:

٣٨ ـ غَـيْـرُ لَاهٍ عِـدَاكَ فـاطَّـرِحِ اللَّهْوَ ولا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ[٥]

فـ(**غيرُ**) مبتدأٌ، و(**لاهٍ**) مخفوضٌ بالإضافةِ، و(**عِدَاكَ**) فاعلٌ بـ(**لاهٍ**)

= ما ليس بمبتدأ وخبر، وعلى صفة، وقوى فيها معنى الاسمية وقد رفع بها، هذا ما قال، وفيه ما ذكرت وغيره.

فإن أجيب عن الأول: بأن المنصوب قد ينوب عن المرفوع ـ كما في قولهم: (ضربي زيدًا قائمًا)، وإذا جاز مثل هذا فليجز عكسه.

والثاني: بأن النواسخ قد تدخل على ما لا خبر فيه؛ بل ناب عنه غيره. وحكى ابن كيسان عن الكسائي: دخول (إن) على نحو: كل رجل وضيعته، فقالوا: إن كل ثوب وثمنه، وإذا جاز في (إن) مثل هذا فليجز في مسألتنا فيقال: لم يبلغ مثل هذا أن يقاس عليه لقلته وخروجه عن قياس كلام العرب فلا يعتبر به.

والذي ينبغي أن يقال في الجواب عن الناظم: أن دخول الناسخ على الصفة مذهب له حسب ما صرَّح به في الشرح، فإياه اتبع في هذا النظم، ويمكن أن يقال: ـ وهو الأولى ـ إن إطلاقه النفي لا يتعين منه دخول ناسخ ينفي به؛ لأن مثل ذلك يتوقف على جوازه ابتداء، وهو لم يتعرض لذلك هنا، فلا يؤخذ له منه مذهب؛ لاحتمال أن يريد نفيًا لا يكون ناسخًا للابتداء».

(١) «لا يرد أنه حينئذ ليس مبتدأ؛ لأن المتضايفين كالشيء الواحد على أنه وإن خفض لفظًا فهو في قوة المرفوع لأنه المقصود بالإسناد فكأنه قيل: ما قائم كما أشار له الشارح». «الخضري» (١/ ٨٩).

(٢) في (ك)، (م): «سدّ».

(٣) كتبها بين السطرين في (ك)، وبعدها في (ص): بياض بمقدار كلمة.

(٤) ضبطها في (ع): «خَبَرِ غَيْرٌ».

(٥) (م) لم أَقِفْ لهذا الشاهدِ عَلَى نسبةٍ إِلَى قائلٍ مُعَيَّنٍ.
الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**غيرُ لاهٍ عِدَاكَ**) حَيْثُ اسْتَغْنَى بفَاعِلِ (**لَاهٍ**) عن خبرِ المُبْتَدَأ، وَهوَ (**غيرُ**)؛ لأنَّ المبتدأ المضاف لاسم الفَاعِلِ اسمٌ دالٌّ عَلَى النفي، فكأنه (ما) فِي قولِكَ: (ما قائمٌ مُحَمَّدٌ)؛ فالوصفُ مخفوضٌ لفظًا بإضافةِ المُبْتَدَأ إِلَيْهِ، وَهوَ فِي قُوَّةِ المرفوعِ بالابتداءِ (م).

النواسخ قد تدخل على ما لا خبر فيه

سَدَّ[1] مَسَدَّ خَبَرِ (غيرُ)، ومِثْلُه قولُه[2]:

٣٩ ـ غيرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ   يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ[3]

فـ(**غيرُ**) مبتدأٌ، و(**مأسوفٍ**) مخفوضٌ بالإضافةِ، و(**على زَمَنٍ**) جارٌّ

---

(١) في (ع)، (ص): «وسدّ».

(٢) نسبه العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٤٨٢)، لأبي نُوَاسٍ الحَسَنِ بنِ هانئِ بنِ عبدِ الأوَّلِ الحَكَمِيِّ، ولم أجده في «ديوانه».

(٣) (م) البيتُ لأبي نُوَاسٍ ـ كما سبق، وَهوَ: ليسَ مِمَّن يُسْتَشْهَدُ بكلامِه، وإنما أَوْرَدَهُ الشارحُ مثالًا للمسألةِ؛ ولهذا قالَ: (ومِثْلُهُ قَوْلُه). وبعدَ هَذَا البيتِ المُمَثَّلِ بِهِ بيتٌ آخرُ، وهو:

إِنَّمَا يَرْجُو الحَيَاةَ فَتًى   عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ المِحَنِ

التمثيلُ به: فِي قولِهِ: (**غيرُ مأسوفٍ عَلَى زَمَنٍ**) حَيْثُ أَجْرَى قولَه: (**على زَمَنٍ**) النائبَ عن الفَاعِلِ مُجْرَى الزيدَيْنِ فِي قولِك: (**ما مضروبٌ الزيدانِ**)؛ فِي أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُمَا سَدَّ مَسَدَّ الخَبَرِ؛ لأنَّ المتضايفَيْنِ بمنزلةِ الاسمِ الواحدِ، فحيثُ كَانَ نائبُ الفَاعِلِ يَسُدُّ معَ أَحدِهما مَسَدَّ الخَبَرِ فإنَّه يَسُدُّ معَ الآخرِ أيضًا، وكأنه قالَ: (**ما مأسوفٌ عَلَى زَمَنٍ**).

هذا **أحدُ توجيهاتٍ** ثلاثةٍ فِي ذَلِكَ ونحوِه، وإليه ذَهَبَ ابنُ الشَّجَرِيِّ فِي «أَمَالِيهِ» (١/ ٤٧).

والتوجيهُ الثاني: لابنِ جِنِّيٍّ وابنِ الحاجِبِ [«أماليه» (٢/ ٦٣٧)]، وحاصلُه: أنَّ قولَه: (**غيرُ**) خبرٌ مقدَّمٌ، وأصلُ الكلامِ: (زَمَنٌ يَنْقَضِي بالهَمِّ غيرُ مأسوفٍ عليه)، وَهوَ توجيهٌ ليسَ بشيءٍ؛ لِمَا يَلْزَمُ عليه من التكلُّفاتِ البعيدةِ؛ لأنَّ العبارةَ الواردةَ فِي البيتِ لا تَصِيرُ إِلَى هَذَا إلَّا بتكلُّفٍ كثيرٍ.

والتوجيهُ الثالثُ: لابنِ الخَشَّابِ، وحاصلُه: أنَّ قولَه: (**غيرُ**) خَبَرُ مبتدأٍ محذوفٍ تَقْدِيرُهُ (أنا غيرُ. . .) إلخ، وقولَه: (**مأسوفٍ**) ليسَ اسمَ مفعولٍ؛ بل هو مصدرٌ مِثْلُ: (المَيْسُورِ، والمعسورِ، والمجلودِ، والمحلوفِ). وأرادَ بِهِ هنا اسمَ الفَاعِلِ، فكأنه قالَ: (أنا غيرُ آسِفٍ. . .) إلخ. وانْظُرْ مَا فيه من التكلُّفِ والمشقَّةِ والجَهْدِ.

ومثلُ هَذَا البيتِ والشاهدِ السابقِ: قولُ المُتَنَبِّي يمدحُ بَدْرَ بنَ عَمَّارٍ:

لَيسَ بِالمُنْكَرِ أَنْ بَرَّزْتَ سَبْقًا   غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ العِرَابُ

فغيرُ: مُبْتَدَأٌ، وَهوَ مُضَافٌ إِلَى مدفوعٍ، والعِرابُ: نائبُ فاعلٍ لمدفوعٍ سدَّ مسدَّ خبرِ غيرُ (م).

أبو نواس لا يستشهد بشعره

ومجرورٌ في موضِعِ رفعٍ بـ(**مأسوفٍ**)؛ لِنِيَابَتِه مَنابَ الفاعلِ، وقد[1] سَدَّ مَسَدَّ خَبَرِ (**غَيْرُ**).

وسَأَلَ[2] (أبا الفتحِ ابنُ جِنِّيٍّ وَلَدُهُ)[3] عن إعرابِ هذا البيتِ: فارْتَبَكَ في إعرابِه[4]][5].

ومَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ ـ إلَّا الأخفشَ[6]: أنَّ هذا الوصفَ لا يكونُ

---

(١) في (ك): «وهو». (٢) في (م): «وقد سأل».

(٣) العبارة في (س)، (ص)، (م): «أبو الفتح ابنُ جني ولدَه» وهو قلبٌ للعبارة. وجاءت في (ك): «أبو الفتح ابن جني والده». وهو تحريف! والصواب المثبت من (ع)، (ح)، فأبو سعد عالي بن عثمان بن جني سأل أباه أبا الفتح عثمان بن جني عنه، كما في «التذييل» لأبي حيّان (٣/ ٢٧٨)، و«تمهيد القواعد» لناظر الجيش (٢/ ٨٦٧).

(٤) جواب أبي الفتح ابن جني ـ كما في «التذييل» (٣/ ٢٧٨): «أنَّ المقصود ذم الزمان الذي هذه حاله، فكأنه قال: زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، فـ(زمان): مبتدأ، و(ينقضي): صفته، و(غير): خبر للزمان، ثم حذفت المبتدأ مع صفته، وجعلت إظهار (الهاء) مؤذنًا بالمحذوف؛ لأنك إنما جئت بالهاء لما تقدمها ذكر ما ترجع إليه».

قال أبو حيّان: «وهذا التخريج بعيد جدًّا متكلف».

قال أبو الفتح: «وإن شئتَ قلتَ: هو محمول على المعنى، كما حملت (**أقل امرأة تقول ذاك**) على المعنى، فلم تذكر في اللفظ خبرًا لأنه مبتدأ، وقد أضفت (أقل) إلى (امرأة)، ووصفت المرأة بـ(تقول ذاك)، كأنك قلت: قل امرأة تقول ذاك، فلم تحتج (أقل) إلى خبر لأنها في معنى (قل). وكذلك حمل على المعنى قول من قال: (**خطيئة يوم لا أراك فيه**) على معنى: يوم خطأ لا أراك فيه. وما حمل على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام. انتهى هذا التخريج الثاني وهو الذي أخذه منه ابن الشجري، وخرج البيت عليه. ويعضده البيت الثاني، وهو: (**غير لاه عداك**)، فإنه لا يتصور فيه التخريج الأول. ولأبي عمرو بن الحاجب «أماليه» (٢/ ٦٣٧) في هذا البيت كلام طويل وترديد، ثم خرَّجه على تخريجي أبي الفتح». انتهى بتصرف.

(٥) ما بين المعكوفين ساقط في (س)، وكتبه بالحاشية.

(٦) انظر: «البغداديات»، (ص٤١٦).

جواب ابن جني على بيت أبي نواس

وإلى هذا أشارَ المصنِّفُ[(١)] بقولِهِ: (وَقَدْ[(٢)] **يَجُوزُ نَحْوُ: فائزٌ أُولُو الرَّشَدْ**)؛ أي: وقد يَجُوزُ استعمالُ هذا الوصفِ مبتدأً؛ من غيرِ أنْ يَسْبِقَهُ نفيٌ أو استفهامٌ.

وزَعَمَ المصنِّفُ: أنَّ سِيبَوَيْهِ [يُجيزُ[(٣)] ذلكَ][(٤)] (على ضَعْفٍ)[(٥)(٦)].

ومِمَّا وَرَدَ منه[(٧)] قولُه[(٨)]:

٤٠ ـ فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ   إذَا الدَّاعِي المُثَوِّبُ قَالَ يَالَا[(٩)]

اختيار الناظم مذهب الكوفيين في عدم اشتراط الاستفهام أو النفي

---

(١) ليس في أصل (ع)، لكن كتبها تحت الكلمة التي قبلها: «المصـ».

(٢) (قد) هنا بمعنى (ربما)، وكذلك عادته: أن يأتي بها للتقليل؛ أي: أنه قد يجوز ـ وهذا قليلًا ـ أن يأتي هذا الوصف مبتدأ يرفع فاعلًا يغني عن الخبر، وإن لم يتقدم نفي ولا استفهام، وذلك نحو: **(فائز أولو الرشد)**.

(٣) في (س): «يجوِّز».   (٤) في (ص): «يجيزه».

(٥) ليس في (ع).

«وذهب الخليل: أنه يستقبح أن يقول: (قائم زيد)، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدمًا مبنيًا على المبتدأ». يريد: أن قولك: (قائم زيد) قبيح؛ إن أردت أن تجعل (قائم) المبتدأ و(زيد) خبره أو فاعله. وليس بقبيح أن تجعل (قائم) خبرًا مقدمًا. قاله السيرافي (٢/ ٤٥٧) بتصرف.

استقباح الخليل لقول: قائم زيد

قال أبو علي الفارسي في «التعليقة» (١/ ٢٨١): «قلت لأبي بكر: من أين قَبحَ أن ترفع (زيد) بقائم هنا؟.

فقال: لأن الكلام على ضَرْبين: فعل وفاعلٌ، مبتدأ وخبر، وليس هذا كواحدٍ منهما؛ لأنه ليس بفعلٍ يرتفع به فاعلُه، ولا هو مبتدأ يجيء بعده خبره، فلِخُروجِهِ عن حَدِّ ما عليه الكلامُ قَبُحَ، فإذا أردت بذلك التأخير كان أحسن كلام.

قال: وإنما حَسُنَ عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جَرَى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه؛ (أيْ: عَمل ذلك الاسمُ في اسم الفاعلِ)، كما أنه لا يكون مفعولًا؛ (أي: الاسمُ الذي يعملُ فيه ضارِبٌ) في ضارب، حتى يكون محمولًا على غيره؛ (أيْ: يكون اسمُ الفاعل محمولًا على غيره)».

(٦) أي: فهو سماعي.   (٧) في (س)، (ك): «فيه».

(٨) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٤٨٩): «قائله: هو زهير بن مسعود الضبي، من بني ضبة بن أدِّ بن عبد مناف بن أدِّ بن طابخة».

(٩) (م) الشاهدُ فيه: فِي البيتِ شاهدانِ لهذه المسألةِ، وكلاهما فِي قَوْلِهِ: **(فَخَيْرٌ نَحْنُ)**. =

فـ(**خيرٌ**): مبتدأٌ، و(**نحنُ**): فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ، ولم يَسْبِقْ (خيرٌ) [٣٧/ظ][1] نفيٌ ولا استفهامٌ[2][3].

= أمَّا **الأوَّلُ**: فإنَّ (**نَحْنُ**) فَاعِلٌ سدَّ مسدَّ الخَبَرِ، ولم يَتَقَدَّمْ عَلَى الوصفِ ـ وَهوَ (**خيرٌ**) ـ نفيٌ ولا استفهامٌ، وزَعَمَ جماعةٌ مِن النحاةِ ـ منهم أبو عليٍّ وابنُ خَرُوفٍ ـ أَنَّهُ لا شاهِدَ فِي هَذَا البيتِ؛ لأنَّ قولَه: (**خَيْرٌ**) خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ، تَقْدِيرُهُ: (نحنُ خيرٌ...) إلخ، وقولَه: (**نحنُ**) المذكورُ فِي البيتِ تأكيدٌ للضميرِ المُسْتَتِرِ فِي خَيْرٌ، وانْظُرْ كيفَ يُلْجَأُ إِلَى تقديرِ شيءٍ وفي الكلامِ مَا يُغْنِي عنه؟!

وأمَّا الشاهِدُ الثاني: فإنَّ (**نحنُ**) الَّذِي وَقَعَ فاعلًا؛ أَغْنَى عن الخَبَرِ: هو ضَمِيرٌ مُنفصِلٌ، فهو دليلٌ للجمهورِ ـ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِن جوازِ كونِ فَاعِلِ الوصفِ المُغْنِي عن الخَبَرِ ضميرًا منفصِلًا، ولا يَجُوزُ فِي هَذَا البيتِ أنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (**نحنُ**) مبتدأً مؤخَّرًا، ويَكُونَ (**خَيْرٌ**) خَبَرًا مقدَّمًا؛ إذ يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ الفصلُ بينَ (**خَيْرٌ**) وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ ـ وَهوَ قَوْلُهُ: (**عندَ الناسِ**) ـ وقولِه: (**مِنْكُمْ**) ـ بأجنبيٍّ، فبهذا يَتِمُّ بِهِ استدلالُ الكُوفِيِّينَ؛ عَلَى جوازِ جَعْلِ الوصفِ مبتدأً، وَإِنْ لم يَعْتَمِدْ عَلَى نفيٍ أو استفهامٍ، ويَتِمُّ بِهِ استدلالُ الجمهورِ عَلَى جوازِ أنْ يَكُونَ مرفوعُ الوصفِ المغني عن خبرِه ضميرًا بارزًا (م).

(١) في (ح): «خيرًا»، و وضع في (ع) على الراء فتحةً غير منونة، والذي في (س): «الخبرا».

(٢) وقال الخضري في «حاشيته» (١/ ٨٩): «فهو شاذ؛ من حيث اكتفاؤه بالمرفوع بلا اعتماد، ولرفع الضمير المنفصل بأفعل التفضيل في غير مسألة الكحل؛ إلا أن يؤول بأن خير خبر عن (**نحن**) محذوفة، والمذكورة: تأكيد للضمير في (**خير**) فلا شاهد فيه».

(٣) قاله الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٧٤)، ونصه: «ولا يكون (خير) خبرًا مقدمًا، و(نحن): مبتدأ؛ لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل و(مِنْ)، وهما: كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه، وإذا جعل (نحن) مرتفعًا بخير على الفاعلية: لم يلزم ذلك؛ لأن فاعل الشيء كجزء منه».

واعترضه أبو حيان في «التذييل» (٣/ ٢٧٤) بقوله: «وما استدل به المصنف: لا حجَّة فيه، أما قوله: فـ(**خير نحن**)، فـ(**خير**): خبر مقدم، و(**نحن**): مبتدأ، وعلى ما قررناه ونصرناه من مذهب الكوفيين: أن الخبر هو رافع المبتدأ، فالمبتدأ معمول له، كما أن «من «الداخلة على المفضل عليه متعلقة به، فلم يفصل بينهما بأجنبي. =

مذهب الكوفيين
الخبر هو رافع المبتدأ

وجُعِلَ من هذا قولُه[١]:

٤١ - خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ[٢] فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ[٣] إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ[٤]

= وأما قوله: **(إن أفعل التفضيل ومن كمضاف ومضاف إليه)** إلى آخره، فليس بصحيح، لو كان كذلك لما جاز الفصل بينهما بالتمييز وبالفاعل وبالظرف وبالمجرور؛ لأنه لا يفصل بشيء من هذه بين المضاف والمضاف إليه، فلم يجريا مجراهما. ولو سلمنا أن المبتدأ ليس معمولًا للخبر لما ضر هذا الفصل لأنه وقع في شعر. وأيضًا: فقد خرج الأستاذ أبو الحسن بن خروف قوله: **(نحن)**؛ على أنه تأكيد للضمير المستكن في قوله: **(فخير)**، وخير: خبر مبتدأ محذوف، التقدير: فنحن خير نحن، كما تقول: (أنت قائم أنت).

لا يفصل بشيء بين المضاف والمضاف إليه

(١) قال العيني في «المقاصد» (١/ ٤٨٧): «قائله رجل من الطائيين؛ لم نقف على اسمه».

(٢) ضبطها في (ع) بفتح اللام، وفي (ص) بكسرها، في هذا الموضع، والوجهان سائغان.

(٣) ضبطها بفتح اللام وكسرها معًا في (ع). ووضع على الهاء ضمة في (س).

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ)**؛ حَيْثُ اسْتَغْنَى بفَاعِلِ خَبِيرٌ عن الخَبَرِ، مع أَنَّهُ لم يَتَقَدَّمْ عَلَى الوصفِ نفيٌ ولا استفهامٌ، هَذَا توجيهُ الكُوفِيِّينَ والأَخْفَشِ للبيتِ؛ ومِن ثَمَّ: لم يَشْتَرِطُوا تَقَدُّمَ النفيِ أو نحوِه عَلَى الوصفِ؛ استنادًا إِلَى هَذَا البيتِ ونحوِه.

ويَرَى البَصْرِيُّونَ - مَا عدا الأَخْفَشَ - أَنَّ قولَه: **(خَبِيرٌ)** خبرٌ مقدَّمٌ، وقولَه: **(بنو)** مُبْتَدَأٌ مؤخَّرٌ، وهذا هو الإعرابُ الراجِحُ الَّذِي نَصَرَهُ العلماءُ كافَّةً، فإذا زَعَمَ أحدٌ أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى هَذَا محظورٌ - **وإيضاحُه**: أن شرطَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ أنْ يكونَا متطابقَيْنِ: إفرادًا وتثنيةً وجمعًا، وهنا لا تَطابُقَ بينَهما؛ لأَنَّ **(خَبِيرٌ)** مفردٌ، و**(بنو لِهْبٍ)** جمعٌ، فلَزِمَ عَلَى توجيهِ البصريينَ: الإخبارُ عن الجَمْعِ بالمفردِ - فالجوابُ عَلَى هَذَا أيسرُ مما تُظَنُّ؛ فإنَّ **(خَبِيرٌ)** فِي هَذَا البيتِ يَسْتَوِي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ والمفردُ والمثنَّى والجمعُ؛ بسببِ كونِهِ عَلَى زِنَةِ المصدرِ، مثلُ: الذَّمِيلِ والصَّهِيلِ، والمصدرُ يُخَبَّرُ بِهِ عن الواحدِ والمثنَّى والجَمْعِ بلفظٍ واحدٍ، تقولُ: مُحَمَّدٌ عَدْلٌ، والمُحَمَّدانِ عَدْلٌ، والمُحَمَّدونَ عَدْلٌ، ومِن عادةِ العربِ: أنْ يُعْطُوا الشيءَ الَّذِي يُشْبِهُ شيئًا بعضَ أحكامِ ذلك الشيءِ؛ تحقيقًا لمُقْتَضَى المشابَهَةِ، وقد وَرَدَتْ صِيغَةُ فَعِيلٍ مُخْبَرًا بها عن الجماعةِ، والدليلُ عَلَى أَنَّهُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ: وُرُودُهُ خَبَرًا ظاهرًا عن الجَمْعِ فِي نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [التحريم: ٤]. =

فـ(خبيرٌ): مبتدأٌ، و(بنو لِهْبٍ)[١]: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ[٢].

[ص] [١١٦] والثانِ مُبْتَدًا وذا الوَصْفُ خَبَرْ إنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ[٣]

[ش] الوصفُ معَ الفاعلِ: إما أنْ يَتَطَابَقَا (إفرادًا أو تَثْنِيَةً أو جمعًا، أو لا يَتَطَابَقَا)[٤]، وهو[٥] قِسمانِ: ممنوعٌ، وجائزٌ.

فإنْ تَطابقا إفرادًا[٦]، نحوُ: (أقائمٌ زيدٌ) جازَ فيه وجهانِ[٧]:

أحوال الوصف مع مرفوعه

التطابق إفرادًا

= وقولِ الشاعرِ:

هُـنَّ صَـدِيـقٌ لِـلَّـذِي لَـمْ يَـشِـبِ (م)

(١) ضبطها في (ع): بفتح اللام فقط.

(٢) قال أبو حيان في «التذييل» (٣/ ٢٧٤): «وما استدل به المصنف ـ أي: ابن مالك ـ لا حجة فيه: أما (خبير بنو لهب) فـ(خبير) خبر مقدم، و(بنو لهب) مبتدأ، ولا يحتاج إلى المطابقة في الجمع لأن (خبيرٌ) فعيل، يصح أن يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع، ولا سيما ورود ذلك في الشعر، كما أخبروا بـ(فعول)، قال تعالى: ﴿هُمُ ٱلْعَدُوُّ﴾ [المنافقون: ٤]».

(٣) (م) تقديرُ الكلامِ: «إنْ فِي سِوَى الإفرادِ طِبقًا اسْتَقَرَّ، فالثانِ مُبْتَدَأٌ. . .» إلخ (م).

(٤) ما بين القوسين ساقط في (ك).

(٥) أي: غير المطابق.

(٦) ليس في (ع)، لكنها كتبت فوق الكلمة قبلها بخط آخر.

(٧) (م) هٰهنا ثلاثةُ أمورٍ؛ نُحِبُّ أنْ نُنَبِّهَكَ إليها:

الأَوَّلُ: أنَّهُ لا يَنْحَصِرُ جوازُ الوجهيْنِ فِي أنْ يَتَطابَقَ الوصفُ والمرفوعُ إفرادًا؛ بل مثلُه: مَا إذا كَانَ الوصفُ مما يَسْتَوِي فيه المفردُ والمثنَّى والجمعُ، وَكَانَ المرفوعُ بعدَه واحدًا منها، نحوُ: أَقَتِيلٌ زيدٌ؟ ونحوُ: أَجَرِيحٌ الزيدانِ؟ ونحوُ: أصديقٌ المُحَمَّدُونَ؟

وقدِ اخْتَلَفَتْ كَلِمَةُ العلماءِ؛ فيما إذا كَانَ الوصفُ جمعَ تكسيرٍ والمرفوعُ بعدَه مثنًّى أو مجموعًا؛ فذَكَرَ قومٌ: أنَّهُ يَجُوزُ فيه الوجهانِ أَيْضًا، وَذَلِكَ نحوُ: أَقِيَامٌ أخواكَ؟ ونحوُ: أقيامٌ إِخْوَتُكَ؟ وَعَلَى هَذَا تكونُ الصُّوَرُ التي يَجُوزُ فيها الأمرانِ سِتَّ صُوَرٍ: أنْ يَتَطابَقَ الوصفُ والمرفوعُ إفرادًا، وَإِنْ يَكُونَ الوصفُ مِمَّا يَسْتَوِي فيه المفردُ وغيرُه والمرفوعُ مُفْرَدًا، أو مثنًّى، أو مجموعًا، وَإِنْ يَكُونَ الوصفُ جمعَ تكسيرٍ والمرفوعُ مُثَنًّى أو جمعًا.

وذَهَبَ قومٌ ـ منهم الشاطِبِيُّ ـ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ فِي الصورتيْنِ الأخيرتيْنِ كونُ الوصفِ =

والأوَّلُ[1] (في هذه الآيةِ أوْلَى)[2]؛ لأنَّ قولَه: ﴿عَنْ ءَالِهَتِى﴾ معمولٌ[3] لـ(رَاغِبٌ)، فلا يَلْزَمُ في[4] الوجهِ[5] **الأوَّلِ**: الفصلُ بينَ العاملِ والمعمولِ بأجنبيٍّ؛ لأنَّ ﴿أَنتَ﴾ على هذا التقديرِ فاعلٌ لـ(رَاغِبٌ)، فليسَ بأجنبيٍّ مِنه.

وأمَّا على[6] **الوجهِ الثاني**: فيَلْزَمُ فيه[7] الفصلُ بينَ العاملِ والمعمولِ بأجنبيٍّ؛ لأنَّ ﴿أَنتَ﴾ أجنبيٌّ مِن (رَاغِبٌ)[8] على هذا التقديرِ؛ لأنَّه مبتدأٌ، فليسَ لـ(رَاغِبٌ) [عملٌ فيه][9]؛ (لأنَّه خبرُه[10])[11]، والخبرُ [٣٨/و] لا يَعْمَلُ في المبتدأِ ـ على الصحيحِ.

العطابعة تثنية

وإنْ تَطَابَقَا تَثْنِيَةً، نحوُ: (أقائمانِ الزيدانِ)، أو جَمعًا، نحوُ: (أَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ): فما بعدَ الوصفِ مبتدأٌ، والوصفُ خبرٌ مقدَّمٌ، وهذا معنى قولِ المصنِّفِ[12]: **(والثانِ مُبْتَدًا [وذَا الوصفِ خبرْ][13])** إلى آخرِ البيتِ؛ أي: والثاني، وهو ما بعدَ الوصفِ، مبتدأٌ، والوصفُ خبرٌ عنه ـ مقدَّمٌ[14] عليه إنْ تَطَابَقَا في غيرِ الإفرادِ، وهو التثنيةُ والجمعُ، هذا على المشهورِ من لغةِ العربِ[15]، ويَجُوزُ على لُغَةِ **(أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ)** أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً، وما بعدَه: فاعلٌ أغنى عن الخبرِ.

---

(١) ذكر في حاشية (ع) أنها في نسخة: «والوجه الأول».
(٢) ليس في (ع)، وكتبت في حاشيتها تصحيحًا.
(٣) في (ص)، (ك)، (ح): «معمول متعلق براغب». وذكر في حاشية (ع): أنها كذلك في نسخة.
(٤) في (ص): «على».
(٥) في (ك): «هذا الوجه».
(٦) ليس في (س).
(٧) من (ع)، (م). ووضع عليها في (ع) علامة نسخة.
(٨) في (ح): «أراغب». في الموضعين.
(٩) في (ص): «فيه عملٌ».
(١٠) في (س)، (م): «خبر».
(١١) ليس في (ح).
(١٢) في (ص)، (ك)، (ح): «الشيخ».
(١٣) من (ع)، (م).
(١٤) في (س)، (ك)، (ح): «تقدم».
(١٥) من وجوب تجريد الوصف؛ كالفعل عن علامة التثنية والجمع.

وإنْ لم يَتَطابَقَا، وهو قسمانِ: (ممتنعٌ وجائزٌ)[١]، كما تَقَدَّمَ، فمثالُ الممنوعِ[٢]: (أقائمانِ زيدٌ، وأقائمونَ زيدٌ)، فهذا التركيبُ غيرُ صحيحٍ، ومثالُ الجائزِ: (أقائمٌ الزيدانِ، وأقائمٌ الزيدونَ)[٣]، وحينَئذٍ: يَتَعَيَّنُ أَنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً[٤]، وما بعدَه: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ[٥].

عدم التطابق / الوجه الممتنع / الجائز

---

(١) من (م). (٢) في (م): «الممتنع».

(٣) تقديم وتأخير في (س). (٤) كتبت بين السطرين في (ك).

(٥) (م) أُحِبُّ أَنْ أُجَلِّيَ لكَ حقيقةَ هذه المسألةِ، وأُبَيِّنَ لكَ عِلَلَهَا وأسبابَهَا ـ بَيَانًا لا يَبْقَى معَه لَبْسٌ عليكَ فِي صورةٍ مِن صُوَرِهَا، وَذَلِكَ البيانُ يَحْتَاجُ إِلَى التقدُّمِ قَبْلَه بشرحِ أَمْرَيْنِ:

الأَوَّلُ: لِمَ جازَ فِي الوصفِ الَّذِي يَقَعُ بعدَه مرفوعٌ: أَنْ يَكُونَ الوصفُ مُبْتَدأً والمرفوعُ بعدَه فاعلًا، وَإِنْ يَكُونَ الوصفُ خَبَرًا مُقَدَّمًا والمرفوعُ مُبْتَدأً مؤخَّرًا؟

والثاني: عَلَى أيِّ شيءٍ يَسْتَنِدُ تَعَيُّنُ أحدِ هذيْنِ الوجهيْنِ وامتناعُ الآخرِ مِنهما؟ أَمَّا عن الأمرِ **الأَوَّلِ**: فنقولُ لكَ: إنَّ اسمَ الفَاعِلِ واسمَ المفعولِ ونَحْوَهُما من الأوصافِ قدْ أَشْبَهَتِ الفعلَ نوعَ شَبَهٍ مِن حَيْثُ المعنى؛ لِدَلَالَتِها عَلَى الحَدَثِ الَّذِي يَدُلُّ عليه الفعلُ، وَهِيَ فِي طَبِيعَتِها أسماءٌ تَقْبَلُ علاماتِ الاسمِ، فتَرَدَّدَ أَمْرُها بينَ أَنْ تُعَامَلَ معاملةَ الأسماءِ بالنظرِ إِلَى لَفْظِها، وبينَ أَنْ تُعَامَلَ معاملةَ الأفعالِ فتُسْنَدَ إِلَى مَا بَعْدَها بالنظرِ إِلَى دَلالتِها عَلَى معنَى الفعلِ.

ثُمَّ تَرَجَّحَ ثاني **هذين الوجهيْنِ**؛ بسببِ دخولِ حرفِ النفي أو حرفِ الاستفهامِ عليها؛ وَذَلِكَ: لأنَّ الأَصْلَ فِي النفيِ وفي الاستفهامِ أَنْ يكونا مُتَوَجِّهَيْنِ إِلَى أوصافِ الذواتِ، لا إِلَى الذواتِ أَنْفُسِها؛ لأنَّ الذواتِ يَقِلُّ أَنْ تكونَ مجهولةً، والموضوعُ للدَّلالةِ عَلَى أوصافِ الذواتِ وأحوالِها هو الفعلُ، لا جَرَمَ، كَانَ الأصلُ فِي النفيِ والاستفهامِ: أَنْ يكونا عن الفِعْلِ وَمَا هو فِي معناه، ومِن هنا نَفْهَمُ السرَّ فِي اشتراطِ البَصْرِيِّينَ، فِي جَعْلِ الوصفِ مبتدأً والمرفوعِ بعدَه فاعلًا أَغْنَى عن الخَبَرِ ـ تَقَدُّمَ النفيِ والاستفهامِ عليه.

وأَمَّا عن الأمرِ الثاني: فإنا نُقَرِّرُ لكَ أَنَّ النحاةَ بَنَوْا تَجْوِيزَ الوجهيْنِ وتَعَيُّنَ أحدِهما وامتناعَه جَمِيعًا عَلَى أُصُولٍ مُقَرَّرَةٍ ثابتةٍ، فبعضُها يَرْجِعُ إِلَى حُكْمِ الفَاعِلِ ورافِعِه، وبعضُها يَرْجِعُ إِلَى حُكْمِ المُبْتَدَأ وخبرِه، وبعضُها إِلَى حُكْمٍ عامٍّ للعاملِ والمعمولِ، فالفَاعِلُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عامِلُه مُجَرَّدًا من علامةِ التثنيةِ والجَمْعِ عَلَى أفصحِ اللغتيْنِ، فمَتَى كَانَ الوصفُ مُثَنًّى أو مجموعًا لم يَجُزْ أَنْ يَكُونَ المرفوعُ بعدَه فاعلًا =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

العامل في المبتدأ والخبر

[ص] [١١٧] ورَفَعُوا مُبْتَدأً بِالابْتِدَا   كَذاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

[ش] مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ(١) وجمهورِ البصريِّينَ: أنَّ المبتدأَ(٢) مرفوعٌ بالابتداءِ، وأنَّ الخبرَ مرفوعٌ بالمبتدأِ، فالعاملُ(٣) في المبتدأِ: معنويٌّ، وهو كونُ الاسمِ مجرَّدًا(٤) عن العواملِ اللفظيَّةِ غيرِ الزائدةِ، وما أَشْبَهَهَا [٣٨/ظ].

= فِي الفُصْحَى. والمُبْتَدَأُ مَعَ خبرِه تَجِبُ مُطَابَقَتُهما فِي الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، فمَتَى كَانَ الوصفُ مُفْرَدًا والمرفوعُ بعدَه مُثَنًّى أو مجموعًا: لم يَجُزْ أنْ تَجْعَلَ الوصفَ خَبَرًا والمرفوعَ بعدَه مُبْتَدأً.

وإذا كَانَ الوصفُ مُفْرَدًا، والمرفوعُ بعدَه مفردًا مثلَه فقدِ اجْتَمَعَ شرطُ الفَاعِلِ مَعَ رافعِهِ وشَرْطُ المُبْتَدَأ مَعَ خبرِه، فيجوزُ الوجهانِ.

ثم إنْ كَانَ الوصفُ مُفْرَدًا مذكَّرًا والمرفوعُ مُفردًا مؤنَّثًا، فإذا لم يَكُنْ بينَهما فاصلٌ: امْتَنَعَ الكلامُ؛ لأنَّ مطابقةَ المُبْتَدَأ وخبرِه والفَاعِلِ ورافعِه فِي التأنيثِ واجبةٌ حينَئذٍ، وَإنْ كَانَ بينَهما فاصلٌ: صَحَّ جَعْلُ المرفوعِ فاعلًا، ولم يَصِحَّ جعلُه مُبْتَدأً؛ فإنَّ وُجُوبَ المطابقةِ بينَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ لا تَزُولُ بالفصلِ بينَهما، وصَحَّ جَعْلُ المرفوعِ فاعلًا؛ لأنَّ الفصلَ يُبِيحُ فواتَ المطابقةِ فِي التأنيثِ بينَ الفَاعِلِ المؤنَّثِ الحقيقيِّ التأنيثِ ورافعِه.

وإنْ كَانَ الوصفُ والمرفوعُ مفردَيْنِ مذكَّرَيْنِ، وقد وَقَعَ بعدَهما معمولٌ للوصفِ جازَ أنْ يَكُونَ المرفوعُ فاعلًا، ولم يَجُزْ أنْ يَكُونَ مبتدأً؛ إذْ يَتَرَتَّبُ عَلَى جعلِه مبتدأً أنْ يُفْصَلَ بينَ العَامِلِ والمعمولِ بأجنبيٍّ.

وإذا كَانَ الوصفُ مُثَنًّى أو مجموعًا والمرفوعُ مفردًا: لم يَصِحَّ الكلامُ بَتَّةً، لا عَلَى اللغةِ الفصحَى، ولا عَلَى غيرِ اللغةِ الفصحَى من لغاتِ العربِ؛ لأنَّ شرطَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ - وَهوَ التطابُقُ - غيرُ موجودٍ، وشرطَ الفَاعِلِ وعاملِه - وَهوَ تَجَرُّدُ العَامِلِ مِن علامةِ التثنيةِ والجَمْعِ - غيرُ موجودٍ، وغيرُ الفُصْحَى: لا تُلْحِقُ علامةَ التثنيةِ أو الجَمْعِ مَعَ الفَاعِلِ المفردِ (م).

(١) في «الكتاب» (٢/ ١٢٦ - ١٢٧).   (٢) في (ك): «الابتداء».

(٣) في (س)، (ك): «والعامل».

(٤) **فإن قيل**: فَلِمَ جعلتم التجرد عاملًا، وهو عبارة عن عدم العوامل؟.

قيل: لأن العوامل اللفظية، ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنما هي أمارات وعلامات. فإذا ثبت أن العوامل في محل الإجماع: إنما هي أمارات وعلامات؛ =

علة كون التجرد عاملاً

مذهب النحاة في العامل في المبتدأ والخبر

وذَهَبَ **قومٌ** ـ إلى أنَّ العاملَ في المبتدأِ والخبرِ الابتداءُ[١]، فالعاملُ[٢] فيهما: معنويٌّ[٣].

وقيلَ: المبتدأُ مرفوعٌ بالابتداءِ، والخبرُ مرفوعٌ بالابتداءِ والمبتدأِ[٤].

وقيلَ: تَرَافَعَا. ومعناه: أن الخبرَ رَفَعَ المبتدأَ، (وأنَّ المبتدأَ)[٥] رفَعَ الخبرَ. وأَعْدَلُ هذه المذاهبِ: مذهَبُ سِيبَوَيْهِ[٦]، وهو[٧] الأوَّلُ، وهذا (الخلافُ ممَّا)[٨] لا طائِلَ فيه[٩].

تعريف الخبر

[ص] [١١٨] **والخَبَرُ: الجُزْءُ المُتِمُّ الفَائِدَهْ كَـ(اللَّهُ بَرٌّ، وَالأَيَادِي شَاهِدَهْ)**

[ش] عَرَّفَ المصنِّفُ الخبرَ: بأنه الجزءُ المكمِّلُ للفائدةِ[١٠]، ويَرِدُ عليه الفاعلُ، نحوُ: (قامَ زيدٌ)؛ فإنَّه يَصْدُقُ على زيدٍ: أنه الجزءُ المتمُّ للفائدةِ[١١]، وقِيلَ في تعريفِه: إنه الجزءُ المنتظِمُ منه مَعَ المبتدأِ جملةٌ. ولا يَرِدُ الفاعلُ على هذا التعريفِ؛ لأنَّه لا يَنْتَظِمُ مِنه مَعَ المبتدأِ جملةٌ؛ بل يَنْتَظِمُ منه مَعَ الفعلِ جملةٌ [٣٩/و].

---

(١) وهو قول ابن السرَّاج في «الأصول» (١/ ٦٨).
(٢) في (ص): «والعامل».
(٣) (م) ضَعَّفُوا هَذَا الرأيَ بأنَّ الابتداء عاملٌ معنويٌّ، والعاملُ المعنويُّ: ضعيفٌ، والعاملُ الضعيفُ: لا يَقْوَى عَلَى العملِ فِي معمولَيْنِ (م).
(٤) وهو قول ابن المبرد ـ في «المقتضب» (٢/ ٩٤).
(٥) في (ك): «والمبتدأ».
(٦) لأنه لا تكلف فيه.
(٧) ليس في (س)؛ بل بحاشيته.
(٨) في (ص)، (ك)، (ح): «من الخلاف الذي».
(٩) قال الخضري (١/ ٩٠): «فيه: أنه يترتب عليه صحة عطف المفردات في نحو: (زيد قائم وعمرو جالس)، إذا قلنا: العامل في الجزأين الابتداء دون باقي الأقوال؛ لئلا يعطف على معمولي عاملين مختلفين».
(١٠) والمراد بالفائدة: ما حصل بسبب الوضع أو التأويل.
(١١) يجاب عنه بأن دلالة المقام والتمثيل بقوله: كـ(الله بَرٌّ والأيادي شاهدة) ـ يدلان على اعتبار كون الجزء المتمم للفائدة مع المبتدأ وغير الوصف.

[وخلاصةُ هذا: أنه عَرَّفَ الخبرَ بما يُوجَدُ فيه وفي غيرِه، والتعريفُ يَنْبَغِي أنْ يكونَ مُخْتَصًّا بالمعرَّفِ دونَ غيرِه][1]. (والله أعلم)[2].

[ص] [١١٩] ومفردًا يَأْتِي، ويأتي جُمْلَهْ ... حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ

[١٢٠] وإنْ تَكُنْ إيَّاهُ معنًى اكْتَفَى ... بِهَا، كـ(نُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى)

[ش] يَنْقَسِمُ الخبرُ إلى مفردٍ وجملةٍ[3]، وسيأتي الكلامُ على المفردِ.

فأَمَّا[4] الجملةُ: فإما أنْ تكونَ هي المبتدأ في المعنى أو لا:

فإنْ[5] لم تَكُنْ هي[6] المبتدأ في المعنى: فلا بدَّ فيها[7] مِن رابطٍ يَرْبُطُها[8] بالمبتدأ[9]، ....

(١) ليس في أصل (ع)، وفي حاشيتها: أنها من نسخةٍ، وصحح الناسخ بعدها عليه.

(٢) من (س).

(٣) ذكر ابن خروف في «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب»: أن الخبر ينقسم إلى نيف وسبعين قسمًا، كل منها يخالف صاحبه في حكم ما، وكلها ترجع إلى المفرد والجملة، ولذلك اقتصر الناظم عليهما. «التصريح» (١/ ١٦٠).

(٤) في (س)، (ح)، (ك): «وأما».

(٥) في (ح): «إن».

(٦) ليس في (س)، (ح).

(٧) في (ك): «لها».

(٨) ضبطها بكسر الراء في (ع)، وهما وجهان، فالفعل (ربط): من باب ضرب، ونصر أيضًا.

(٩) (م) يُشْتَرَطُ فِي الجُمْلَةِ التي تَقَعُ خَبَرًا ثلاثةُ شروطٍ:

الأوَّلُ: أنْ تكونَ مُشْتَمِلَةً عَلَى رابطٍ يَرْبُطُها بالمُبْتَدَأ، وقد ذَكَرَ الشارحُ هَذَا الشرطَ، وفَصَّلَ القولَ فيه.

والشرطُ الثاني: ألَّا تكونَ الجُمْلَةُ نِدَائِيَّةً، فلا يَجُوزُ أنْ تقولَ: مُحَمَّدٌ يا أَعْدَلَ الناسِ، عَلَى أنْ يَكُونَ (مُحَمَّدٌ) مبتدأً، وتكونَ جملةُ (يا أَعْدَلَ الناسِ) خَبَرًا عن مُحَمَّدٍ.

الشرطُ الثالثُ: ألا تكونَ جملةُ الخَبَرِ مُصَدَّرَةً بأحدِ الحروفِ: لَكِنْ، وبلْ، وحتَّى.

وقدْ أَجْمَعَ النُّحاةُ عَلَى ضرورةِ استكمالِ جملةِ الخَبَرِ لهذه الشروطِ الثلاثةِ، وزادَ =

أقسام الخبر

ما يشترط في الجملة التي تقع خبرًا

وهذا معنى قولِهِ: (حَاوِيةً مَعْنَى الذي سِيقَتْ لَهْ[1])، ....

= **ثَعْلَبٌ شرطًا رابعًا**، وهو: أَلَّا تكونَ جملةُ الخَبَرِ قَسَمِيَّةً، وزادَ **ابنُ الأنباريِّ خامسًا** وهو: أَلَّا تكونَ إنشائيَّةً، **والصحيحُ عندَ الجمهورِ**: صِحَّةُ وقوعِ القَسَمِيَّةِ خَبَرًا عن المُبْتَدَأ، كأنْ تقولَ: زيدٌ واللهِ إنْ قَصَدْتَهُ لَيُعْطِيَنَّكَ، كَمَا أَنَّ الصحيحَ عندَ الجمهورِ: جَوَازُ وقوعِ الإنشائيَّةِ خَبَرًا عن المُبْتَدَأ، كأنْ تقولَ: زيدٌ اضْرِبْهُ. وذَهَبَ **ابنُ السَّرَّاجِ** إِلَى أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ خَبَرُ المُبْتَدَأ جملةً طَلَبِيَّةً؛ فهو عَلَى تقديرِ قولٍ، فالتقديرُ عندَه فِي المثالِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ: زيدٌ مقولٌ فيه: اضْرِبْهُ؛ تشبيهًا للخبرِ بالنعتِ، وَهوَ غيرُ لازمٍ فِي الخَبَرِ عندَ الجمهورِ، معَ أَنَّهُ يَلْزَمُ عندَهم فِي النعتِ. **وفَرَّقُوا بينَ الخَبَرِ والنعتِ**: بأَنَّ النعتَ يُقْصَدُ منه تمييزُ المنعوتِ وإيضاحُه، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ معلومًا للمخاطَبِ قبلَ التكلُّمِ، والإنشاءُ لا يُعْلَمُ إلا بالتكلُّمِ، وأما الخَبَرُ: فإِنَّه يُقْصَدُ منه الحكمُ، فلا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ معلومًا من قبلُ؛ بل الأَحسنُ أَنْ يَكُونَ مجهولًا قبلَ التكلُّم لِيُفِيدَ المتكلِّمُ المخاطَبَ مَا لا يَعْرِفُه، وقد وَرَدَ الإخبارُ بالجُمْلَةِ الإنشائيَّةِ فِي قولِ العُذْرِيِّ (انْظُرْ شَرْحَ الشاهدِ رَقْم ٣٠):

وَجَدُ الْفَرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِهِ ... وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الْجَنْدَلُ

وكلُّ النُّحاةِ أَجازَ رفعَ الاسمِ المشغولِ عنه قبلَ فعلِ الطلبِ، وأجازَ جَعْلَ المخصوصِ بالمدحِ مبتدأً، خَبَرُه جملةُ نِعْمَ وفاعِلُها، وَهِيَ إنشائيَّةٌ، وسَيُمَثِّلُ المؤلِّفُ فِي هَذَا المَوضعِ بمثالٍ منه. فاحْفَظْ ذَلِكَ كُلَّه، وكُنْ منه عَلَى ثَبَتٍ (م).

(١) أي: مشتملة على ما يدل على معنى المبتدأ. واعترض أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٣٣) على هذه الجملة بقوله: «وذكر الناظم أن الجملة الواقعة خبرًا تحوي معنى المبتدأ ـ إلا إذا كانت إياه فيكتفي بها، وهذا كلام مبهم؛ فلا يدرى ما معنى تحوي معنى المبتدأ. ولم يفصل هذا المعنى ولم يوضحه، ولا ذكر هل كل جملة يصح الإخبار بها عن المبتدأ أنم يشترط فيها شروط؟».

اعتراض أبي حيان على قوله "حاوية معنى الذي سيقت له"

وهنا **أمور ذكرها الشاطبي في** «المقاصد الشافية» (١/ ٦٢٤) وما بعدها مختصرًا:

إحداها: أنه أطلق الجملة ولم يقيدها باسمية دون فعلية، فدلَّ ذلك ـ على أنهما كلتيهما تقعان خبرًا للمبتدأ. وذلك صحيح، فمثال الاسمية قولك: زيد أبوه قائم. ومثال الفعلية: زيد قام أبوه. **وكل واحدة من الجملتين على قسمين**:

قسم يكون فيه للمبتدأ لفظًا ومعنى نحو: زيد هو قائم وزيد قام

وقسم يكون فيه للمبتدأ لفظًا ولما هو من سببه معنى، نحو: زيد أبوه قائم وعمرو خرج أبوه، ويدخل الناسخ النفي كما تقدم، وكل هذا ينتظمه كلام الناظم.

والثانية: أن إطلاقه ينتظم أيضًا جواز وقوع الجملة خبرًا، كانت خبرية أو طلبية =

(٣) أو تَكرارُ المبتدأِ بلفظِه[١]، وأكثرُ ما يكونُ في مواضِعِ التفخيم[٢][٣]؛ كقولِهِ تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة: ١، ٢]، و﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾ [القارعة: ١، ٢]، وقد يُسْتَعْمَلُ[٤] في غيرِها، كَقَولِكَ: (زَيْدٌ [مَا زَيْدٌ][٥]).

(٤) أو عُمومٌ يَدْخُلُ تحتَه المبتدأُ، نحوُ: (زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ).

وإنْ كانَتِ الجملةُ الواقعةُ خبرًا هي المبتدأَ في المعنَى: لم يَحْتَجْ[٦] إلى[٧] رابطٍ، وهذا[٨] معنَى قولِه: (وَإِنْ تَكُنْ[٩]) إلى آخرِ البيتِ؛ أي: وإنْ تَكُنِ الجملةُ إيَّاه؛ أي: المبتدأَ [٣٩/ظ] في المعنى، اكْتَفَى بها عن الرابطِ؛ كقولِهِ: (نُطْقِي: اللهُ حَسْبِي)، فنُطْقِي: مبتدأٌ أوَّلُ[١٠]، والاسمُ الكريمُ: مبتدأٌ ثانٍ، وحَسْبِي: خبرٌ عن المبتدأِ الثاني، (والمبتدأُ الثاني)[١١] وخبرُه: خبرٌ عن المبتدأِ الأوَّلِ، واسْتَغْنَى عن الرابطِ؛ لأنَّ قولُكَ: (اللهُ حسبِي): هو معنى (نُطْقِي)، وكذلك (قولي[١٢]: لا إلَهَ إلَّا اللهُ).

[ص][١٢١] والمُفردُ الجامدُ فارِغٌ، وإنْ يُشْتَقَّ فهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ[١٣]

الخبر المفرد

---

(١) ونصَّ سيبويه على ضعفه في «الكتاب» (١/ ٦١)، قال الأعلم ـ كما في «الارتشاف» (٣/ ١١١٦): «إنما يجيء في الشعر».
(٢) ولم يشترطه سيبويه. انظر: «ارتشاف الضرب» (٣/ ١١١٦).
(٣) ليس في (ك)، والذي في (س): «موضع».
(٤) في (ك): «تستعمل».
(٥) في (س)، (ك)، (ح): «قائم زيد»، وفي (ص)، (ع): «قائم»، لكن ضرب عليها في (ع)؛ وصحَّحها في الحاشية كالمثبت من (م)، وهو أجود الوجوه.
(٦) في (ك)، (م): «تحتج»، وضبطها في (ع) بضم أولها.
(٧) ليس في (س)، لكنها بالحاشية.
(٨) في (ك): «وهذا هو».
(٩) في (س): «يكن»، وغير منقوطة في (ك).
(١٠) من (ع)، (م).
(١١) في (ك): «وهو».
(١٢) ليس في (س)، (ك)؛ بل ملحقة بحاشيتهما. وهي في نسخة ذكرها في حاشية (ع): «قولك».
(١٣) (م): (والمُفْرَدُ) مُبْتَدَأٌ، (الجَامِدُ) نعتٌ له، (فَارِغٌ) خَبَرُ المُبْتَدَأ، ويجوزُ أنْ يَكُونَ =

[ش] تَقَدَّمَ الكلامُ في[1] الخبرِ إذَا كانَ جملةً. فأمَّا[2] المفردُ[3]: فإمَّا أنْ يكونَ جامدًا[4] أو مُشْتَقًّا[5]، فإنْ كانَ جامدًا: فذكَرَ المصنِّفُ أنه يكونُ

= قَوْلُهُ: (المُفْرَدُ) مبتدأٌ أوَّلَ وقولُه: (الجامِدُ) مبتدأٌ ثانيًا، وقولُه: (فارِغٌ) خبرَ المُبْتَدَأ الثانِي، وجملةُ المُبْتَدَأ الثاني وخبرِه فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدَأ الأوَّلِ، والرابطُ بينَ جملةِ الخَبَرِ والمُبْتَدَأ الأولِ محذوفٌ، وتقديرُ الكَلَامِ عَلَى هذا: والمفردُ الجامِدُ منه فارِغٌ، والشاطِبِيُّ يُوجِبُ هَذَا الوجهَ من الإعرابِ؛ لأنَّ الضميرَ المُسْتَتِرَ فِي قولِهِ: (يُشْتَقّ) فِي الوجهِ الأوَّلِ عادَ عَلَى (المُفْرَدُ) الموصوفِ بقولِهِ: (الجامِدُ) بدونِ صِفَتِه؛ إذ لو عادَ عَلَى الموصوفِ وصِفَتِه لكانَ المعنى: إنْ يَكُنِ المفردُ الجامدُ مُشْتَقًّا، وَهوَ كلامٌ غيرُ مستقيم، وزَعَمَ أنَّ عودَ الضَّمِيرِ عَلَى الموصوفِ وحدَه ـ دونَ صِفَتِه ـ خطأٌ، وليسَ كَمَا زُعَمَ، لا جَرَمَ جَوَّزْنَا الوجهَيْنِ فِي إعرابِ هذه العبارةِ (م).

(١) في (ص): «على».　(٢) في (م): «وأما».

(٣) «الخبرُ المفرد: هو المبتدأ في المعنى، أو مُنزَّلًا منزلتَه. **فالأوَّلُ**: نحوُ قولك: (زيدٌ منطلقٌ)، و(محمَّد نَبِينا)؛ فالمنطلقُ هو (زيدٌ)، و(محمّدٌ) هو النبي ﷺ.
ويُؤيِّد ذلك: أنّه يجوز أن تُفسِّر كلَّ واحد منهما بصاحبه؛ ألا تراك لو سُئِلتَ عن زيد من قولك: (زيدٌ منطلقٌ)، فقيل: (مَن زيدٌ هذا الذي ذكرتَه؟) لقلت: (هو المنطلقُ)، ولو قيل: (مَن المنطلقُ؟) لقلت: هو زيدٌ. فلمّا جاز تفسيرُ كل واحد منهما بالآخر، دلّ على أنّه هو. وأمّا المُنزَّل منزلةَ ما هو هو، فنحو قولهم: (أبو يوسفَ أبو حَنِيفَة)؛ فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، إنّما سدّ مَسَدَّه في العلم، وأغنى غَناءَه. ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]؛ أي: هنَّ كالأُمّهات في حُرْمَةِ التزويج، وليس بأُمّهاتٍ حقيقة. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٣]، فبقي أن لا تكون أُمّهاتٍ حقيقةً إلّا الوالداتُ».
«شرح المفصل» (١/٢٠٣ ـ ٢٠٤).

(٤) هو ما لم يُشْعِر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، كـ(زيد) فإنه لا يدل على معنى: زاد المال زيادة، وكـ(أسد) إذا أراد به شجاع ـ على رأي، فإنه وإن كان في الاستعمال مشعرًا بمعنى الفعل؛ ولكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة، وهو (شَجُع) وكـ(صاحب)؛ فإنه وإن كان مشعرًا بمعنى (صحب)؛ لكن لا بحسب الاستعمال، فكل من (زيد) و(أسد) و(صاحب) عندهم من قبيل الجوامد. **والمشتق**: وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، كـ(قائم) فإنه دلَّ على معنى (قام)، إذا أخبر به عن مبتدأ. «الصريح» (١/١٦١).

(٥) اعلم أن الأسماء بالنسبة إلى الاشتقاق وعدمه أربعة أقسام: مشتق، وجامد، =

. . . .

= ومشتق أجري مجرى الجامد، وجامد أجري مجرى المشتق، فأما الجامد والمشتق: الذي أجري مجراه فلا يتحملان ضميرًا، الأول نحو: زيد أسد، وعمرو أخ، والثاني نحو: بكر والد، وخالد صاحب. وأما المشتق والجامد الذي أجري مجراه: فإنهما يتحملان الضمير.

قال الناظم في «شرح التسهيل» (٣٠٦/١): «مثال الخبر الذي لا يتحمل ضميرًا؛ لكونه غير مشتق ولا مؤولًا بمشتق قولك مشيرًا إلى الأسد المعروف: (هذا أسد). فـ(أسد): لا ضمير فيه؛ لأنه خال من معنى الفعل، فلو وقع موقع مشتق لجرى مجراه في تحمل الضمير كقولك مشيرًا إلى رجل شجاع: (هذا أسد)؛ ففي (أسد)؛ حينئذ ضمير مرفوع به؛ لأنه مؤول بما فيه معنى الفعل، ولو أسند إلى ظاهر لرفعه كقولك: (رأيت رجلًا أسدًا أبوه)، ومنه قول الشاعر:

وليل يقول النّاس من ظلماته   سواء صحيحات العيون وعورها

كأنّ لنا منه بيوتًا حصينة   مسوحًا أعاليها وساجًا كسورها

فرفع (الأعالي) و(الكسور) بـ(مسوح) و(ساج)؛ لإقامتهما مقام سود. وإذا جاز ارتفاع الظاهر بالجامد لتأوله بمشتق: كان ارتفاع المضمر به أولى؛ لأنه قد يرفع المضمر ما لا يرفع الظاهر كأفعل التفضيل في أكثر الكلام.

وإذا رفع الجامد القائم مقام مشتق ضميرًا أو ظاهرًا: جاز أن ينصب بعد ذلك به تمييز أو حال كقول الشاعر:

تخبّرنا بأنّك أحوذيّ   وأنت البلسكاء بنا لصوقا

وإذا ثبت تحمل الجامد ضميرًا ورفعه ظاهرًا؛ لتأوله بمشتق لم يرتب في أن المشتق أحق بذلك.

وقد حكم الكسائي وحده بذلك للجامد المحض، نحو قولك: هذا زيد، وزيد أنت. وهذا القول ـ وإن كان مشهورًا انتسابه إلى الكسائي دون تقييد ـ فعندي استبعاد لإطلاقه؛ إذ هو مجرد عن دليل ومقتحم بقائله أوعر سبيل، والأشبه: أن يكون الكسائي قد حكم بذلك في جامد، عرف لمسماه معنى لازم لا انفكاك له ولا مندوحة عنه؛ كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار فإن ثبت هذا المذكور: فقد كان المحذور، وأمكن أن يقال: معذور، وإلا فضعف رأيه في ذلك بيّنٌ، واجتنابه متعين.

وأما الخبر المشتق إذا لم يرتفع به ظاهر لا لفظًا نحو: زيد قائم غلامه، ولا محلًا نحو: عمرو مرغوب فيه، فلا بدَّ من رفعه ضميرًا. وعرف منه: أن الجامد لا يتحمل ضميرًا إلا عند الكسائي، وأن المشتق والجامد المؤول بالمشتق =

مثال الخبر الذي لا يتحمل ضميرًا وعلة ذلك

البَصريُّونَ[١]: [فقالوا: إما أنْ يكونَ الجامدُ متضمِّنًا][٢] معنَى المشتَقِّ أو [لا][٣]: فإنْ[٤] تَضَمَّنَ][٥] معناه نحوُ: (زيدٌ أسدٌ)؛ أي: شجاعٌ ـ تَحَمَّلَ الضميرَ، وإنْ لم يَتَضَمَّنْ معناه: لم يَتَحَمَّلِ الضميرَ[٦]، كما مُثِّلَ[٧].

وإنْ كانَ مشتقًّا[٨]: فذَكَرَ المصنِّفُ أنه يَتَحَمَّلُ الضميرَ، نحوُ: (زيدٌ قائمٌ)؛ أي: هو (هذا ـ إذا لم يَرْفَعْ ظاهرًا)[٩]، وهذا الحكمُ إنما هو للمشتَقِّ[١٠] الجاري مجرَى الفعلِ[١١]، كاسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصفةِ المشبَّهَةِ، وأفعل[١٢] التفضيلِ[١٣].

---

(١) في (ص): «البصريين». ويتأول على معنى: وأما قول البصريين.

(٢) العبارة في (ص)، (ك)، (ح): «ففصلوا بين أنْ يكونَ الجامدُ مضمنًا». والمعنى واحد.

(٣) بعدها في (ع): «يتضمن معناه». (٤) في (ص)، (ك): «إن».

(٥) في (ح): «لا يتضمن».

(٦) من (م)، وكتبها بخط آخر: في حاشية (ع).

(٧) لأنّ تحمُّلَ الضمير: إنّما كان من جهة اللفظ، لا من جهة المعنى، وذلك لِما فيه من معنى الاشتقاق، ولفظِ الفعل، وهو معدومٌ هٰهنا.

(٨) وهو المشتق من الفعل؛ نحوَ: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفةِ المشبَّهةِ باسم الفاعل، وما كان نحوَ ذلك من الصفات. وذلكَ قولُك: (زيدٌ ضاربٌ)، و(عمرٌو مضروبٌ)، و(خالدٌ حَسَنٌ)، و(محمَّدٌ خيرٌ منك)؛ ففي كلّ واحد من هذه الصفات ضميرٌ مرفوع بأنّه فاعلٌ لا بدّ منه؛ لأنّ هذه الأخبار في معنى الفعل، فلا بدّ لها من اسم مسنَد إليه؛ ولمّا كانت مسندةً إلى المبتدأ في المعنى، ولا يصِحّ تقديمُ المسند إليه على المسند، أُسند إلى ضميره. قال ابن يعيش في «شرح المفصل» (١/ ٢٠٤): «وهذا هو التحقيقُ».

المشتق من الفعل في معنى الفعل

(٩) ليس في (ع)، وأصل (س)، لكن كتبت بحاشية (س).

(١٠) في (س): «للوصف المشتق»، وفي نسخة ذكرها في حاشية (ع): «للمفرد المشتق».

(١١) والجامد الذي ضمن معنى المشتق، نحو: قرشي وأسد، بمعنى شجاع، فحكمه حكم المشتق في تحمله الضمير.

أمثلة للجامد الذي ضمن معنى المشتق

(١٢) في (ع)، (م): «واسم».

(١٣) «والذي يدل على تحمُّلها الضميرَ المرفوعَ: أنك لو أوْقعت موقعَ المضمر ظاهرًا، =

فأمَّا ما ليسَ جاريًا مَجْرَى الفعلِ [من المشتقَّاتِ[1]][2]: فلا يَتَحَمَّلُ ضميرًا، وذلك كأسماءِ[3] الآلةِ[4]، نحوُ: (مِفتاح)، فإنَّه مشتَقٌّ من (الفتحِ)، ولا يَتَحَمَّلُ ضميرًا، فإذا [٤٠/و][5] قُلْتَ: (هذا مِفتاحٌ): لم يَكُنْ (في مِفتاح)[6] ضميرٌ، وكذلك ما كانَ على صيغةِ مَفْعَلٍ، وقُصِدَ[7] به الزمانُ أو المكانُ كـ(مَرْمًى)، فإنَّه مشتَقٌّ من (الرَّمْيِ)، ولا يَتَحَمَّلُ ضميرًا، فإذا قلتَ: (هذا مَرْمَى زيدٍ)، تُرِيدُ مكانَ رَمْيِهِ أو زمانَ رَمْيِهِ: كانَ الخبرُ مشتقًّا ولا ضميرَ فيه.

وإنما يَتَحَمَّلُ المشتقُّ الجارِي مجرَى الفعلِ الضميرَ[8]: إذا لم يَرْفَعْ ظاهرًا، فإنْ رفَعَه لم يَتَحَمَّلْ ضميرًا، وذلكَ نحوُ: (زيدٌ قائمٌ غلاماه)، فغلاماه: مرفوعٌ بقائمٌ، فلا يَتَحَمَّلُ ضميرًا.

وحاصلُ ما ذَكَرَ[9]: أنَّ الجامدَ يَتَحَمَّلُ الضميرَ مطلقًا عندَ الكُوفيِّينَ، ولا يَتَحَمَّلُ ضميرًا عندَ البصريِّينَ، إلَّا إنْ أُوِّلَ بمُشْتَقٍّ، وأنَّ

= لكان مرفوعًا، نحوَ: (زيدٌ ضارب أبوه ومُكْرَمٌ أخوه وحَسَنٌ وَجْهُه). وإذا عملت في الظاهر لكونه فاعلًا: عملت في المضمر إذا أُسندت إليه لكونه فاعلًا، وذلك من حيث كان الخبرُ في حكم الفعل، من حيث لا يَعْرَى الفعلُ من فاعل، كذلك هذه الأسماءُ.

قال ابن يعيش: «وتحمُّلُ هذه الأشياء الضميرَ مُجْمَعٌ عليه، من حيث كان الخبرُ منسوبًا إلى ذلك المضمر. ولو نسبتَه إلى ظاهر، لم يكن فيه ضميرٌ، نحوَ: (زيدٌ ضاربٌ غلامُه)؛ لأنّ الفعل لا يرفع فاعلَيْن، وكذلك ما كان في حُكمه، وجاريًا مجراه».

(١) ليس في أصل (س)؛ بل بحاشيتها. في (ع): «الأسماء»، ثم ضرب عليها، وكتبها في الحاشية كالمثبت.

(٢) في حاشية (س): «في المشتقات». (٣) في (ك): «كاسم».

(٤) وعليه فإطلاق القول: بان المشتق يتحمل ضميرًا ليس بجيد؛ لما ذكره الشارح.

(٥) في (ك): «فإن». (٦) في (م): «فيه».

(٧) ضبطت في (ح) على البناء للمفعول، والذي في (ص): «وقصدت».

(٨) ليس في (ع)، وكتبها تصحيحًا في الحاشية.

(٩) في (س): «ذكره».

المشتَقَّ إنما يَتَحَمَّلُ الضميرَ إذا لم يَرْفَعْ ظاهرًا[١]، وكانَ جاريًا مَجْرَى الفعلِ، نحوُ: (زيدٌ منطلِقٌ)؛ أي: هو، فإنْ لم يَكُنْ جاريًا مجراه[٢]: لم يَتَحَمَّلْ شيئًا، نحوُ: (هذا مِفتاحٌ)، و(هذا مَرْمَى زيدٍ).

[ص] [١٢٢] وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا   مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا[٣]

[ش] إذا جَرَى الخبرُ المشتقُّ على مَن هو له اسْتَتَرَ (الضميرُ فيه)[٤]، نحوُ: (زيدٌ قائمٌ)؛ أي: هو، [فلو أتَيْتَ بعدَ المشتَقِّ بـ(هو) ونحوِه، (و[٥] أبْرَزْتَهُ)[٦]][٧] فقلتَ: (زيدٌ قائمٌ هو) فقد جَوَّزَ سِيبَوَيْهِ[٨] فيه وجهيْنِ[٩]؛ أحدَهما: أنْ يكونَ (هو) تأكيدًا للضميرِ المستترِ في (قائمٌ)، والثانِيَ: أنْ يكونَ فاعلًا بـ(قائمٌ)[١٠]، هذا إذا جَرَى على مَن هو له،

---

(١) في هذا إشارة أن قوله: «فهو ذو ضمير مستكن» ـ ليس على إطلاقه.

(٢) في (ك)، (م): «مَجْرَى الفعلِ».

(٣) (م) **تقديرُ البيتِ**: وأَبْرِزْ ضميرَ الخَبَرِ المشتقِّ مُطلقًا؛ إنْ تَلا الخَبَرُ مبتدأً ـ ليسَ معنَى ذَلِكَ الخَبَرِ مُحَصَّلًا لذلكَ المُبْتَدَأ، وقد عَبَّرَ الناظِمُ فِي «الكافيةِ» عن هَذَا المعنى بعبارةٍ سالمةٍ مِن هَذَا الاضْطِرَابِ والقلقِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ:

وإنْ تَلَا غَيْرَ الَّذِي تَعَلَّقَا   بِهِ فَأَبْرِزِ الضَّمِيرَ مُطْلَقَا

فِي المَذْهَبِ الكُوفِيِّ شَرْطُ ذَاكَ أَنْ   لا يُؤْمَنَ اللَّبْسُ ورَأْيُهُمْ حَسَنْ

وقد أشارَ الشارِحُ إِلَى اختيارِ الناظمِ فِي غيرِ الأَلْفِيَّةِ مِن كُتُبِه ـ لمذهَبِ الكُوفِيِّينَ فِي هذه المسألةِ، وأنتَ تَرَاهُ يقولُ فِي آخِرِ هذيْنِ البيتيْنِ عن مذهَبِ الكُوفِيِّينَ: (ورَأْيُهُمْ حَسَنْ) (م).

(٤) في (ص): «فيه الضمير».

(٥) ليس في (ص)، وأصل (ع)، وكتب في حاشيته.

(٦) ليس في (س).   (٧) العبارة في (ك): «فلو أبرزت».

(٨) انظر «الكتاب» (٢/ ٥٣)، و«شرح التسهيل» (١/ ٣٠٨). والتذييل والتكميل» (٤/ ١٦)، و«ارتشاف الضرب» (٣/ ١١١٣).

(٩) في (ك): «وجهان».

(١٠) ويظهر الفرق بين التقديرين في التثنية والجمع، فتقول: مررت برجلين مكرميك هما ـ على التأكيد، وبرجلين مكرمك هما ـ على الفاعلية.

مذهب البصريين: وجوب إبراز الضمير مطلقًا

فإنْ[١] جرَى على غيرِ مَن هو له، (وهو المرادُ بهذا البيتِ)[٢]، وَجَبَ [٤٠/ظ] إبرازُ الضميرِ، سواءٌ أُمِنَ اللَّبْسُ أو لم يُؤْمَنْ، فمِثالُ ما أُمِنَ فيه اللبسُ: (زيدٌ هندٌ ضَارِبُها هو)، ومثالُ ما لم يُؤْمَنْ فيه اللَّبسُ لولا الضميرُ: (زيدٌ عمرٌو ضارِبُه هو)، فيجِبُ إبرازُ الضميرِ في الموضعيْنِ عندَ البصريينَ، وهذا[٣] [معنى قولِه: (وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا)؛ أي: سواءٌ أُمِنَ اللَّبْسُ أو لم يُؤْمَنْ][٤].

مذهب الكوفيين: وجوز الإبراز إن خيف اللبس

وأمَّا الكُوفِيُّونَ[٥][٦] فقالوا: إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ جازَ الأمرانِ، (كما مَثَّل به[٧] مِن)[٨] (زيدٌ هِنْدٌ ضَارِبُها هو)[٩]، فإنْ شِئْتَ أَتَيْتَ بـ(هو)، وإنْ شِئْتَ (لم تأتِ به)[١٠]، وإنْ[١١] خِيفَ اللَّبْسُ: وَجَبَ الإبرازُ، كالمثالِ الثاني؛ فإنك لو لم تأتِ بالضميرِ[١٢]، فقلتَ: (زيدٌ عمرٌو ضارِبُه): لاحْتَمَلَ أنْ يكونَ فاعلُ الضربِ زيدًا، وأنْ يكونَ عَمْرًا، فلَمَّا أَتَيْتَ بالضميرِ فقلتَ: (زيدٌ عمرٌو ضارِبُه هو) ـ تَعَيَّنَ أنْ يكونَ (زيدٌ) هو الفاعلَ.

مذهب المصنف

واختارَ المصنِّفُ في هذا الكتابِ: مذهَبَ البصريينَ؛ ولهذا قالَ: (وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا)؛ يعني[١٣]: سواءٌ خِيفَ اللَّبْسُ أو (لم يُخَفْ)[١٤].

---

(١) في (ك): «فإذا».

(٢) ليس في (س)، وألحق بالحاشية.

(٣) في (ك): «وهذا هو».

(٤) العبارة في (س): «المراد بقوله مطلقًا».

(٥) انظر: «المقتضب» (٣/٩٣ ـ ٩٤)، و«الإنصاف» (١/٥٧ ـ ٥٨)، و«التبيين» (ص٣٥٩ ـ ٣٦٢)، و«التذييل والتكميل» (٤/٢٠)، و«الهمع» (١/٩٦).

(٦) في (ك): «الكوفيين».

(٧) ليس في (ك).

(٨) في (ص)، (ح): «في مثل». والذي في (م): «كالمثالِ الأوَّلِ، وهو».

(٩) ليس في (ك).

(١٠) في (ص)، (ك)، (ح): «حذفتها».

(١١) في (ك): «وإذا».

(١٢) في (ص)، (ح): «به».

(١٣) ليس في (س).

(١٤) في (ص): «أُمِن».

واختارَ في غيرِ هذا الكتابِ: مَذْهَبَ الكُوفِيِّينَ[١]، وقد وَرَدَ السماعُ بمذهَبِهم؛ فمِن هذا (قولُ الشاعرِ[٢])[٣]:

٤٢ - قَوْمِي ذُرَا[٤] الْمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ[٥]

التقديرُ: بانوها هم، فحَذَفَ الضميرَ لأَمْنِ اللَّبسِ [٤١/و].

[ص][١٢٣] **وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرّ ... نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنٍ) أو (اسْتَقَرّ)**

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ الخبرَ يكونُ مفردًا ويكونُ جملةً، وذكَرَ المصنِّفُ في هذا البيتِ: أنه يكونُ ظرفًا (أو جارًّا)[٦] ومجرورًا[٧]، نحوُ: (زيدٌ عندَكَ)،

---

(١) قال رحمه الله في «شرح التسهيل» (٣٠٨/١): «وبقولهم أقول؛ لورود ذلك في كلام العرب». ثم ذكر هذا البيت.

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤٩٨/١): «أقول: لم أقف على اسم قائله».

(٣) في (ص)، (ع)، (ك): «قوله».

(٤) رسمها في (س)، (ك)، (ح): «ذرى».

(٥) (م) وهذا الَّذِي يَدُلُّ عليه هَذَا البيتُ - من عدم وجوبِ إبرازِ الضَّمِيرِ إذا أُمِنَ الالْتِباسُ، وقَصْرِ وجوبِ إبرازِهِ عَلَى حالةِ الالْتَباسِ - هو مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ فِي الخَبَرِ والحالِ والنعتِ والصلَةِ، قالُوا فِي جميعِ هذه الأبوابِ: إذا كَانَ واحدٌ مِن هذه الأشياءِ جارِيًا عَلَى غيرِ مَن هو له يُنْظَرُ: فإذا كَانَ يُؤْمَنُ اللَّبْسُ ويُمْكِنُ تَعيُّنُ صاحبِه مِن غيرِ إبرازِ الضَّمِيرِ؛ فلا يَجِبُ إبرازُه، وإن كَانَ لا يُؤْمَنُ اللَّبسُ واحْتَمَلَ عودُه عَلَى مَن هو له وَعَلَى غيرِ مَن هو له: وَجَبَ إبرازُ الضَّمِيرِ، والبيتُ حُجَّةٌ لهم فِي ذلك.

والبَصريُّونَ يُوجِبُونَ إبرازَ الضَّمِيرِ بكلِّ حالٍ، ويَرَوْنَ مثلَ هَذَا البيتِ غيرَ مُوافِقٍ للقياسِ الَّذِي عليه أكثرُ كلامِ العربِ، فهو عندَهم شاذٌّ. ومِنهم مَن زَعَمَ أنَّ (**ذُرا المَجْدِ**): ليسَ مُبْتَدأً ثانيًا كَمَا أَعْرَبَه الكُوفِيُّونَ؛ بل هو مَفْعُولٌ بِهِ لوصفٍ محذوفٍ، والوصفُ المذكورُ بعدَه بَدَلٌ من الوصفِ المحذوفِ، وتقديرُ الكلامِ: قَوْمِي بانونَ ذُرا المجدِ بانوها، فالخَبَرُ محذوفٌ، وَهوَ جارٍ عَلَى مَن له، وفي هَذَا من التكلُّفِ مَا ليسَ يَخْفَى (م).

(٦) ليس في (س)، وكتبت في (ك): «وجارًّا» ثم ضرب عليها.

(٧) (م) يُشْتَرَطُ لصحَّةِ الإخبارِ بالظرفِ والجارِّ والمجرورِ: أنْ يَكُونَ كلُّ واحدٍ منهما تامًّا، ومعنَى التمامِ: أنْ يُفْهَمَ منه مُتَعلِّقُه المحذوفُ، وإنما يُفْهَمُ مُتَعلِّقُ كلِّ واحدٍ =

الخبر شبه جملة

شروط صحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور

و(زيدٌ في الدارِ)، فكلٌّ مِنهما متعلِّقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذفِ[١].

[وأجازَ قومٌ، منهم المصنِّفُ، أن يكونَ ذلك المحذوفُ اسمًا أو فعلًا، نحوُ: (كائنٍ)، أو (اسْتَقَرَّ)، فإنْ قَدَّرْتَ (كائنًا): كانَ مِن قَبِيلِ الخبرِ المفردِ[٢]، وإنْ قَدَّرْتَ (اسْتَقَرَّ): كانَ من قَبِيلِ الخبرِ الجملةِ[٣]][٤].

واخْتَلَفَ النحويُّونَ في هذا؛ فذَهَبَ الأخفشُ[٥]: إلى أنه مِن قَبِيلِ

= مِنْهُمَا منه فِي حالتَيْنِ:
أُولاهُمَا: أنْ يَكُونَ الْمُتَعَلِّقُ عامًّا، نحوُ: زيدٌ عندَكَ، وزيدٌ فِي الدارِ.
وثانيهما: أنْ يَكُونَ الْمُتَعَلِّقُ خاصًّا، وقد قامَتِ القرينةُ الدَّالَّةُ عليه، كأنْ يقولَ لكَ قائلٌ: زيدٌ مسافرٌ اليومَ وعمرٌو غدًا. فتقولُ له: بل عمرٌو اليومَ وزيدٌ غدًا. وجَعَلَ ابنُ هِشام [«المغني» (ص٥٨٦)] فِي المعنى مِن هَذَا الأخيرِ: قولَه تعالى: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٩]؛ أي: الحرُّ يُقْتَلُ بالحُرِّ والعبدُ يُقْتَلُ بالعبدِ (م).

(١) (م) هٰهنا أمرانِ:
الأَوَّلُ: أنَّ الْمُتَعَلِّقَ يَكُونُ واجبَ الحذفِ إذا كَانَ عامًّا، فأمَّا إذا كَانَ خاصًّا: ففيه تفصيلٌ؛ فَإِنْ قامَتْ قرينةٌ تَدُلُّ عليه إذا حُذِفَ جازَ حَذْفُه وجازَ ذِكْرُه، وَإِنْ لم تَكُنْ هناكَ قرينةٌ تُرْشِدُ إِلَيْهِ وَجَبَ ذِكْرُه، هَذَا مَذْهَبُ الجمهورِ فِي هَذَا الموضوعِ، وذَهَبَ ابنُ جِنِّيٍّ إِلَى جَوَازِ ذِكْرِ الْمُتَعَلِّقِ إذا كَانَ كونًا عامًّا.
الأمرُ الثاني: اعْلَمْ أَنَّهُ قدِ اخْتَلَفَ النحاةُ فِي الخَبَرِ: أهو مُتَعَلِّقُ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ فقطْ، أم هو نفسُ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ فقطْ، أم هو مجموعُ الْمُتَعَلِّقِ والظرفِ أو الجارِّ والمجرورِ؟ فذَهَبَ جمهورُ البَصريِّينَ إِلَى أنَّ الخبرَ هو المجموعُ؛ لِتَوَقُّفِ الفائدةِ عَلَى كلٍّ واحدٍ مِنهما، **والصحيحُ**: الَّذِي نُرَجِّحُه أنَّ الخبرَ هو نفسُ الْمُتَعَلِّقِ وَحْدَه، وأنَّ الظرفَ أو الجارَّ والمجرورَ قَيْدٌ له، ويُؤَيِّدُ هَذَا: أنهم أَجْمَعُوا عَلَى أنَّ الْمُتَعَلِّقَ إذا كَانَ خاصًّا فهو الخَبَرُ وحدَه، سواءٌ أكانَ مذكورًا أم كَانَ قد حُذِفَ لقرينةٍ تَدُلُّ عليه، وهذا الخلافُ إنما هو فِي الْمُتَعَلِّقِ العامِّ، فلْيَكُنْ مِثْلَ الخاصِّ؛ طردًا للبابِ عَلَى وَتيرةٍ واحدةٍ (م).

(٢) في (ك)، (م): «بالمفرد».

(٣) في (ك)، (م): «بالجملة».

(٤) ما بين المعكوفين ساقط في (ك).

(٥) انظر: «شرح الجمل» لابن خروف (١/ ٣٩٥)، و«شرح التسهيل» (١/ ٣١٨)، و«الارتشاف» (٣/ ١١٢١)، و«المساعد» (١/ ٢٣٦).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

وكما يَجِبُ حذفُ عاملِ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ إذا وَقَعَا خبرًا، كذلكَ يَجِبُ حذفُه إذا وقَعَا صفةً، نحوُ: (مَرَرْتُ برجلٍ عندَكَ، أو في الدارِ)، أو حالًا، نحوُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ عندَكَ، أو في الدارِ)، أو صِلَةً، نحوُ: (جاءَ الذي عندَكَ، أو في الدارِ)، لكِنْ يَجِبُ في الصلةِ: أنْ يكونَ المحذوفُ فِعلًا. التقديرُ[1]: (جاءَ الذي اسْتَقَرَّ عندَكَ، أو في الدارِ)، وأما الصفةُ والحالُ: فحُكْمُهما حكمُ الخبرِ ـ كما تَقَدَّمَ ذكره[2]. والله تعالى أعلى وأعلم.

[ص][١٢٤] ولا يكونُ اسمُ زمانٍ خبرَا عنْ جُثَّةٍ، وإنْ يُفِدْ فأَخْبِرَا

[ش] ظرفُ المكانِ يَقَعُ خبرًا عن الجثَّةِ، نحوُ: (زيدٌ عندَكَ)، وعن المعنَى، نحوُ: (القِتالُ عندَكَ). وأما ظرفُ الزمانِ: فيَقَعُ[3] خبرًا عن المعنَى منصوبًا، أو[4] مجرورًا بفي، نحوُ: (القتالُ يومَ الجُمُعَةِ، أو في يومِ الجُمُعَةِ)، ولا يَقَعُ خبرًا عن الجثَّةِ[5].

= يَجُوزُ ذِكْرُه، و(ثابتٌ) و(ثَبَتَ) بهذه المنزلةِ، فقدْ يُرادُ بهما الوجودُ المطلَقُ الَّذِي هو ضدُّ الانتقالِ، فيكونانِ عامَّيْنِ، وقد يُرادُ بهما القَرارُ وعدمُ قَابِلِيَّةِ الحركةِ مثلًا، وحينَئذٍ يكونانِ خاصَّيْنِ، وبهذا يُرَدُّ عَلَى ابنِ جِنِّيٍّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وبهذا أَيْضًا يَتَّجِهُ ذِكْرُ (كائنٍ) فِي هَذَا البيتِ وذِكْرُ (مُسْتَقِرٍّ) فِي نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]؛ لأنَّ المعنَى: أنَّهُ لَمَّا رآه ثابتًا كَمَا لو كَانَ مَوْضِعُه بينَ يَدَيْهِ مِن أوَّلِ الأمرِ.

(١) في (ع)، (م): «والتقدير».
(٢) ليس في (س)، (ح)، (م).
(٣) في (س): «يقع».
(٤) في (ص)، (س)، (ح): «و».
(٥) المبتدأ على ضربين: جُثَّةٌ وحَدَثٌ.
فالجُثَّةُ: ما كان شخصًا مَرْئِيًّا، والحدثُ: ما كان معنى، نحو المصادر مثل: العِلْم والقُدْرة، فإذا كان المبتدأُ جثَّةً، نحو: (زيدٌ) و(عمرو)، وأردتَ الإخبارَ عنه بالظرف ـ لم يكن لك الظرفُ إلَّا من ظروفِ المكان، نحو قولك: (زيدٌ عِنْدَكَ)، و(عمرو خَلْفَكَ). وإذا كان المبتدأُ حَدَثًا، نحو: (القِتال) و(الخُروج)، جاز أن يُخْبَر عنه بالمكان والزمان. **والعِلَّةُ في ذلك**: أنَّ الجثّة قد تكون في مكان دون مكان، فإذا أخبرتَ باستقرارها في بعضِ الأمكِنة يثبت اختصاصها بذلك المكان =

الإخبار باسم الزمان والمكان

المبتدأ الجثة، وحدث

علة اشتراط كون المبتدأ جثة

[قالَ [٤٢/و] المصنِّفُ[١]: إلا إذا[٢] أفادَ، نحوُ: (الليلةَ الهلالُ، والرُّطَبُ شَهْرَيْ[٣] رَبِيعٍ). فإنْ لم يُفِدْ: لم يَقَعْ خبرًا عن الجُثَّةِ، نحوُ: (زيدٌ اليومَ)، وإلى هذا ذَهَبَ قومٌ، منهم المصنِّفُ[٤]. (وهو المرادُ بهذا

= مع جواز أن تكون في غيره. وكذلك الحدثُ يقع في مكان دون مكان؛ مثالُ ذلك قولك: (زيدٌ خَلْفَك) فـ(خلفك) خبرٌ عن (زيدٌ)، وهو مكانٌ معلومٌ بجوازِ أن يخلو منه (زيدٌ) بأن يكون أمامك، أو يَمِينَك، أو في جهةٍ أخرى غيرهما. فإذا خصّصتَه بـ(خَلْفَك) استفاد المخاطَبُ ما لم يكن عنده. وكذلك (القتالُ أمامَك): يجوز أن يقع في مكان غير ذلك؛ وأمّا ظرف الزمان، فإذا أخبرتَ به عن الحَدَث أفاد؛ لأنّ الأحداثَ ليست أُمورًا ثابتةً موجودة في كلّ الأحيان؛ بل هي أعراضٌ منقضيةٌ تحدُث في وقت دون وقت. فإذا قلت: (القِتالُ اليومَ)، و(الخروج بعدَ غدٍ) ـ استفاد المخاطَبُ ما لم يكن عنده؛ لجوازِ أن يخلو ذلك الوقتُ من ذلك الحدث.

وأما الجُثَثُ: فأشخاصٌ ثابتةٌ موجودةٌ في الأحيان كلها، لا اختصاص لحُلولها بزمان دون زمان، إذ كانت موجودة في جميع الأزمنة، فإذا أخبرتَ وقلت: (زيدٌ اليومَ)، أو (عمرٌو الساعة)، لم تُفِدِ المخاطَبَ شيئًا ليس عنده؛ لأنّ التقدير: زيدٌ حالٌّ، أو مستقرٌّ في اليوم، وذلك معلومٌ؛ لأنّه لا يخلو أحدٌ من أهلِ عصرك من اليوم، إذ كان الزمانُ لا يتضمّن واحدًا دون واحد.

فإن قيل: فأنت تقول: (الليلة الهِلالُ)، والهلالُ جثّةٌ، فكيف جاز هاهنا ولم يجز مثل (زيدٌ اليومَ)؟ **فالجوابُ**: أنّه إنّما جاز في مثلِ (الليلة الهلالُ)؛ على تقدير حذف المضاف، والتقديرُ: الليلة حُدوثُ الهلال، أو طُلوعُ الهلالِ، فحُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه لدلالةِ قَرينةِ الحال عليه؛ لأنك إنما تقول ذلك عند توقُّعِ طُلوعه، فلو قلت: (الشمسُ اليومَ)، أو (القمرُ الليلةَ)، لم يجز إلَّا أن يكونا متوقَّعين، وكذلك لو قلت: (اليومَ زيدٌ) لمن يتوقع وُصولَه وحُضورَه، جاز. «أسرار العربية» (ص٧٧ ـ ٧٨)، و«الأصول» لابن السراج (١/ ٦٣ ـ ٦٤)، و«شرح المفصل» (١/ ٢٠٨).

(١) في «التسهيل» (١/ ٣١٣ شرحه).
(٢) في (ص)، (س): «إن».
(٣) في (س): «شهر».
(٤) ذكر الرضي في «شرح الكافية» (٢١٨ ـ ٢١٩) مواضع الإخبار عن الجثة بظرف الزمان:

أحدها: أن تشبه الجثة المعنى في عدم استمرارها نحو: (الليلة الهلال).

الثاني: أن يعلم إضافة اسم معنى إليه تقديرًا، كقول امرئ القيس:

اليَـوْمَ خَـمْـرٌ وغـدًا امـرُ =

مواضع الإخبار عن الجثة بظرف الزمان

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

البيت. وذهب قومٌ[1] إلى المنعِ مطلقًا[2]][3]، فإنْ جاءَ شيءٌ مِن ذلكَ: يُؤَوَّلُ، نحوُ قولِهِم: (الهلالُ الليلةَ)[4]، والرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبِيعٍ. التقديرُ: طلوعُ الهلالِ الليلةَ، ووجودُ الرُّطَبِ شَهْرَيْ ربيعٍ. هذا مذهَبُ جمهورِ البصريينَ[5]. وذَهَبَ قومٌ، مِنهم المصنِّفُ، إلى جوازِ ذلكَ من غيرِ شُذوذٍ، لكنْ بشرطِ أنْ يُفيدَ[6]؛ ....

= أي: شرب خمر.

الثالث: أن يكون اسم العين عامًّا، واسم الزمان خاصًّا نحو: (لا كوكب الليلة)، وأي ليلة لا كوكب فيها، وما عدا ذلك لا يخبر فيه عن الجثة ـ بظرف الزمان.

(١) العبارة فيما بين القوسين في (م): «وذَهَبَ غيرُ هؤلاءِ».

(٢) قال سيبويه في «الكتاب» (١/١٣٦): «وجميع ظروف الزمان ـ لا تكون ظروفًا للجثث».

(٣) مكانه فيما بين المعكوفين في (ك): «وهو المراد بهذا البيت».

(٤) في (ع)، (م): «الليلة الهلال». والمقصد واحد لا يتغير، فالهلال: المبتدأ سواء تأخر أم تقدم، والظرف: خبره كذلك.

(٥) في (ص)، (ح): «النحويين».

(٦) (م) هُنَا أمرانِ يَحْسُنُ بنا أنْ نُبَيِّنَهُمَا لكَ بَيانًا واضحًا:

الأَوَّلُ: أنَّ الاسمَ الَّذِي يَقَعُ مُبْتَدأً: إمَّا أنْ **يَكُونَ اسمَ معنًى**؛ كالقتلِ والأكلِ والنومِ، وإما أنْ **يَكُونَ اسمَ جُثَّةٍ**، والمرادُ بها: الجِسْمُ ـ عَلَى أيِّ وضعٍ كانَ؛ كزيدٍ والشمسِ والهلالِ والوردِ، والظرفُ الَّذِي يَصِحُّ أنْ يَقَعَ خبرًا، إما أنْ يَكُونَ **اسمَ زمانٍ**: كيومٍ وزمانٍ وشهرٍ ودهرٍ، وإما أنْ يَكُونَ **اسمَ مكانٍ**، نحوُ: عندَ ولَدَى وأمامَ وخَلْفَ. والغالِبُ أنَّ الإخبارَ باسمِ المكانِ ـ يُفِيدُ سواءً أكانَ المخبَرُ عنه اسمَ جُثَّةٍ، أمْ كَانَ المخبَرُ عنه اسمَ معنًى.

والغالِبُ أنَّ الإخبارَ باسمِ الزمانِ ـ يُفِيدُ إذا كَانَ المخبَرُ عنه اسمَ معنًى، فلَمَّا كَانَ الغالِبُ فِي هذه الأحوالِ الثلاثةِ: حُصُولَ الفائدةِ ـ أجازَ الجمهورُ الإخبارَ بظرفِ المكانِ مُطلقًا، وبظرفِ الزمانِ عن اسمِ المعنى بدونِ شرطٍ؛ إعطاءً للجميعِ حُكْمَ الأغلبِ الأكثرِ، ومن أجلِ أنَّ الإخبارَ بالظرفِ المكانيِّ مُطلقًا وبالزمانِ عن اسمِ المعنى ـ مُفيدٌ غالبًا لا دائمًا.

ومعنى هَذَا: أنَّ حصولَ الفائدةِ ليسَ بواجبٍ فِي الإخبارِ حينَئذٍ؛ من أجلِ ذلك اسْتَظْهَرَ جماعةٌ مِن المُحَقِّقِينَ: أنَّهُ لا يجوزُ الإخبارُ إلا إذا حَصَلَتِ الفائدةُ بِهِ =

كقولِكَ: (نحنُ في يوم طيِّبٍ[1]، [وفي شهرٍ][2] كذا)، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ: (وإنْ يُفِدْ فأَخْبِرَا)، فإنْ[3] لم يُفِدِ امْتَنَعَ، نحوُ: (زيدٌ يومَ الجُمُعَةِ).

[ص] [١٢٥] ولا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... ما لم تُفِدْ[4] كـ(عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ)

[١٢٦] و(هلْ فَتًى فِيكُمْ؟)، (فما خِلٌّ لَنَا)، ... و(رجلٌ مِنَ الكِرام [٤٢/ظ] عِندَنا) ـ

[١٢٧] و(رغبةٌ في الخيرِ خيرٌ)، و(عَمَلْ ... بِرٍّ يَزِينُ)، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

[ش] الأصلُ في المبتدأِ: أنْ يكونَ معرفةً[5]، وقدْ يكونُ نَكِرَةً، لكِنْ

= فِعلًا، فلو لم تَحْصُلِ الفائدةُ من الإخبارِ باسمِ الزمانِ عن المعنَى، نحوُ: (القتالُ زَمَانًا)، أو لم تَحْصُلْ مِنَ الإخبارِ باسمِ المكَانِ، نحوُ: (زيدٌ مَكانًا)، ونحوُ: (القتالُ مكانًا): لم يَجُزِ الإخبارُ، وإذنْ: فالمدارُ عندَ هَذَا الفريقِ من العلماءِ عَلَى حُصُولِ الفائدةِ فِي الجميعِ، والغالبُ: أنَّ الإخبارَ باسمِ الزمانِ عن الجُثَّةِ لا يُفيدُ، وهذا هو السرُّ فِي تخصيصِ الجمهورِ هذه الحالةَ بالنصِّ عليها.

الأمرُ الثاني: أنَّ الفائدةَ من الإخبارِ باسمِ الزمانِ عن اسمِ الجُثَّةِ تَحْصُلُ بأحدِ أمورٍ ثلاثةٍ:

أَوَّلُها: أنْ يَتَخَصَّصَ اسمُ الزمانِ بوصفٍ أو بإضافةٍ، ويَكُونَ مَعَ ذَلِكَ مجرورًا بـ(في)، نحوُ قولِكَ: (نحنُ فِي يوم قائظٍ، ونحنُ فِي زمنٍ كلُّه خَيْرٌ وبَرَكَةٌ)، ولا يجوزُ فِي هَذَا إلَّا الجرُّ بـ(في)، فلا يَجُوزُ أنْ تَنْصِبَ الظرفَ، ولو أنَّ نَصْبَه عَلَى تقديرِ (في).

وثانيها: أنْ يَكُونَ الكلامُ عَلَى تقديرِ مضافٍ؛ هو اسمُ معنًى، نحوُ قولِهِم: (الليلةَ الهلالُ)، فإنَّ تقديرَه: الليلةَ طُلُوعُ الهلالِ.

وثالثُها: أنْ يَكُونَ اسمُ الجُثَّةِ مِمَّا يُشْبِهُ اسمَ المَعْنَى فِي حُصُولِه وقتًا بعدَ وقتٍ، نحوُ قَوْلِهِم: (الرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبِيعٍ)، ويجوزُ فِي هَذَا النوعِ أنْ تَجُرَّه بـ(في)، فتقولَ: (الرُّطَبُ فِي شَهْرَيْ رَبِيعٍ) (م) بتصرف.

(١) في (ع): «أطيب»، وفي حاشيتها: أنها في نسخة كالمثبت.

(٢) في (ع): «أو في شهري». (٣) في (ص): «وإن».

(٤) وفي بعض النسخ (يفد) بالياء، وقد اعتمدها الشاطبي في شرحه (٢/ ٣٥)، وقال الهواري: «تقدير كلامه: ما لم يفد الابتداء بالنكرة، فيجوز» «شرح الهواري» (١/ ٢٧٦).

(٥) (م) المُبْتَدَأُ: محكومٌ عليه، والخَبَرُ: حُكْمٌ، والأصلُ فِي المُبْتَدَأ: أنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى =

بشرطِ أنْ تُفِيدَ[١]، وتحصلُ الفائدةُ بأحدِ أمورٍ[٢] ذَكَرَ المصنِّفُ مِنها سِتَّةً[٣]:

أحدُها: أنْ يَتَقَدَّمَ الخبرُ عليها، وهو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ[٤]،

= الخَبَرِ، والحكمُ عَلَى المجهولِ لا يُفِيدُ؛ لأنَّ ذِكْرَ المجهولِ أَوَّلَ الأمرِ يُورِثُ السامِعَ حَيْرَةً، فتَبْعَثُه عَلَى عَدَمِ الإصغاءِ إِلَى حُكْمِه؛ ومن أجلِ هَذَا: وَجَبَ أنْ يَكُونَ المُبْتَدَأُ معرفةً حتى يَكُونَ مُعَيَّنًا، أو نكرةً مخصوصةً، ولم يَجِبْ فِي الفَاعِلِ: أنْ يَكُونَ معرفةً ولا نَكِرَةً مخصصةً؛ لأنَّ حُكْمَه ـ وَهوَ المعبَّرُ عنه بالفِعْلِ ـ متقدِّمٌ عليه أَلْبَتَّةَ، فيَتَقَرَّرُ الحكمُ أَوَّلًا فِي ذِهْنِ السامِعِ، ثمَّ يُطْلَبُ له مَحْكُومًا عليه أيًّا كانَ، ومِن هنا تَعْرِفُ الفرقَ بينَ المُبْتَدَأ والفَاعِلِ، معَ أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُمَا محكومٌ عليه، وكلَّ واحدٍ مِنْهُمَا معه حُكْمُه، ومن هنا تعرفُ أيْضًا السرَّ فِي جوازِ أنْ يَكُونَ المُبْتَدَأُ نَكِرَةً إذا تَقَدَّمَ الخَبَرُ عليه (م).

(١) في (س): «يفيد» بالياء المثناة، وغير منقوطة في (ح).

(٢) قال ابن السراج في «الأصول» (١/ ٢١): «وإنّما يراد في هذا الباب وغيره الفائدة، فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبره؛ فالكلام جائز، وما لم يفد: فلا معنى له في كلام العرب ولا في كلام غيرهم». وقال (١/ ٦٣): «وحق المبتدأ: أن يكون معرفة، أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة، فأما المعرفة فقولك: عبد الله أخوك وزيد قائم. وأما ما قارب المعرفة من النكرات: نحو قولك: رجل من تميم جاءني، وخير منك لقيني، وصاحب لزيد جاءني، وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه: فلا معنى لتتكلم به، ألا ترى أنك لو قلتَ: (رجل قائم، أو رجل عالم) ـ لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائم أو عالم، فإذا قلتَ: رجل من بني فلان، أو رجل من إخوانك أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن، لما في ذلك من الفائدة». قال ناظر الجيش في «التمهيد» (٢/ ٩٢١): «وما ذكره ابن السراج؛ هو الذي اعتبره سيبويه، فإنه لم يشترط في الابتداء بالنكرة إلا شيئًا واحدًا؛ وهو حصول الفائدة».

(٣) وذكر منها في «شرح التسهيل» (١/ ٢٨٩ ـ ٢٩٧): ثمانية عشر.

(٤) (م) مثلُ الظرفِ والجارِّ والمجرورِ الجُمْلَةُ، نحوُ قولِهم: (قَصَدَكَ غُلَامُه رجلٌ)، فـ(رجلٌ) مُبْتَدَأٌ مؤخَّرٌ، وجملةُ (قَصَدَكَ غُلامُه): من الفِعْلِ وفَاعِلِه فِي مَحلِّ رفعِ خبرٍ مقدَّم، والمُسَوِّغُ للابتداءِ بالنكِرَةِ: هو تقديمُ خَبَرِها وَهوَ جملةٌ.
واعْلَمْ أَنَّهُ لا بُدَّ معَ تقديمِ الخَبَرِ وكونِه أحدَ الثلاثةِ: الجملةَ، والظرفَ، والجارَّ =

شرط الابتداء بالنكرة حصول الفائدة

نحوُ: (في الدارِ رجلٌ)، و(عندَ زيدٍ نَمِرَةٌ)[١]، فإنْ تَقَدَّمَ وهو غيرُ ظرفٍ ولا [جارٍّ و][٢] مجرورٍ: لم يَجُزْ، نحوُ: (قائمٌ رجلٌ).

الثاني: أنْ يَتَقَدَّمَ على النكرةِ استفهامٌ[٣]، نحوُ: (هلْ فَتًى فيكُمْ)؟

الثالثُ: أنْ يَتَقَدَّمَ عليها نَفْيٌ[٤]، نحوُ: (ما خِلٌّ لنا).

= والمجرورَ - من أنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا، وَذَلِكَ بأنْ يَكُونَ المجرورُ، أو مَا أُضِيفَ الظرفُ إِلَيْهِ والمسندُ إِلَيْهِ فِي الجُمْلَةِ - مما يَجُوزُ الإخبارُ عَنْهُ، فلو قلتَ: (فِي دارِ رجلٍ رجلٌ)، أو قلتَ: (عندَ رجلٍ رجلٌ)، أو قلتَ: (ولِدَ له ولدٌ رجلٌ) - لم يَصِحَّ (م).

(١) (م) **النَّمِرَةُ** - بفتحِ النونِ وكسرِ الميمِ: كِساءٌ مُخَطَّطٌ تَلْبَسُهُ الأعرابُ، وجَمْعُهُ: نِمارٌ (م).

(٢) ليس في (س)، (ص)، (ح).

(٣) (م) اشْتَرَطَ جماعةٌ مِن النَّحْوِيِّينَ - منهم ابنُ الحاجبِ - لجوازِ الابتداءِ بالنكرةِ بعدَ الاستفهامِ شرطَيْنِ:
الأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ حرفُ الاستفهامِ الهمزةَ.
والثاني: أنْ يَكُونَ بعدَه (أم)، نحوُ أنْ تقولَ: أرجلٌ عندَكَ أم امرأةٌ؟ وهذا الاشتراطُ غيرُ صحيحٍ؛ فلهذا بادَرَ الناظِمُ والشارحُ بإظهارِ خلافِه بالمثالِ الَّذِي ذَكَرَاهُ.
فَإِنْ قلتَ: فلماذا كَانَ تقدُّمُ الاستفهامِ عَلَى النكرةِ مُسَوِّغًا للابتداءِ بها؟
فالجوابُ: أنْ نُذَكِّرَكَ بأنَّ الاستفهامَ: إما إنكاريٌّ وإما حقيقيٌّ. أما الاستفهامُ الإنكاريُّ: فهو بمعنَى حرفِ النفيِ، وتَقَدُّمُ حرفُ النفيِ عَلَى النكرةِ يَجْعَلُها عامَّةً، وعمومُ النكرةِ عندَ التحقيقِ: هو المسوِّغُ للابتداءِ بها؛ إذ الممنوعُ: إنما هو الحكمُ عَلَى فردٍ مُبْهَمٍ غيرِ معيَّنٍ، فأمَّا الحكمُ عَلَى جميعِ الأفرادِ: فلا مانعَ منه، وأما الاستفهامُ الحقيقيُّ: فوَجْهُ تسويغِه الحقيقيُّ: أن المقصودَ بِهِ السؤالُ عن فردٍ غيرِ معيَّنٍ يُطْلَبُ بالسؤالِ تَعْيِينُه، وهذا الفردُ غيرُ المُعَيَّنِ شائعٌ فِي جميعِ الأفرادِ، فكأنَّ السؤالَ فِي الحقيقةِ عن الأفرادِ كُلِّهِم، فأَشْبَهَ العمومَ، فالمسوِّغُ: إما العمومُ الحقيقيُّ، وإما العمومُ الشَّبيهُ به (م).

(٤) (م) قد عَرَفْتَ ممَّا ذكَرْناه فِي وجهِ تَسويغِ الاستفهامِ الابتداءَ بالنكرةِ: أنَّ الأصلَ فيه هو النفيُ؛ لأنَّ النفيَ هو الَّذِي يَجْعَلُ النكرةَ عامَّةً متناوِلَةً جميعَ الأفرادِ، وحَمْلُ الاستفهامِ الحقيقيِّ عليه؛ لأنَّه شَبيهٌ بما هو بمعنَى النفيِ، فالوجهُ فِي النفيِ: هو صيرورةُ النكرةِ عامَّةً (م).

الرابعُ: أنْ تُوصَفَ[١]، نحوُ: (رجلٌ مِن الكرامِ عندَنا).

الخامسُ: أنْ تكونَ عاملةً[٢]، نحوُ: (رَغْبَةٌ في الخيرِ خيرٌ).

السادسُ: أنْ تكونَ مضافةً، نحوُ: عَمَلُ برٍّ يَزِينُ.

هذا ما ذَكَرَه المصنِّفُ في هذا الكتابِ، وقد أنْهَاهَا [غيرُ المصنِّفِ إلى (نَيِّفٍ وثلاثينَ مَوضِعًا)[٣] وأكثرَ[٤] ....

(١) (م) يُشْتَرَطُ فِي الوصفِ الَّذِي يُسَوِّغُ الابتداءَ بالنكرةِ: أنْ يَكُونَ مُخَصِّصًا للنَّكِرَةِ، فَإنْ لم يَكُنِ الوصفُ مُخَصِّصًا للنكرةِ ـ نحوُ أنْ تقولَ: (رجلٌ مِن الناسِ عندَنا) ـ لم يَصِحَّ الابتداءُ بالنكرةِ، والوصفُ عَلَى ثلاثةِ أنواعٍ:
النوعُ الأوَّلُ: الوصفُ اللفظيُّ، كمثالِ الناظمِ والشارحِ.
والنوعُ الثاني: الوصفُ التقديريُّ، وَهوَ الَّذِي يَكُونُ مَحْذُوفًا من الكلامِ، لكنَّه عَلَى تقديرِ ذِكْرِه فِي الكلامِ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]؛ فإنَّ تقديرَ الكلامِ: وطائفةٌ مِن غيرِكم؛ بدليلِ مَا قبلَه، وَهوَ قولُه تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].
والنوعُ الثالثُ: الوصفُ المعنويُّ. **وضابطُه**: ألَّا يَكُونَ مذكورًا فِي الكلامِ ولا مَحْذُوفًا؛ عَلَى نِيَّةِ الذِّكْرِ، ولكِنَّ صيغةَ النكرةِ تَدُلُّ عليه، ولذلك موضعانِ:
الموضِعُ الأوَّلُ: أنْ تكونَ النكرةُ عَلَى صيغةِ التصغيرِ، نحوُ قولِكَ: رُجَيْلٌ عندَنا. فإنَّ المعنَى: رجلٌ صغيرٌ عِنْدَنا.
والموضِعُ الثاني: أنْ تكونَ النكرةُ دالَّةً عَلَى التعجُّبِ، نحوُ (ما) التعجبيَّةِ فِي قولِكَ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا). فإنَّ الَّذِي سَوَّغَ الابتداءَ بِمَا التعجُّبِيَّةِ وَهِيَ نَكِرَةٌ، كونُ المعنى: (شيءٌ عظيمٌ حَسَّنَ زيدًا)، فهذا الأمرُ الواحدُ ـ وَهوَ كونُ النكرةِ موصوفةً ـ يَشْتَمِلُ عَلَى أربعةِ أنواعٍ (م).

(٢) (م) قد تكونُ النكرةُ عاملةً الرفعَ، نحوُ قولِكَ: (ضَرْبُ الزيدانِ حَسَنٌ) ـ بتنوينِ (ضربٌ)؛ لأنَّه مصدرٌ ـ وَهوَ مُبْتَدَأٌ، و(الزيدانِ): فَاعِلُ المصدرِ، و(حَسَنٌ): خَبَرُ المُبْتَدَأ، وقد تكونُ عاملةَ النصبِ ـ كَمَا فِي مثالِ الناظمِ والشارحِ؛ فإنَّ الجارَّ والمجرورَ فِي مَحلِّ نصبٍ؛ عَلَى أنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ للمصدرِ، وقد تكونُ عاملةَ الجرِّ، كَمَا فِي قَوْلِهِ عليه الصلاةُ والسلامُ: «**خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ**...» [البخاري (٤٦)]. ومن هَذَا تَعْلَمُ: أنَّ ذِكْرَ الأمرِ الخامسِ يُغْنِي عن ذِكْرِ السادسِ؛ لأنَّ السادسَ نوعٌ منه (م).

(٣) ليس في (ع)، وأثبتها بالحاشية.

(٤) في (ع): «إلى أكثر».

فقولُه[١]: (ثوبٌ) مبتدأٌ، و(لَبِسْتُ) خبرُه، وكذلكَ (ثَوْبٌ[٢] أَجُرُّ).

الحادي عَشَرَ: أنْ تكونَ دعاءً، نحوُ: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [يس: ١٣٠].

الثاني عَشَرَ: أنْ يكونَ فيها معنَى التعجُّبِ[٣]، نحوُ: (ما أَحْسَنَ زيدًا).

الثالثَ عَشَرَ: أنْ تكونَ خَلَفًا من[٤] موصوفٍ، نحوُ: (مؤمنٌ خيرٌ مِن كافرٍ).

الرابعَ عَشَرَ: أنْ تكونَ مصغَّرةً، نحوُ: (رُجَيْلٌ عِندَنا[٥])؛ لأنَّ التصغيرَ فيه فائدةُ معنَى الوصفِ، تقديرُه: (رجلٌ[٦] حَقِيرٌ عندَنا).

الخامسَ عَشَرَ: أنْ تكونَ في معنى المحصورِ، نحوُ: (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، [وشَيءٌ جاءَ[٧] بِكَ][٨])، التقديرُ: (ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلَّا شَرٌّ، وما

= بالنصبِ فيهما، عَلَى أنَّ كُلًا منهما مَفْعُولٌ للفعلِ الَّذِي بعدَه، ولا شاهدَ فِي البيتِ عَلَى هذه الروايةِ، ويُرَجِّحُ هذه الروايةَ عَلَى روايةِ الرفعِ: أنها لا تُحوِجُ إِلَى تقديرِ محذوفٍ، وأنَّ حذفَ الضَّمِيرِ المنصوبِ العائدِ عَلَى المُبْتَدَأ من جملةِ الخَبَرِ - مما لا يُجيزُه جماعةٌ مِن النحاةِ - مِنهم سِيبَوَيْهِ - إلَّا لضرورةِ الشعرِ (م).

(١) في (ع): «فتقوله».
(٢) ليس في (ص)، (ح).
(٣) (م) قد عَرَفْتَ أنَّ هَذَا الموضعَ والذي بعدَه داخلانِ فِي الموضعِ الرابعِ؛ لأَنَّنا بَيَّنَّا لكَ أنَّ الوصفَ: إما لفظيٌّ وإما تقديريٌّ، والتقديريُّ - أعَمُّ من أنْ يَكُونَ المحذوفُ هو الوصفَ أو الموصوفَ، ومثلُ هَذَا يقالُ فِي الموضعِ الرابعَ عَشَرَ، وكذلك فِي الموضِعِ الخامِسَ عَشَرَ؛ عَلَى ثانِي الاحتمالَيْنِ، وَكَانَ عَلَى الشارحِ: ألَّا يَذْكُرَ هذه المواضِعَ؛ تيسيرًا للأمرِ عَلَى الناشئينَ، وقد سارَ ابنُ هِشامٍ فِي «أوضحِه» [(ص٦٠٨ - ٦١٥)]؛ عَلَى ذِكْرِ الأجناسِ العامَّةِ، وبيانِ أنواعِ بعضِها (م).
(٤) في (ح): «عن».
(٥) ليس في (ك)، (ص)، (ح).
(٦) في (ح): «رجيل».
(٧) في (ح)، (ص): «ما جاء بك».
(٨) ما بين المعقوفين ليس في أصل (س)، لكن كتبها بالحاشية: «شيء ما جاء بك إلا شيء»، ثم ضرب عليها، وكتبها كالمثبت، وبعدها علامة التصحيح.

التنبيه على أن بعض المواضع داخلة في بعض

السابعَ عَشَرَ(١): أنْ [تكونَ معطوفةً(٢)](٣) على معرفةٍ، نحوُ: (زيدٌ ورجلٌ قائمانِ). الثامنَ عَشَرَ: أنْ [تكونَ معطوفةً](٤) على وصفٍ، نحوُ: (تَمِيمِيٌّ ورَجُلٌ في الدارِ).

التاسعَ عَشَرَ: أنْ يُعْطَفَ عليها(٥) موصوفٌ، نحوُ: (رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ في الدارِ).

العِشرونَ: أنْ تكونَ مُبْهَمَةً؛ كقولِ امرئِ القَيْسِ(٦):

٤٦ ـ مُرَسَّعَةٌ(٧) بَيْنَ أَرْسَاغِهِ ... بِهِ عَسَمٌ(٨) يَبْتَغِي أَرْنَبَا(٩)

بعض المواضع ترجع إلا مسوغ واحد

(١) (السَّابع عَشَر)، و(الثامنَ عَشَرَ)، و(التاسعَ عَشَرَ) ـ ترجع إلى مسوغ واحد، وهو: العطف بأن يكون أحد المتعاطفين يصلح للابتداء: إما لكونه معرفة، أو نكرة مسوغة؛ لأن العاطف يشرك في الحكم؛ فالصور أربعة، ترك الشارح منها عطف المعرفة على النكرة؛ كـ(رجل وزيد قائمان). «الخضري» (١/ ٩٨).

(٢) كانت في (س): «معطوفًا». فأقحم بآخرها حرف الهاء، لتصير: «معطوفة». والتذكير والتأنيث كلاهما سائغ هنا، وكذا الأمر في المواضع الآتية، فتأمل!

(٣) في (ح): «يكون معطوفًا».

(٤) في (ح)، (ص): «يكون معطوفًا»، وفي (س): «تكون معطوفًا».

(٥) في (س)، (ح)، (ص): «عليه».

(٦) في «ديوانه» (ص١٢٨).

(٧) في (ك): «مرسغة».

(٨) في (ح): «عسيم». حيث كانوا يقولون في الجاهلية: من علق كعب أرنب لم يصبه عين ولا سحر وكانت عليه واقية من الجن؛ لأن الجن تهرب منها للحيض ولا تمتطيها ـ كما في «المعاني الكبير في أبيات المعاني» لابن قتيبة (١/ ٢١١).

(٩) (م) الشاهِدُ فيه: قَوْلُهُ: (مُرَسَّعَةٌ)؛ فإنَّها نكرةٌ وَقَعَتْ مُبْتَدأً، وقدْ سَوَّغَ الابتداءَ بها: إبهامُها، ومعنى ذَلِكَ: أنَّ المتكلِّمَ قَصَدَ الإبهامَ بهذه النكرةِ، ولم يَكُنْ له غَرَضٌ فِي البيانِ والتعيينِ أو تقليلِ الشيوعِ، وأنتَ خبيرٌ بأنَّ الإبهامَ قد يَكُونُ مِن مقاصدِ البُلَغاءِ، ألَا تَرَى أنَّهُ لا يُرِيدُ مُرَسَّعَةً دونَ مُرَسَّعَةٍ؟ وهذا معنى قَصْدِ الإبهامِ الَّذِي ذَكَرَه الشارِحُ.

واعْلَمْ أنَّ الاستشهادَ بهذا البيتِ لا يَتِمُّ إلا عَلَى روايةِ: (مُرَسَّعَةٌ) بتشديدِ السينِ مفتوحةً وبرفعِها، وتفسيرِها بما ذَكَرْنَا، وقد رُوِيَتْ بتشديدِ السينِ مكسورةً، ومعناها: الرجلُ الَّذِي فَسَدَ مُؤْقُ عينِه، **وَعَلَى هَذَا**: تُرْوَى بالرفعِ والنصبِ، فَرَفْعُها: عَلَى أنها =

الثالثُ والعشرونَ(١): أنْ تَدْخُلَ(٢) على النكرةِ (لامُ) الابتداءِ، نحوُ: (لَرجلٌ قائمٌ).

الرابعُ والعشرون(٣): أنْ تكونَ بعدَ(٤) (كمِ) الخَبَرِيَّةِ، [نحوُ قولِهِ(٥)(٦)](٧):

٤٨ - كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يا جَرِيرُ وخَالَةٌ   فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي(٨)

---

(١) في (ح): «عشرين».

(٢) في (س)، (ح): «يدخل».

(٣) في (ح): «عشرين».

(٤) ليس في (س)، (ص)، (ح).

(٥) هو الفَرَزْدَق في «ديوانه» (ص٣٦١).

(٦) ليس في (س)، (ع).

(٧) في (ح): «كقوله».

(٨) (م) (كَمْ) يجوزُ أنْ تكونَ استفهاميَّةً، وَأنْ تكونَ خبريَّةً، (عَمَّةٌ) يجوزُ فيها وفي (خَالَةٌ) المعطوفةِ عليها الحركاتُ الثلاثُ:

أمَّا الجرُّ: فعلى أن (كَمْ) خبريَّةٌ فِي مَحلِّ رفعِ مبتدأٍ، وخبرُه جملةُ (حَلَبَتْ)، و(عَمَّةٍ): تمييزٌ لها، وتمييزُ كمِ الخبريَّةِ مَجْرُورٌ - كَمَا هو معلومٌ، و(خالةٍ): مَعْطُوفٌ عليها.

وأما **النصبُ**: فعلى أن (كم) استفهاميَّةٌ فِي مَحلِّ رفعِ مبتدأٍ، وخبرُه جملةُ (حَلَبَتْ) أيْضًا، و(عَمَّةً): تمييزٌ لها، وتمييزُ كمِ الاستفهاميَّةِ مَنْصُوبٌ - كَمَا هو معلومٌ، وخالةً مَعْطُوفٌ عليها.

وأما **الرفعُ**: فعلى أنَّ كمْ خبريَّةٌ أو استفهاميَّةٌ فِي مَحلِّ نصبِ ظرفٍ مُتَعَلِّقٍ بـ(حَلَبَتْ)، أو مَفْعُولٌ مطلَقٌ عامِلُه (حَلَبَ) الآتِي، وَعَلَى هذين يَكُونُ قَوْلُهُ: (عَمَّةٌ) مُبْتَدأً، وقولُه: (لَكَ) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ نعتٍ له، وجملةُ (قَدْ حَلَبَتْ) فِي مَحلِّ رفعِ خَبَرِه، وتمييزُ (كَمْ) عَلَى هَذَا الوجهِ محذوفٌ، وَهِيَ - عَلَى مَا عَرَفْتَ - يجوزُ أنْ تكونَ خبريَّةً فيُقَدَّر تمييزُها مجرورًا، ويجوزُ أنْ تكونَ استفهاميَّةً فيُقَدَّر تمييزُها منصوبًا.

الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (عَمَّةٌ) عَلَى روايةِ الرفعِ؛ حَيْثُ وَقَعَتْ مُبْتَدأً، معَ كونِها نكرةً؛ لوقوعِها بعد كم الخبريَّةِ، كذا قالَ الشارحُ العلَّامَةُ، وأنتَ خَبيرٌ بعدَ مَا ذَكَرْنَاهُ لكَ فِي الإعرابِ أنَّ (عَمَّةٌ) عَلَى أيِّ الوجوهِ موصوفةٌ بمُتَعَلِّقِ الجارِّ والمجرورِ، وَهوَ قَوْلُهُ: (لَكَ)، وبِفَدْعَاءُ المحذوفُ الَّذِي يُرْشِدُ إِلَيْهِ وصفُ (خالةٌ) به، وَعَلَى هَذَا: لا يَكُونُ المسوِّغُ فِي هَذَا البيتِ وقوعَ النكرةِ بعدَ (كم) الخبريَّةِ، وإنما هو وصفُ النكرةِ، وبَحَثْتُ عن شاهدٍ فيه الابتداءُ بالنكرةِ بعدَ (كمِ) الخبريَّةِ، ولا مُسَوِّغَ فيه =

سحب ثاني/ شرح ابن عقيل z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press

وقد أَنْهَى (بعضُ المتأخِّرينَ[1] ذلكَ)[2] - إلى نَيِّفٍ وثلاثينَ موضعًا[3][4]، ....

= سِوَى ذلك، فلم أُوَفَّقْ للعُثُورِ عليه.

(١) قال الخضري (١/ ١٠٠): «هو: بهاء الدين بن النحاس، ومن جملة ما ذكره كما في «النكت»: أن يراد بالنكرة واحد مخصوص؛ كقول أبي جهل لقريش حين أسلم عمر: «رجل اختار لنفسه أمرًا؛ فما يريدون؟» [«أحمد في فضائل الصحابة» (٣٧٢)]. ولا يظهر دخول هذا في شيء مما ذكره الشارح، لكن يمكن جعله خبرًا لمحذوف، والباقي مستغنًى عنه، أو باطل؛ فانظره».

(٢) في (ص): «ذلك بعض المتأخرين».

(٣) كتب في حاشية (ص) ما نصه: «أنهاها شيخنا العِناني - [كأنه يعني: الشيخ النحوي شهاب الدين أبو العباس: أحمد بن محمد بن علي العناني (ت٧٧٦هـ)؛ تلميذ أبي حيّان الأندلسي] - إلى نيِّف وأربعين، وصحَّحه».

(٤) جميع المسوغات راجعة إلى العموم والخصوص، قال أبو حيان في «نهاية الإغراب في علم التصريف والإعراب»:

وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ فِي التَّقْسِيمِ   يَرْجِعُ لِلتَّخْصِيصِ والتَّعْمِيمِ

قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٥٣): «ولولا أن الغرض في هذا الكتاب الاختصار، لأوضحت رجوع كل واحد من هذه المسوغات إلى أحد هذين الوصفين اللذين هما: التخصيص والتعميم».

قال الخضري (١/ ١٠٠): «وجرى عليه في «الشذور» (ص٢٣٥) «شرحه» وغيره، وقال في «المغني» (ص٦٠٨): لم يعوّل المتقدمون إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون: أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطنها فتتبعوها فمن مقلٍّ مخلٍّ، ومن مكثر مورد ما لا يصح، أو معدد لأمور متداخلة. **والذي يظهر لي انحصارها في عشرة أمور:** تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها في معنى الفعل، وفي أول الحال، وقد علمت شرح ذلك.

الثامن: أن يراد بها الحقيقة من حيث هي كتمرة خير من جرادة، ومؤمن خير من كافر. وقد مثل الشارح بهذا الخلف الموصوف فيكون فيه مسوغان.

التاسع: كون الخبر من خوارق العادات كبقرة تكلمت، وشجرة سجدت.

العاشر: كونها بعد (إذا) الفجائية؛ كـ(خرجت فإذا رجل بالباب). وزاد الأشموني في خمسة: وقوعها بعد لولا أو لام الابتداء، أو كم الخبرية، أو كونها جوابًا، أو مبهمة. فهذه خمسة عشر، ترك منها شارحنا: الثامن والتاسع والعاشر، وزاد =

المسوغات التي ذكرها الشارح راجعة إلى العموم والخصوص

وما لم أَذْكُرْه منها: أَسْقَطْتُه[١] لرجوعِه إلى ما ذَكَرْتُه، أو: [لأنَّه ليسَ بصحيحٍ][٢].

[ص] [١٢٨] والأصلُ في الأخبارِ أنْ تُؤَخَّرَا ... وَجَوَّزُوا التقديمَ إذْ لَا ضَرَرَا

[ش] الأصلُ[٣] تقديمُ المبتدأِ وتأخيرُ الخبرِ؛ وذلك لأنَّ الخبرَ وصفٌ في المعنَى للمبتدأِ، فاسْتَحَقَّ التأخيرَ كالوصفِ[٤][٥]، ويَجُوزُ تقديمُه إذا لم يَحْصُلْ [بذلكَ[٦] لَبْسٌ][٧] [أو نحوُه][٨] [على ما سَيُبَيَّنُ][٩]،

= عليها اثنين: الحصر والتنويع، وباقي ما ذكره متداخل.

ومما يستعمله العرب كون النكرة فاعلًا أو نائبه في المعنى؛ نحو كريم يوفي بوعده، وجارية ضربت. وزاد بعضهم: كونها في معنى الأمر كـ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾ [البقرة: ٢٤٠]، ويمكن دخوله في معنى الفعل، أو: يؤتى بها للمناقضة؛ كرجل قائم ـ لمن زعم أن امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين، وقد نظمتها، فقلت:

«مُسَوغَات ابتدا منكورُهم صِفَةٌ ... عطفُ عُموم وَمَعْنَى الفِعْلِ مَعَ عَمَل
حَصْرٌ وخَرْقٌ وَتَنْوِيعٌ حَقِيقَتُهُ ... أَوْ بَدْءُ حالٍ جَوَابٌ للسُّؤالِ يَلي
أَوْ بَعْدَ لَوْلَا وَكَمْ لَامَ ابتَدا وَإذا ... تَقْدِيمُ إخبارُهُ الإبهامُ فانْتَهِل
كَذَا إِرَادَةُ مَخْصُوصٍ مُنَاقِضة ... أَوْ كَوْنُهُ فَاعِلا مَعْنًى فَلا تَجِل».

(١) في (س): «أسقطه».

(٢) في (ح): «لكونه غير صحيح».

(٣) أي: الغالب الكثير.

(٤) وأيضًا: المبتدأ محكوم عليه، فحقه: التقديم ليتحقق تعقله، فيكون حق الخبر التأخير؛ لأنه محكوم به. «التصريح» (١/ ١٧٠).

(٥) وإنما امتنع تقديم الوصف دونه؛ لأنه تابع من كل وجه حتَّى في التعريف والتنكير والإعراب الحاصل والمتجدد، ولا كذلك الخبر، وانحطت رتبته عنه في التبعية وكان له نوع استقلال. «الخضري» (١/ ١٠٠).

(٦) في (ع): «به».

(٧) العبارة في (ك)، (ح)، (ص): «بتقديمه ضرر؛ أي: لبس».

(٨) في (ك): «ونحوه».

(٩) في (ك): «سيتبيَّن»، وفي (ح): «سنبيِّن».

فتقولُ[١]][٢]: قائمٌ زيدٌ، [وقائمٌ[٣] أبوه زيدٌ][٤]، وأبوه منطلقٌ زيدٌ، [وفي الدارِ زيدٌ، وعندَكَ[٥] عمرٌو.

(وقدْ وَقعَ)[٦]][٧] في كلامِ بعضِهم[٨]: أنَّ مذهَبَ الكُوفِيِّينَ مَنْعُ تقدُّمِ الخبرِ الجائزِ التأخيرِ[٩] [عندَ البصريينَ][١٠]. وفيه نَظَرٌ[١١]، فإنَّ

---

(١) في (ع): «نحو».
(٢) مكانها في (س): «نحو».
(٣) في (س)، (ح)، (ص): «وقام».
(٤) ليس في (ك).
(٥) في (س): «وعندي».
(٦) في (س): «ووقع».
(٧) مكانها في (ك)، (ح)، (س): «ووقع».
(٨) هو: أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٥٤)، وفي «التذييل والتكميل» (٣/ ٣٤٥).
ونَسبَ الرَّضِي المنع لبعض البصريين في «شرح الكافية» (١/ ٩٤). وقد نسب المنع للخليل ـ أيضًا.
(٩) في (ع): «التقديم».
(١٠) ليس في (س)، (ك).
(١١) (م) فِي كلام الشارح فِي هَذَا الموضوع قَلَقٌ وركَاكَةٌ لا تَكَادُ تَتَبَيَّنُ مِنْهُمَا غَرَضَه واضحًا؛ فهو أوَّلًا يَنْقُلُ عن بعضِهم: أَنَّهُ ذَكَرَ أنَّ الكُوفِيِّينَ لم يُجَوِّزُوا تقديمَ الخَبَرِ عَلَى المُبْتَدَأ.
ثم يَعْتَرِضُ عَلَى هَذَا النقلِ بقولِهِ: (وفيه نَظَرٌ)، ويَنْقُلُ عن بعضٍ آخرَ أنَّ الكُوفِيِّينَ يُجَوِّزُونَ عِبارةً ظَاهِرُ أَمْرِها أنها من بابِ تقديمِ الخَبَرِ، فيَكُونُ كلامُ الناقلِ الأوَّلِ عَلَى إطلاقِهِ باطلًا، وَكَانَ يَنْبَغِي ـ عَلَى ذلك ـ تَخْصِيصُه بما عَدَا هذه الصورةِ، ثم يَعْتَرِضُ عَلَى النقلِ الثاني بقولِه: (وفيه بحثٌ).
وظاهرُ المعنِيِّ من ذَلِكَ: أنَّ هذه العبارةَ التي ظَنَّهَا ناقلُ المثالِ الثانِي من بابِ تقديمِ الخَبَرِ لَيْسَتْ مِنه عَلَى وجهِ الجزْمِ والقَطْعِ؛ لأنه يجوزُ فيها أنْ يَكُونَ **(زيدٌ)** من قَولِه: **(في دارِه زيدٌ)** فاعلًا بالجارِّ والمجرورِ، ولو لم يَعْتَمِدْ عَلَى نفيٍ أو استفهامٍ؛ لأنَّ الاعتمادَ ليسَ شرطًا عندَ الكُوفِيِّينَ، فيَكُونُ تجويزُ الكُوفِيِّينَ هذه العبارةَ لَيسَ دليلًا عَلَى أنهم يُجَوِّزُونَ تقديمَ الخَبَرِ فِي صورةٍ مِن الصُّوَرِ، فقدْ رَجَعَ الشارحُ عَلَى أوَّلِ كلامِهِ بالنَّقْضِ، هَذَا من حَيْثُ تَعْبِيرُه.
فأمَّا مِن حَيْثُ الموضوعُ فِي ذاتِهِ، فقد ذَكَرَ أبو البَرَكَاتِ بنُ الأنباريِّ فِي كتابِه (الإنصافِ فِي مسائلِ الخِلافِ) (ص٤٦ طبعة ثالثة بتحقيقِنا): أنَّ علماءَ الكوفةِ يَرَوْنَ أنَّهُ لا يَجوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ الخَبَرُ عَلَى المُبْتَدَأ، مفردًا كَانَ أو جملةً، وعَقَدَ فِي =

بيان ركاكة كلام الشارح

مقدَّمٌ][(١)].

ونَقَلَ الشَّريفُ[(٢)] أبو السَّعَادَاتِ هِبَةُ اللهِ ابنُ الشَّجَرِيِّ الإجماعَ من (البصريينَ والكُوفِيِّينَ)[(٣)]؛ على جوازِ تقديمِ الخبرِ إذا كانَ جملةً[(٤)]. وليسَ بصحيحٍ، وقد قَدَّمْنَا [نقلَ الخلافِ[(٥)] في ذلك][(٦)] عن الكُوفِيِّينَ.

تأخيرا الخبر وجوبا

[ص] [١٢٩] فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الجُزْآنِ ... عُرْفًا ونُكْرًا عَادِمَيْ[(٧)] بَيَانِ

[١٣٠] كذا إذا ما الفِعْلُ كانَ الخَبَرَا[(٨)(٩)] ... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

---

(١) ما بين المعكوفين ليس في (ك). (٢) ليس في (ح)، (ص).

(٣) في (ك)، (ص)، (ح): تقديم وتأخير.

(٤) نقل ابن الشجري الإجماع عن البصريين فقط، حيث سئل في «الأمالي» (١/ ٣٧) عن إعراب:

أنَّى تَرُدُّ لِيَ الحُمُولُ أراهُمُ ... ما أَقْرَبَ المَلْسُوعَ مِنْهُ الدَّاءُ

فقال: «فأجبت: بأن (الداء) مبتدأ قدّم خبره عليه، وإن كان الخبر جملة، اتّساعًا؛ لأن: البصريّين مجمعون على جواز تقديم الجملة على المخبر بها عنه، كقولك: مررت به المسكين، وأكرمت أخاه زيد؛ أي: المسكين مررت به، وزيد أكرمت أخاه».

(٥) أي: خلاف الكوفيين للبصريين؛ لا أن بين الكوفيين خلافًا، كما توهمه ظاهر العبارة.

(٦) العبارة في (ص): «ذكر الخلاف، وذلك».

(٧) حال من الجزءان، وبيان بمعنى المبين، وهو: القرينة المبينة للمسند من المسند إليه. «الخضري» (١/ ١٠١).

(٨) في (س)، (ح)، (ص): «خبرًا».

(٩) قال الشاطبي في «شرح الألفية» (٢/ ٧١): «كان من حقه أن يقول: (كذا إذا ما الخبر كان فِعْلًا)؛ لأن كلامه: إما هو في الخبر بالنسبة إلى تقديمه وتأخيره، بحسب ما يعرض فيه، فهو المبتدأُ في المعنى المخبر عنه بما يعرض فيه من العوارض الموجبة لخروجه عن أصله، ومنها كونه فعلًا. فهذا الكلام على القلب لفهم المعنى، وهو جائز في الشعر».

وقالَ المرادي في «توضيح المقاصد» (١/ ٤٨٢): «**فإن قلت**: أطلق في قوله: (كذا إذا ما الفعل كان الخبرا) وهو مقيد بأن يوهم فاعلية المبتدأ كما سبق. **قلت**: كأنه استغنى عن تقييده بتقييد ما قبله». وانظر: «حاشية الإسقاطي» (ق٤٢/ب).

=

ونحوِه؛ لأنكَ لو قَدَّمْتَه فقلتَ: (أخوك زيدٌ، وأفضلُ من عمرٍو أفضلُ مِن زيدٍ) ـ لكانَ المقدَّمُ[١] مبتدأً[٢]، وأنتَ تُريدُ أنْ يكونَ خبرًا مِن غيرِ دليلٍ يَدُلُّ عليه، فإنْ وُجِدَ دليلٌ يَدُلُّ على أنَّ المُتَقدِّمَ خبرٌ جازَ؛ كقولِكَ: (أبو يُوسُفَ أبو حَنِيفَةَ)، فيَجُوزُ تَقَدُّمُ الخبرِ، وهو أبو حَنِيفَةَ؛ لأنَّه معلومٌ أنَّ المرادَ تشبيهُ أبي يُوسُفَ بأبي حَنِيفَةَ، لا تَشْبِيهُ أبي حنيفةَ بأبي يوسفَ[٣]، ومنه قولُه[٤]:

---

(١) في (ك)، (ح): «المتقدم».

(٢) (م) إذا كانَتِ الجُمْلَةُ مُكَوَّنَةً من مبتدأٍ وخبرٍ، وكانا جميعًا مَعْرِفَتَيْنِ، فللنُّحاةِ فِي إعرابِها **أربعةُ أقوالٍ**:
أَوَّلُها: أنَّ المُقَدَّمَ مُبْتَدَأٌ والمؤَخَّرَ خَبَرٌ، سواءٌ أكانَا مُتَسَاوِيَيْنِ فِي درجةِ التعريفِ أمْ كانا مُتَفَاوِتَيْنِ، وهذا هو الظاهرُ مِن عبارةِ الناظمِ والشارحِ.
وثانيها: أنَّهُ يجوزُ جَعْلُ كلِّ واحدٍ مِنْهُمَا مُبْتَدأً؛ لِصِحَّةِ الابتداءِ بكلِّ واحدٍ منهما.
والثالثُ: أنَّهُ إنْ كَانَ أحدُهما مُشْتَقًّا والآخرُ جامِدًا، فالمشتقُّ هو الخبرُ، سواءٌ أَتقَدَّمَ أم تَأَخَّرَ، وإلَّا ـ بأنْ كانا جامِدَيْنِ، أو كَانَ كلاهما مُشْتَقًّا ـ فالمقدَّمُ مُبْتَدَأٌ.
والرابعُ: أنَّ المبتدأَ هو الأعرفُ عندَ المخاطَبِ، سواءٌ أَتَقَدَّمَ أمْ تَأَخَّرَ، فَإِنْ تَسَاوَيَا عندَه: فالمقدَّمُ هو المُبْتَدَأُ (م).
قال «الخضري»: «**والتحقيق**: أن المبتدأ هو الأعرف عند علم المخاطب بهما، أو جهله لهما، أو لغير الأعرف فقط. فإن علم هذا فقط فهو المبتدأ وإن تساويا، وعلم أحدهما فهو المبتدأ، أو علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ».
وقال الصبان في «حاشيته» (١/ ٣٠٧): «**والتحقيق**: أن المبتدأ هو الأعرف عند علم المخاطب بهما، أو جهله لهما، أو لغير الأعرف فقط، والمعلوم له غير الأعرف عند جهله بالأعرف، والمعلوم له عند تساويهما تعريفًا. ا.هـ. بإيضاح من الشمني».

(٣) هذا مثال للدليل المعنوي، فإن القرينة المعنوية؛ وهي التشبيه الحقيقي قاضية: بأن (أبو يوسف) مبتدأ؛ لأنه مشبه، و(أبو حنيفة) خبره؛ لأنه مشبه به تقدم أو تأخر. «التصريح» (١/ ١٧٣)؛ لأن المعنى: أبو يوسف مثل أبي حنيفة. ويمكن التمثيل للدليل اللفظي بقولك: (حاضر رجل صالح)؛ لتسويغ الثاني بالوصف دون الأول.

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٥٠٣): «هذا البيت استشهد به **النحاة** على جواز تقديم الخبر. **والفرضيون** على دخول أبناء الأبناء في الميراث، وأن =

اختلاف النحاة في إعراب المبتدأ والخبر عند تساويهما في التعريف والتنكير

فقولُه: (بَنُونَا): خبرٌ مقدَّمٌ[١]، و: (بنو أبنائِنا): مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ؛ لأنَّ المرادَ: الحُكْمُ على بَنِي[٢] أبنائِهم بأنهم كَبَنِيهِم[٣]، وليسَ المرادُ[٤] الحُكْمَ على بَنِيهِم بأنهم كَبَنِي أبنائِهِم[٥].

و[٦]**الثاني**: أنْ يكونَ الخبرُ فعلًا رافعًا لضميرِ المبتدأِ[٧] مستترًا، نحوُ: (زيدٌ قامَ)، فقامَ وفاعلُه المقدَّرُ[٨][٩] خبرٌ عن زيدٍ، ولا يَجُوزُ التقديمُ[١٠]، فلا يقالُ: (قامَ زيدٌ) على أنْ يكونَ زيدٌ مبتدأً مؤخرًا والفعلُ

= فإنَّ الغرضَ تَشْبِيهُ كلامِهم بكلامِ النبيِّين الهُدَاةِ، لا العَكْسُ (م).

(١) جاز تقديمُ الخبر هنا - مع كونه معرفة؛ لظهورِ المعنى وأمْنِ اللَّبْس.

(٢) ليس في أصل (س)، وكتبها بالحاشية بخط مغاير.

(٣) فالمؤخر مشبه والمقدم مشبه به، والمعنى: بنو أبنائنا مثل بنينا، فقدم الخبرَ، وحذف المضاف، فقرينة التشبيه تبيِّن المبتدأ من الخبر.

(٤) ليس في (ص).

(٥) اعلم أنّ هذا الحكم الذى قرّره الناظمُ مبنيٌّ على قاعدتين:
إحداهما: أنّ المجعول خبرًا لا يصحُّ أن يُعتقد كونه مبتدأ، وبالعكس، وذلك مع بقاء المعنى في الحالة الثانية على ما كان عليه في الحالة الأولى؛ فإنه لو كان ذلك عنده صحيحًا لم يمنع تقديمُ الخبر عند عدم البيان لإيهام كونه مبتدأ؛ إذْ لو فُرِضَ الخبر المقدّمُ مبتدأ لم يفسرِ المعنى بذلك، فلما مُنع التقديم مع اللبس دلّ ذلك على أن المنع لأجل اختلاف المعنى عند اختلاف الاعتقادين.
والثانية: مراعاةُ اللبس، وقد أشارَ إليها بقوله: **(عادِمي بيانٍ)**، يريد: فلو لم يُعدَمُ البيان لجاز تقديم الخبر؛ إذ لا محذُورَ فيه، فلما وُجِد اللبس مع فرض التقديم مُنِع، لالتباس المعنى بالتباس الخبر بالمبتدأ.
فأما القاعدة الأولى: فإن لعلماء العربية فيها اختلافًا، فأربابُ علم المعاني يذهبون إلى ما أشار إليه الناظم من أن الخبر إذا كان مساويًا للمبتدأ، فإن كل واحدٍ منهم إذَا جُعِل مُبْتَدأً والآخَرَ خبره أعطى من المعنى غير ما يعطيه العكس. «المقاصد الشافية» (٢/ ٦١).

(٦) ليس في (س)، (ح)، (ص).

(٧) بشرط كون المبتدأ مفردًا.

(٨) في (ع): «المفرد».

(٩) (م) أراد بالمُقَدَّرِ هُهنا: المُسْتَتِرَ فيه (م).

(١٠) لعدم القرينة الدالة على إرادته.

كون الخبر محصورًا بـ «إنما»

الثالثُ: أنْ يكونَ الخبرُ محصورًا[١] بإنما، نحوُ: (إنما زيدٌ قائمٌ)، أو بإلَّا، نحوُ: (ما زيدٌ إلا قائمٌ)، [وهو المرادُ بقولِهِ][٢]: (أو قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا)، فلا يَجُوزُ تقديمُ قائمٌ على (زيدٌ) في المثالَيْنِ[٣]، وقد جاءَ التقديمُ معَ (إلّا) شُذوذًا[٤]؛ [كقولِ[٥] الشاعر][٦][٧]:

٥٢ ـ فيا رَبِّ هَلْ إلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى[٨][٩] عَلَيْهِمْ وهلْ إلَّا عَلَيْكَ المُعَوَّلُ[١٠]

= النحو)، فكان الواجبُ على الناظم أن يقيّد هذا الإطلاق، ولا أجد الآن جوابًا أرتضيه». انتهى مختصرًا.

(١) اعترضه الإسقاطي في حاشيته (ق٤٢/ب): بأنه تسامح في جعله الخبر محصورًا، قال: «وإنما هو محصور فيه».

(٢) في (ص): «وهو قوله».

(٣) لئلا ينعكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام في زيد الموصوف، وانتفاءه عن غيره ـ مع أن المراد حصره في صفة القيام؛ أي: ليس له صفة غيره، وأما كون غيره قائمًا أو لا: فشيءٌ آخر.

فإن قلت: ينتفي اللبس في (إلا) بتقديمها مع الخبر كما في البيت، فلم حكم بشذوذه؟

قال «الخضري» (١/١٠٢): قلت: حملوا (إلا) على إنما طردًا للباب.

(٤) قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/٢٩٨): «وأشرت بقولي: **(في الاختيار)** ◦ إلى أن تقديم الخبر المقترن بـ(إلا) قد يرد في الشعر». قال الشاطبي: «وما جاء بخلاف ذلك: فظاهر أنه عنده ـ أي: الناظم ـ نادرٌ لا يُقَاسُ عليه».

(٥) في (س)، (ص): «قال».

(٦) في (ح): «كقوله».

(٧) هو: الكُمَيْتُ بنُ زَيْدٍ الأَسْدِيُّ؛ نسبه إليه غير واحدٍ؛ كابن جني في «سر صناعة الإعراب» (١/١٤٩)، والناظم في «شرح التسهيل» (١/٢٩٨).

(٨) في (س): «يبتغى»، وكتب في الحاشية قبالها ـ كالمثبت.

(٩) الأصل: (هل النصرُ إلا بكَ، وهل المعوَّل إلا عليك).

(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(بِكَ النَّصْرُ)** و**(عَلَيْكَ المُعَوَّلُ)**؛ حَيْثُ قَدَّمَ الخبرَ المحصورَ بإلَّا فِي الموضعيْنِ شُذُوذًا، وقد كَانَ مِن حَقِّه أنْ يقولَ: هل يُرْتَجَى النصرُ إلَّا بِكَ؟ وهلِ المعوَّلُ إلَّا عليكَ؟ وأنتَ خبيرٌ بأنَّ الاستشهادَ بقولِه: **(بِكَ النصرُ)** لا يَتِمُّ إلا عَلَى اعتبارِ أنَّ الجارَّ والمجرورَ خبرٌ مقدَّمٌ، والنصرَ مُبْتَدَأٌ مؤخَّرٌ، فأمَّا عَلَى =

فـ(لأنتَ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، و(خالي) خبرٌ مقدَّمٌ.

الخامِسُ: أنْ يكونَ المبتدأُ[1] له صدرُ الكلامِ: كأسماءِ الاستفهامِ[2][3]، نحوُ: (مَن لي مُنْجِدًا)، فـ(مَن) مبتدأٌ، و(لي) خبرٌ،

= ومثلُ هَذَا البيتِ فِي هذين التوجيهَيْنِ قولُ الراجِزِ:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ   تَرْضَى مِن اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ (م)

قال الأزهري في «التصريح» (١/ ١٧٤) عن هذا البيت: «فـ(اللام): داخلة على مبتدأ محذوف، والتقدير: (لهي عجوز)، والجملة خبر (أم الحليس)، ولا يمتنع دخول اللام في الخبر إذا كان جملة، بخلاف المفرد، أو: لا حذف واللام زائدة، لا لام الابتداء كقوله:

خَالِي لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ   يَنَلِ العَلاءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالَا

ويضعف التقدير الأول: أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين، ويضعف التقدير الثاني: أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر. وإذا دار الأمر بين التقديرين: فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف، لئلا يجتمع التوكيد والحذف، وهو ممتنع عند الجمهور».

(١) في (س)، (ح)، (ص): «خبر المبتدأ».

(٢) يجب تقديمها؛ لأنها تدل على نوع الكلام، والحكمة تقتضي تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الأمر، وينتفي عنه التحير الذي يحصل له لو قدم غيره؛ لاحتمال الكلام حينئذٍ كل نوع من أنواع الكلام.

فإن قيل: فيلزم أن يقدم كل من (زيد) أو (ضربت) إذا قيل: (زيدًا ضربت)؛ لأنه إذا قدم (زيدًا) تحير السامع فيما بعده (أضربت أو أكرمت) مثلًا، وإذا قدم (ضربت): تحير السامع فيما بعده أزيدًا أو عمرًا مثلًا.

أجاب ابن الحاجب في «أماليه» (٢/ ٨٥٥) بوجوهٍ:

منها: أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك؛ لأنه لا بد من تقديم جزء على جزء، فمهما قدم أحد الجزأين: احتمل الآخر كل ما يصلح.

ومنها: أن هذا التباس في آحاد أجزاء الكلام، وذلك التباس في أنواع الكلام؛ فكان أهم.

ومنها: أن ذاك ألفاظ وضعت للدلالة عليه، فكان تقديمها مرشدًا إلى ما وضع له بخلاف هذه، فإنه ليس لها ألفاظ غير لفظها، ولو كان لها ألفاظ غير لفظها لأدى إلى التسلسل، وهو محال. وانظر «حاشية الصبان» (١/ ٢١١).

(٣) ويجري مجراه: =

و(مُنْجِدًا) حالٌ، ولا يَجُوزُ تقديمُ الخبرِ على مَن، فلا تقولُ: (لي مَن مُنْجِدًا)(1).

= **ثم نقول:** إن دخولَ العوامل سابقة عليه غيرُ مزيلٍ له عن استحقاق الصدر على الجملة؛ من جهة أن بعض العوامل قد تسبق أسماءَ الشرط والاستفهام، ولا يكون ذلك مزيلًا لها عن استحقاق الصدر، وذلك عامل الجر، فلاشتراك ضمير الشأن معها في هذا الاعتبار عَدَدْتُه في جملة الأسماءِ اللازمة للصدر».

ـ **ما التى للتعجُّب** في نحو قولك: ما أحسن زيدًا! فإن (ما) مبتدأ يلزم صدر الجملة، وهو أولى باستحقاقِ الصدريّةِ من ضمير الشأن، إذ لا يدخل عليه ناسخٌ ألبتَّةَ، فلا يجوز تأخيرها هنا؛ لأن العرب وضعت صيغة التعجب هكذا، وألزمتها طريقةً واحدةً، فجرت مجرى المثل، فتُرِكَ المبتدأُ على حاله من التقديم، والخبر على حاله من التأخير.

«ارتشاف الضرب» (٣/ ١١٠٣ ـ ١١٠٦)، و«منهج السالك» (١/ ١٦٠ ـ ١٦٢)، و«التذييل» (٣/ ٣٤٠)، و«المقاصد الشافية» (٢/ ٧٨ ـ ٨٠)، و«إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (١/ ١٧٦)، و«شرح الكافية» للرضي (١/ ٢٣٠)، و«التصريح» (١/ ١٧٤)، و«حاشية الصبان على شرح الأشموني» (١/ ٢١١)، و«حاشية الخضري» (١/ ١٠٣).

(1) ويزاد على ما ذكره الناظم رحمه الله:

١ ـ **أن يكون المبتدأ:** هو (مذ) أو (منذ)، نحو: (ما رأيته مذ يومان)، فـ(مذ) مبتدأ و(يومان) خبر، ولا يصح أن يقال: يومان مذ.

٢ ـ **أن يكون المبتدأ:** ضمير المتكلم أو المخاطب مخبرًا عنه بـ(الذي) وفروعه، نحو: أنا الذي عرفوني، فالذي عرفوني لا يصلح أن يتقدم على أنا، ونحو: أنت الذي تدعي ما لا تحسنه.

٣ ـ **أن يكون الخبر طلبًا**، نحو: زيد اضربه، وزيد لا تهنه، أما: زيد قام أبوه فيجوز التقديم والتأخير، قام أبوه زيد، زيد قام أبوه، لكن: (زيد اضربه)، لا يصح أن يقال: (اضربه زيدٌ)، وكذا: (زيد هلا ضربته).

٤ ـ **أن يكون المبتدأ دعاءً**، نحو قولك: سلام عليكم، وويل لكم.

٥ ـ **أن يكون الخبر متعددًا**، وهو في قوة الخبر الواحد، نحو: الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ، فـ(الرمان): مبتدأ، و(حلو حامض): هذان خبران تعدد الخبر.

٦ ـ **أن يقع بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل**، نحو: زيد هو المنطلق، فهذا في قوة ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]؛ لأنه من أنواع الحصر. =

ذكر مواضع وجوب تأخير الخبر مما لم يذكره الناظم

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

تقديم الخبر وجوباً

[ص][١٣٢] وَنَحْوُ: (عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطَرْ)   مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ(١)

= ٧ ـ **أن يكون الخبر مقترنًا بالباء الزائدة**، نحو: ما زيد بقائم على لغة الإهمال، لا يصح أن يقال: ما بقائم زيد.

«حاشية ياسين على التصريح»: (١/ ١٧١)، و«النحو الوافي» (١/ ٤٩٢ ـ ٥٠٠)، و«الأشموني مع حاشية الصبان» (١/ ٢١١ ـ ٢١٢)، و«حاشية الخضري» (١/ ١٠٣).

(١) وهذا الالتزام المذكور: هو القياسيُّ لا السماعي، فإنه قد جاء في كلام العرب نحو: رَجُلٌ في الدار، قال امرؤ القيس:

مُـرَسَّـعَـةٌ بَـيْـنَ أَرْسَـاعِـهِ

لكنه قليل، فلذلك ألزم التقديم، وعلى هذا: جماعة من المتأخرين.

وقد ذُكِرَ عن الشلوبين: أنه كان لا يمنع وقوع الخبر مؤخرًا فتقول: درهم عندي، ووطَرُ لي، ورجل في الدار. ولكن الأحسن عنده التقديم، فهو من الأخبار التي لا يلزم تقديمها؛ قاله الشاطبي في «المقاصد الشافية» (١/ ٨٢).

قال: «وحجة الناظم ومن قال بقوله: ما تقدم من أنه المسوغ للابتداء بالنكرة، فلو بقي مؤخرًا: لأوهم كونه صفة للنكرة، فلا تحصل الفائدة. وأما الشلوبين: فليس التقديم هو المسوغ للابتداء بالنكرة عنده؛ بل لأنك إذا قلت: في الدار رجل، فالمَعْنِي به في هذا الخبر إنما هو أن حصل في الدار المعهودة رجل، وهذا مفيد، فموضع العناية هنا الدار، فحسن تقديمها لمكان العناية الموجبة للتقديم في كلامهم. فالموجب للجواز إذًا حصولُ الفائدة بتعريف الدار، بدليل أنك لو قُلْتَ: في دارٍ رجلٌ، لم يَجُز باتفاق. فتقديم ما حصلت به الفائدة لا ينكر. فإذًا اشتراط التقديم هنا إنما لأجل كونه عَلَمًا على المعنى المقصود الموجب للفائدة.

ويدلّ على أن التقديم ليس لتحصيل الابتداء بالنكرة تقديمُه حيث يكون ثَمّ مسوغٌ آخَرُ، بحيث لو لم يقدم لجاز الابتداء بالنكرة باتفاق، نحو: ما في الدار رجل، فالأحسن هنا تقديم الخبر عناية به؛ لأنه الذي أوقع الفائدة بتعريفه، ولذلك كثر في كلامهم نحو: ما له سَبَد ولا لَبَد، وما له ثاغية ولا راغية، وما في السماء موضع راحة سحابًا، وما في الدار أرِم. وفي القرآن العزيز: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ﴾. وفيه: ﴿مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٤٨﴾﴾، ﴿مَا لَكُم مِّن مَّلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُم مِّن نَّكِيرٍ ﴿٤٧﴾﴾ ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ﴾... الآية. وهو كثير جدًّا. فقولهم في الدار رجل، من هذا القبيل. وإذا كان المسوغ غير التقديم لم يلزم التقديم، ولذلك أفاد قول امرئ القيس:

مُـرَسَّـعَـةٌ بَـيْـنَ أَرْسَـاغِـهِ

فإن التقديم للعناية أكثريٌّ، وليس بلازم، وظاهر السماع مع الناظم، أعني السماع =

الثالثُ[١]: أنْ يكونَ الخبرُ له صَدْرُ الكلامِ[٢]، وهو المرادُ بقولِهِ: (**كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ**[٣] **التَّصْدِيرَا**)، نحوُ: (أينَ زيدٌ؟)، [فـ(**زيدٌ**): مبتدأٌ مؤخَّرٌ[٤]، و(**أينَ**): خبرٌ مقدَّمٌ][٥]، ولا يُؤَخَّرُ، فلا تقولُ: (زيدٌ أينَ؟)؛ لأنَّ الاستفهامَ له صدرُ الكلامِ، وكذلكَ (أينَ مَن عَلِمْتُه نصيرًا؟)، فـ(أينَ) خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(مَن) مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، وعَلِمْتُه نصيرًا صِلَةُ (مَن).

[**الرابعُ**: أنْ يكونَ المبتدأُ محصورًا[٦]، نحوُ: (إنما في الدارِ زيدٌ، وما في الدارِ إلَّا زيدٌ)، ومِثلُه: (**ما لنا إلَّا اتباعُ أحمدَ**)][٧]. (والله ﷻ أعلم)[٨].

[ص] [١٣٦] **وحذفُ ما يُعْلَمُ**[٩] **جائزٌ**[١٠] **كَمَا تَقُولُ: (زيدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا؟)**

حذف المبتدأ أو الخبر جوازًا

= المتَّصِلِ بمبتدئِه ضَمِيرٌ يعُودُ عَلَى مُلابِسِه؛ فإنَّ المبتدأ إنْ أَشْعَرَ بالخَبَرِ: لم يُشْعِرْ بما يُلَابِسُ الخبرَ الَّذِي هو مَرْجِعُ الضَّمِيرِ (م).

(١) في (ك): «الثالثة».

(٢) بأن يكون اسم استفهام أو مضافًا إليه، أو كم الخبرية أو مضافًا إليها.

(٣) أي: يستحق التصدير؛ أي: في جملته فلا يرد نحو: (زيد أين مسكنه). «حاشية الصبان» (١/٢١٣).

(٤) من (ح)، وكتبها بحاشية (س): مصححًا.

(٥) في (ح): «فأين خبر مقدم، وزيد مبتدأ»، بالتقديم والتأخير.

(٦) قال الإسقاطي (ق٤٣/ب): «صواب العبارة: محصور فيه كما تقدم».

(٧) ليس في (ك). (٨) من (ح)، (ص).

(٩) أراد: العلمَ التفصيلي لا الإجمَالِي، بأن يعلمَ أن في الكلام حذفًا، ولا يدري ما المحذوف، فإن هذا لا يكفي؛ أفاده الإسقاطي (ق٤٣/ب).

(١٠) يمكن حمل الجواز: على عدم الامتناع فيصدق بالوجوب، فكأنَّ الناظم قال: «وحذف ما يُعْلَم غيرُ ممتنعٍ على الجُملة». قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٢/٩٥): «ولَو عبَّر بهذه العبارة: لصحَّ كلامُه لِشُمولها الوجهين: الواجبَ الحذفِ والجائزِ الحذف والإثبات، ولا يبقى بعد ذلك إشكال».
ويمكن حمله على ما استوى فعله وتركه؛ فإن معنى كلامِه: أن ما يعلم منه جائز؛ =

معنى الجواز في كلام الناظم

[١٣٧] وفي جوابِ (كيفَ زيدٌ؟) قُلْ: (دَنِفْ[١]) فـ(زَيْدٌ) اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

[ش] يُحْذَفُ[٢] كلٌّ مِن المبتدأِ والخبرِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ جوازًا أو[٣] وُجُوبًا. فذَكَرَ في هذين البيتيْنِ الحذفَ جوازًا، فمثالُ حذفِ الخبرِ: أنْ يُقالَ: (مَن عندَكما)، فتقولُ: (زيدٌ)، التقديرُ: (زيدٌ عندَنا)، ومِثْلُه ـ في رأيٍ[٤] ـ (خَرَجْتُ فإذا[٥] ....

= فالأمثلة المذكورة، ومنه واجب: كالحذف بعد لولا وما أشبه ذلك، فيكون قوله: (جائز)، ليس غير المبتدأ الأول؛ بل هو مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال: (وحذف ما يُعْلَمُ منه جائز). ويجبُ بعد ولا، وكذا، وكذا. وهذا أيضًا صحيح في نفسه، فلا إشكال. «المقاصد الشافية» (٢/٩٦).

(١) أي: مريض مرضًا نشأ من الحب؛ قاله الإسقاطي (ق٤٣/ب)، والبديري في «إرشاد السالك» (ق٧١/أ) إلا أنه قال: قال شيخ الإسلام: الدنف: ... إلخ.

(٢) اعلم؛ أن المبتدأ والخبر جملةٌ مفيدةٌ تحصل الفائدةُ بمجموعهما، فالمبتدأ معتمَدُ الفائدة، والخبرُ محلُّ الفائدة، فلا بدَّ منهما، إلَّا أنَّه قد تُوجَد قَرينةٌ لفظيةٌ، أو حاليَّةٌ تُغْني عن النُّطق بأحدهما، فيُحْذَف لدلالتها عليه؛ لأنّ الألفاظ إنّما جيءَ بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهم المعنى بدون اللفظ، جاز أن لا تأتي به، ويكون مرادًا حُكْمًا وتقديرًا.

وقد جاء ذلك مَجيئًا صالحًا، فحذفوا المبتدأ مرَّةً، والخبرَ أخرى، بعضها جوازًا وبعضها وجوبًا وسيأتي تفصيل ذلك. «شرح المفصل» (١/٢١٨).

(٣) في (س)، (ص)، (ح): «و».

(٤) ولذا فهو لم يقع في كلام العرب إلا قليلًا. «شرح التسهيل» (١/٢٧٥، ٢٧٦).

(٥) تكون (إذا) على ضربَيْن:

١ ـ **زمانًا**، وفيها معنى الشرط، وتضاف إلى الجملة الفعليّة، وإذا وقع بعدها اسمٌ كان ثَمَّ فعلٌ مقدَّرٌ، نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق: ١]، ﴿وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ ۝٣﴾ [الانشقاق: ٣]، والتقديرُ: إذا انشقّت السماءُ انشقّت، وإذا مدّت الأرضُ مدّت، كأنّ ذلك لتضمُّنه معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعلَ.

٢ ـ وتكون بمعنى **المُفاجَأة**، وهي في ذلك على ضَرْبين: تكون اسمًا، وتكون حرفًا. **وإذا كانت اسمًا**، كانت ظرفًا من ظروفِ الأمْكِنة، **وإذا كانت حرفًا**، كانت من حروف المعاني الدالةِ على المفاجأة، كما أن (إنْ) حرفُ دالّ على معنى المجازاة. والهمزة حرفٌ دالّ على معنى الاستفهام، فإذا قلت: (خرجتُ فإذا =

المبتدأ معتمد على الفائدة ومحل الخبر

أنواع (إذا)

السَّبُعُ)[1]، التقديرُ[2]: (فإذا السَّبُعُ حاضِرٌ)، وقَوْلُ[3] الشاعِرِ[4]:

= السَّبُعُ)، وأردتَ به الظرفيّةَ، لم يكن ثَمّ حذفٌ، وكان (السبعُ) مبتدأ، و(إذا) الخبر قد تقدّم، كما تقول: (عندي زيدٌ) ويتعلّق الظرفُ باستقرارٍ محذوفٍ. فإن ذكرت اسمًا آخر، كان منصوبًا على الحال، نحو: (خرجتُ فإذا السبعُ واقِفًا، أو عادِيًا)، والعاملُ في الحال الظرفُ، وإن شئت رفعتَه على الخبر، وجعلت الظرفَ من صِلته، فإن جعلتها حرفًا، كان الخبرِ محذوفًا لا محالة، والتقدير: خرجت فإذا السبعُ حاضرٌ أو موجودٌ؛ لأنّ المبتدأ لا بدّ له من خبر، ولا خبرَ لها هاهنا ظاهرًا، فوجب أن يكون مقدَّرًا. «شرح المفصل» (١/ ٢٢٠).

(١) قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٧٥): «والحذف بعد (إذا) قليل، ولذلك لم يرد في القرآن مبتدأ بعد إذا إلا وخبره ثابت، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ۝٢٠﴾ [طه: ٢٠]، ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ﴾ [الأعراف: ١٠٨]، ﴿فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ﴾ [يس: ٥٣]، ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾ [الزمر: ٦٨]»؛ أي: تسعى، للناظرين، ... إلخ.

الحذف بعد إذا قليل

قال أبو حيان في «التذييل» (٣/ ٢٧٩) معلقًا: «ليس الخبر محذوفًا في مثل: (فإذا السبع)؛ بل إذا ظرف مكان وهي الخبر، والتقدير: وبالحضرة السّبع؛ أي: فبالمكان الذي أنا حاضر فيه السّبع. وأما قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ۝٢٠﴾ [طه: ٢٠] إلى آخر ما ذكر مما جاء في القرآن العزيز فإنّما لم يحذف الخبر لكونه لا يدلّ على حذفه دليل ولم يمكن جعل إذا في الآيات خبرًا؛ لأن المقصود الإخبار عن المبتدأ الّذي بعد إذا بأشياء لم تكن معلومة للسّامع إلّا من ذكر الخبر».

قال: «وإنما بنى المصنف على ما اختاره هو من كون إذا الفجائية حرفًا، فلا يصحّ أن يكون خبرًا».

(٢) (م): «إذا»، فِي هَذَا المثالِ ونحوِه تُسَمَّى إذا الفُجَائِيَّةَ، وللعلماءِ فيها خِلافٌ: أهي حرفٌ أم ظرفٌ؟ والذين قالُوا: هِيَ ظرفٌ اخْتَلَفُوا: أهي ظرفُ زمانٍ أم ظرفُ مكانٍ؟ فمَن قالَ: هِيَ ظرفٌ جَعَلَها خَبَرًا مُقَدَّمًا، وجَعَلَ الاسمَ المرفوعَ بعدَها مُبْتَدأً مؤخَّرًا، وَكَانَ القائلُ قد قالَ عَلَى تقديرِ أنها ظرفُ زمانٍ: خَرَجْتُ ففي وقتِ خُرُوجِي الأسدُ، أو قالَ عَلَى تقديرِ أنها ظَرْفُ مكانٍ: خَرَجْتُ ففي مكانِ خُرُوجِي الأسدُ. ولا حذفَ عَلَى هَذَا الوجهِ بشِقَّيْهِ.

اختلاف النحاة في نوعية إذا الفجائية

ومَن قالَ: هِيَ حرفٌ. جَعَلَ الاسمَ المرفوعَ بعدَها مُبْتَدأً خبرُه محذوفٌ، والتقديرُ: خَرَجْتُ فإذا الأسدُ موجودٌ، أو حاضرٌ، أو نحوُ ذلك. وهذا الوجهُ هو الَّذِي عناه الشارحُ بقولِه: (في رَأْيِي) (م).

(٣) في (ع)، (م): «قال»، وفي (ك): «وقال».

(٤) هو: قَيْس بنُ الخَطِيم في «الديوان» (ص٣٦).

المحذوفَ مفردٌ[١]، والتقدير[٢]: (واللائي لم يَحِضْنَ كذلكَ)، وقولُه[٣]: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي[٤] لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ معطوفٌ على[٥] ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾، والأَوْلَى: أنْ يُمَثَّلَ [بنحوِ قولِكَ][٦]: (نَعَمْ) في جوابِ: (أزيدٌ قائمٌ؟)؛ إذِ التقديرُ: (نعم زيدٌ قائمٌ)[٧].

حذف الخبر وجوباً

[ص][١٣٩] وبعدَ (لولَا) غَالِبًا[٨] حَذْفُ الخَبَرْ حَتْمٌ[٩]، ....

= جواب أزيد قائم).

وقال «الخضري» (١/ ١٠٥): «وفيه: أن الشارح لم يقل: لا يحذفان إلا لذلك؛ حتى يرد عليه ما بعد نعم. بل يعلل لحذفهما حذفهما في خصوص الآية، وهما كذلك فيها؛ على أن هذا التعليل يمكن بناؤه على أن الجملة مفهومة من (نعم)، لا محذوفة، ومقدرة بعدها، لكن الشارح سيصرح بخلافه؛ فتأمل».

(١) في (س): «وهو الخبر»، وفي (ص): «هو كذلك»، وفي (ح): «هو».

(٢) ليست في (ك).

(٣) قال «الخضري» (١/ ١٠٥): «الأولى التعبير بـ(أو)؛ لأن هذا احتمال ثالث في الآية لا من تتمة ما قبله، وحاصله: أن ﴿اللائي يئسن﴾ مبتدأ، والثاني عطف عليه، وقوله: ﴿فَعِدَّتُهُنَّ﴾: خبر عنهما، ولا حذف أصلًا ـ كما في «المغني» (ص٨٠٢)؛ أي: وليس هذا من باب (زيد قائمان وعمرو)؛ حتى يمتنع للقبح اللفظي؛ بل من باب (زيد في الدار، وعمرو)، وهو جائز لعدم القبح.

نعم، فيه تقدير الخبر المقرون بـ(الفاء) على المبتدأ المعطوف، وهو واجب التأخير؛ إلا أن يقال: (يغتفر في التابع. . .) أفاده الصبان (١/ ٢١٤)، وفي كون ﴿فَعِدَّتُهُنَّ﴾ خبرًا ـ نظر لأنه جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر؛ فتأمل. ومعنى ﴿إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ﴾: شككتم في عدتهن ما هي».

(٤) ليس في (ص).

(٥) زاد في (ك): «قوله».

(٦) في (ص)، (ح): «بقولك».

(٧) ينظر: «شرح شذور الذهب» للجوجري (١/ ١٦٣).

(٨) منصوب بنزع الخافض؛ أي: في غالب الأحوال.

(٩) قال ناظر الجيش في «تمهيد القواعد» (٢/ ٨٧٢): «فجمع بين **(غالبًا)** و**(حتمٌ)** أيضا. ويظهر أن **(غالبًا)** يرجع إلى استعمال **(لولا)**، لا إلى وجوب الحذف، وكأنه يقول: الغالب استعمالها دالة على امتناع لوجود مطلق؛ فإذا استعملت فيه: وجب الحذف، وقد تستعمل على امتناع؛ لوجود مقيد فيجيء من أقسامه أن يجوز =

[ص] [١٣٩] ....وفي نصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّ[١]

[١٤٠] وبعدَ واوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ (مَعْ)   كَمِثْلِ (كُلُّ صَانِعٍ وما صَنَعْ)

[١٤١] وقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا   عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

[١٤٢] كَـ(ضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئًا، وَأَتَمّْ   تَبْيِينِيَ الحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَمْ)[٢]

[ش] حاصلُ ما في هذه الأبياتِ: أنَّ الخبرَ يَجِبُ حَذْفُهُ في أربعةِ مَوَاضِعَ[٣]:

الأَوَّلُ: أنْ يكونَ خبرًا لمبتدأٍ بعدَ (لولا)[٤]، نحوُ: (لولا زيدٌ

الخبر بعد لولا

= حذفه، فيصدق أن الخبر يحذف في هذا الاستعمال، لكن الاستعمال المذكور غير غالب».

وقال المكودي (ص٥٣): «وفهم من قوله: **(غالبًا)**: أن لـ(لولا) استعمالين: غالبًا وغير غالب، وأنه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب، والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدأ، نحو: (لولا زيد لأكرمتك)، ففي مثل هذا يجب حذف الخبر لسدّ الجواب مسده. **وغير غالب**: أن يعلق الامتناع على صفة في المبتدأ نحو: (لولا زيد باكٍ لضحكت)، فالامتناع في هذه الصورة معلق على (بكاء زيد لا على زيد)، ففي مثل هذا: لا يجب حذف الخبر. بل يجوز إذا دل عليه دليل فـ**(غالبًا)** حال من **(لولا)**، **(وحذف الخبر حتم)** جملة من مبتدأ وخبر، و**(بعد)** متعلق بـ**(حذف)** أو بـ**(حتم)**. والتقدير: وحذف الخبر متحتم بعد لولا في غالب أمرها، وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدأ».

(١) (م) **تقديرُ البيتِ**: وحذفُ الخَبَرِ حَتْمٌ بعدَ لولا فِي غالِبِ أَحْوَالِها، وهذا الحُكْمُ قدِ اسْتَقَرَّ فِي نصِّ يَمِينٍ؛ أي: إذا كَانَ المُبْتَدَأُ يُسْتَعْمَلُ فِي اليمينِ نَصًّا، بحيثُ لا يُسْتَعْمَلُ فِي غيرِه إلَّا معَ قرينةٍ (م).

(٢) التقديرُ: أَتَمُّ تَبْيِينِيَ الحقَّ حالَ كونِه منوطًا بالحِكَمِ. أفاده (م).

(٣) ينظر: «شرح المكودي» (ص٥٣)، «المقاصد الشافية» للشاطبي (٢/ ١٠٣).

(٤) قال الناظم في «شرح التسهيل» (١/ ٢٧٦): «وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا؛ لأنه معلوم بمقتضى (لولا)؛ إذ هي دالة على امتناع لوجود، والمدلول على امتناعه: هو الجواب والمدلول على وجوده: هو المبتدأ، فإذا قيل: (لولا زيد لأكرمت عمرًا): لم يشك في أنّ المراد: أن وجود زيد منع من إكرام عمرو، فصحّ الحذف لتعين المحذوف، ووجب لسدّ الجواب مسدّه وحلوله محلّه».

علة حذف الخبر بعد لولا

Black plate (387,1)

لأَتَيْتُكَ)، التقديرُ: (لولا زيدٌ موجودٌ لأَتَيْتُكَ)، واحْتَرَزَ بقولِهِ: (غَالِبًا) مِمَّا[١] وَرَدَ ذِكْرُه فيه شُذوذًا؛ كَقَوْلِه[٢]:

٥٦ ـ لَولَا أَبُوكَ ولولا قَبْلَهُ عُمَرُ   أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ[٣]

فـ(**عمرُ**): مبتدأٌ، و(**قبلَه**): خبرٌ[٤].

وهذا الذي ذَكَرَه المصنِّفُ في هذا الكتابِ؛ مِن أنَّ الحذفَ بعدَ (**لولا**) واجبٌ إلا قليلًا: هو[٥] طريقةٌ لبعضِ النَّحْوِيِّينَ[٦].

مذهب النحاة حذف الخبر بعد لولا

---

(١) في (ك)، (م): «عما».

(٢) البيتُ لأبي عَطَاءٍ السِّنْدِيِّ كما في «ذيل الأمالي والنوادر» لأبي علي القالي (ص٩٥)، وقيل: أَفْلَحُ بنُ يَسَارٍ. قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/٥٣٧): «وهو الأصح».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**ولولا قبله عُمَرُ**) حَيْثُ ذَكَرَ فيه خبرَ المُبْتَدَأ، وهوَ قَوْلُهُ: (**قَبْلَه**)، معَ كونِ ذَلِكَ المُبْتَدَأ واقعًا بعدَ (لولا)؛ التي يَجِبُ حذفُ خبرِ المُبْتَدَأ الواقعِ بعدَها؛ لأنَّه قد عُوِّضَ عنه بجملةِ الجوابِ، ولا يُجْمَعُ فِي الكلامِ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ عنه.

وفي البيتِ توجيهٌ آخرُ: وهو أن (قبلَه) ظرفٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ حالٍ، والخَبَرُ محذوفٌ، وَعَلَى هَذَا تكونُ القاعدةُ مستمرَّةً، ولا شاهدَ فِي البيتِ لِمَا أَتَى بِهِ الشارحُ من أجلِهِ.

ومثلُه فِي كلٍّ ذلك قولُ الزُّبَيْرِ بنِ العَوَّامِ ﷺ:

ولولا بَنُوها حَوْلَها لَخَبَطْتُها   كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

فإنَّ (**لولا**) حرفُ امتناعٍ لوجودٍ، (**بَنُوهَا**) مُبْتَدَأٌ مرفوعٌ بالواوِ نيابةً عن الضمَّةِ؛ لكونِه جمعَ مذكَّرٍ سالمًا، والضَّميرُ البارزُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، و(**حولَ**) ظرفٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرِ المُبْتَدَأ، و(**حولَ**) مُضَافٌ، والضَّميرُ البارزُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ فيه شاهدٌ لِمَا جاءَ الشارحُ ببيتِ أبي عَطَاءٍ مِن أجلِهِ، ويجوزُ أنْ يَكُونَ (**حولَ**) مُتَعَلِّقًا بالخَبَرِ المحذوفِ عَلَى رأيِ الجمهورِ، وَعَلَى ذلك لا يَكُونُ شاهدًا لِمَا ذَكَرَه الشارحُ (م).

(٤) في (ص)، (ح): «خبره».   (٥) في (ص)، (ك)، (ع): «هي».

(٦) «وإنما حمل المتن عليها؛ لأنها المتبادرة من التعبير بـ(غالبًا). ولكن الأولى: حمله على الثالثة؛ كما صنعه جميع الشراح، ليوافق كلامه في غير هذا الكتاب؛ فيكون مراده بالغالب أكثر أحوالها. وهو كون الخبر عامًّا؛ فيتحتم الحذف فيه، =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

والطريقةُ الثانيةُ: أنَّ الحذفَ واجبٌ دائمًا[1][2]، [وأن ما][3] وَرَدَ من ذلك بغيرِ[4] حذفٍ في الظاهرِ مُؤَوَّلٌ.

والطريقةُ الثالثةُ: أنَّ الخبرَ إما أنْ يكونَ كونًا مطلقًا[5]، أو كونًا مُقَيَّدًا[6]، فإنْ[7] كانَ كونًا مُطلقًا: وَجَبَ حَذْفُه[8]، نحوُ: (لولا زيدٌ لكانَ

= أما كونه خاصًّا: فقليل، ولا يتحتم فيه الحذف؛ فالغلبة منصبة على بعض الأحوال، لا على الكلام الفصيح، والتحتم على الحذف في تلك الحال فتدبر»؛ قاله «الخضري» (١/١٠٦).

(١) من (م).

(٢) (م) هٰهنا شيئانِ نُحِبُّ أنْ نُنَبِّهَكَ إليهما:
الأَوَّلُ: أن الطريقةَ الثانيةَ من الطرقِ الثلاثِ التي ذَكَرَها الشارحُ: هِيَ طريقةُ جمهورِ النحاةِ، والفرقُ بينَها وبينَ الطريقةِ الأولى: أنَّ أهلَ الطريقةِ الأولى يقولونَ: إنَّ ذِكْرَ الخَبَرِ عندَهم بعدَ (لولا) قليلٌ، وليسَ شاذًّا، وَذَلِكَ بخلافِ طريقةِ الجمهورِ؛ فإنَّ ذِكْرَ الخَبَرِ عندَهم بعدَ (لولا) إنْ كَانَ صادِرًا عمَّن لا يُسْتَشْهَدُ بكلامِه كَمَا فِي بيتِ المَعَرِّيِّ الآتِي فهو لَحْنٌ، وَإِنْ كَانَ صادرًا عمَّنْ يُسْتَشْهَدُ بكلامِه؛ فَإِنْ أَمْكَنَ تأويلُه كالشاهِدِ (٥٦) وَمَا أَنْشَدْنَاهُ معَه فهو مُؤَوَّلٌ، وَإِنْ لم يُمْكِنْ تأويلُه فهو شاذٌّ، ولا شكَّ أنَّ القليلَ غيرُ الشاذِّ.
والأمرُ الثاني: أنَّ الشارحَ قد حَمَلَ كلامَ الناظمِ عَلَى الطريقةِ الأُولَى، وَذَلِكَ مخالِفٌ لِمَا حَمَلَه مَن عَدَاهُ مِن الشروحِ؛ فإنَّهم جميعًا حَمَلُوا كلامَ الناظمِ عَلَى الحالةِ الثالثةِ؛ بدليلِ أَنَّهُ اخْتَارَهَا فِي غيرِ هَذَا الكتابِ، وَهوَ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ عندَ إعرابِ البيتِ.
وتلخيصُه: أنْ تَحْمِلَ قولَه: (غالبًا) عَلَى حالاتِ **(لولا)**؛ وَذَلِكَ لأنَّ لولا إما أنْ يَلِيَها كونٌ عامٌّ، وَهوَ أغلبُ الأمرِ فيها، وإما أنْ يَلِيَها كونٌ خاصٌّ، وَهوَ قليلٌ، ثُمَّ تَحْمِلَ قولَه: **(حَتْمٌ)** عَلَى الحكمِ النحويِّ، وكأنه قد قالَ: إنْ كَانَ خَبَرُ المُبْتَدَأ الواقِعِ بعدَ لولا كَوْنًا عامًّا، وَهوَ الغالِبُ، فإنَّه لا يجوزُ ذِكْرُ ذلك الخَبَرِ، وهذا - كَمَا ذَكَرْنَا - هو الطريقةُ الثالثةُ، فتَدَبَّرْ (م).

(٣) في (س): «وأمّا».

(٤) في (ص): «يعني».

(٥) هو: مجرد الوجود والاستقرار ونحوهما.

(٦) هو الوجود الخاص؛ كالقيام والقعود.

(٧) من (ع)، (م)، وفي سائرها: «إن».

(٨) أما الحذف فللعلم به، وسد جواب (لولا) مسده، وإذا كانت قرينة الحذف =

وقدِ اختارَ المصنِّفُ هذه الطريقةَ في غيرِ هذا الكتابِ[(١)(٢)].

= أو لا، وعندَهم أنَّ بيتَ المَعَرِّيِّ هَذَا لَحْنٌ؛ لذِكْرِ الخَبَرِ بعدَ لولا ومجيئِه بِهِ كَوْنًا خاصًّا.

وفي البيتِ توجيهٌ آخَرُ يَصِحُّ بِهِ عَلَى مَذْهَبِ الجمهورِ، وَهوَ أنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (يُمْسِكُ) فِي تأويلِ مصدرٍ بَدَلِ اشتمالٍ مِن الغِمْدِ، وأصلُه (أنْ يُمْسِكَهُ)، فلَمَّا حَذَفَ (أن) ارْتَفَعَ الفعلُ؛ كقولِهِم: (تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِن أنْ تَرَاهُ) فيمَن رَوَاهُ برَفْعِ (تَسْمَعُ) مِن غيرِ (أنْ).

وحاصلُ القولِ فِي هذه المسألةِ: أنَّ النحاةَ اخْتَلَفُوا: هل يَكُونُ خَبَرُ المُبْتَدَأ الواقعِ بعدَ لولا كَوْنًا خاصًّا أو لا؟ فقالَ الجمهورُ: لا يَكُونُ كَوْنًا خاصًّا أَلْبَتَّةَ؛ بل يَجِبُ كونُه كَوْنًا عَامًّا ويَجِبُ معَ ذَلِكَ حَذْفُه، فَإِنْ جاءَ الخَبَرُ بعدَ لولا كَوْنًا خاصًّا فِي كلامٍ مَا فهو لَحْنٌ أو مُؤَوَّلٌ، وقالَ غيرُهم: يَجُوزُ أنْ يَكُونَ الخَبَرُ بعدَ لولا كونًا خَاصًّا، لكِنَّ الأكثرَ أنْ يَكُونَ كونًا عامًّا، فَإِنْ كَانَ الخَبَرُ كونًا عامًّا وَجَبَ حَذْفُه؛ كَمَا يقولُ الجمهورُ، وَإِنْ كَانَ الخَبَرُ كونًا خاصًّا: فَإِنْ لم يَدُلَّ عليه دليلٌ وَجَبَ ذِكْرُه، وَإِنْ دَلَّ عليه دليلٌ جازَ ذِكْرُه وجازَ حَذْفُه.

فلخبرِ المُبْتَدَأ الواقِعِ بعدَ لولا حالةٌ واحدةٌ عندَ الجمهورِ، وَهِيَ وجوبُ الحذفِ، وثلاثةُ أحوالٍ عندَ غَيْرِهم؛ وهي: وجوبُ الحذفِ، ووجوبُ الذِّكْرِ، وجوازُ الأمرَيْنِ، وقد قَدَّمْنَا لكَ أنَّ الواجِبَ حَمْلُ كلامِ النَاظِمِ عَلَى هذا؛ لأنَّه صَرَّحَ باختيارِهِ فِي غيرِ هَذَا الكتابِ، وقد ذَكَرَ الشارحُ نفسُه أَنَّ هَذَا هو اخْتِيَارُ المصنِّفِ (م).

(١) في (س): «المكان».

(٢) فِي «شرح التسهيل» (١/ ٢٧٧) ثم قال بعد تقرير هذا التفصيل: «وهذا الَّذي ذهبت إليه هو مذهب الرمَّانِي والشَّجري والشَّلوبين، وغفلَ عنهُ أكثر النَّاسِ».
قال السندوبيُّ ـ كما في «حاشية الخضري» (١/ ١٠٦ ـ ١٠٧): «وهو الحقُّ، وشواهدها كفلق الصبح».
واعترض الإسقاطي (ق٤٤/أ) على قول الشارح: «في غير هذا الكتاب» بقوله: «بل في هذا الكتاب أيضًا، وبذلك يندفع الاشكال بأن الوجوب ينافيه التقييد بالغلبة، وجه الاندفاع أن الغلبة هنا مضبوطة فتعين محل الوجوب، ولا يبقى فيه جواز حتى ينافيه الوجوب».
ورُدَّ: بأن الأخفش كما في «الارتشاف» (٣/ ١٠٩٠)، «التذييل» (٣/ ٢٨٢) حكى عن العرب أنهم لا يأتون بهد الاسم الواقع بعد (لولا) الامتناعية بالحال كما لا يأتون بالخبر، قال أبو حيان: «وزعم أنه إن ورد خبر المبتدأ بعد (لولا) كان شذوذًا أو ضرورة، وهو منبه على الأصل». =

كونه المبتدأ نصًّا في اليمين

الموضعُ الثاني: أنْ يكونَ المبتدأُ نَصًّا في اليمينِ[١]، نحوُ: (لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ)، التقديرُ: (لَعَمْرُكَ[٢] قَسَمِي)، فعَمْرُكَ مبتدأٌ، وقَسَمِي خبرُه، ولا يَجُوزُ التصريحُ به[٣]، قِيلَ[٤]: ومِثْلُه: (يَمِينُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ)، التقديرُ: (يَمِينُ اللهِ قَسَمِي)، وهذا لا يَتَعَيَّنُ[٥] أنْ يكونَ المحذوفُ فيه[٦] خبرًا[٧]؛ لجوازِ كونِه مبتدأً[٨]، والتقديرُ: (قَسَمِي يَمِينُ اللهِ)، بخلافِ (لَعَمْرُكَ)؛ فإنَّ

معنى كونه المبتدأ نصًّا في اليمين

= وقال ابن هشام في «المغني» (١/٣٠٢): «ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرى في قوله في وصف السيف: ...» إلخ.

(١) (م) المرادُ بكونِ المُبْتَدَأ نَصًّا فِي اليمينِ: أنْ يَغْلِبَ استعمالُه فيه، حتَّى لا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِه إلَّا معَ قَرِينَةٍ، ومقابِلُ هَذَا مَا ليسَ نصًّا فِي اليمينِ؛ وَهوَ الَّذِي يَكْثُرُ استعمالُه فِي غيرِ القَسَمِ حتى لا يُفْهَمُ منه القَسَمُ إلا بقرينةِ ذِكْرِ المُقْسَمِ عليه، ألَا تَرَى أنَّ (عَهْدَ اللهِ) قد كَثُرَ استعمالُه فِي غيرِ القَسَمِ؛ نحوُ قولِهِ تعالَى: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩١]، وقولِهِم: عَهْدُ اللهِ يَجِبُ الوفاءُ به، ويُفْهَمُ منه القَسَمُ إذا قُلْتَ: عَهْدُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ كذا؛ لِذِكْرِكَ المُقْسَمَ عليه (م).

(٢) ليس في (س)، (ك)، لكن كتبت بحاشية (س)؛ بخط رفيع مغاير.

(٣) للعلم به، وسد جواب القسم مسده؛ الإسقاطي (ق٤٤/أ).

(٤) في (س): «فقل»، وفي (ع): «وقيل»، وفي (ك): «قبل»، فليحرر.

(٥) رد لذلك القيل، وأجاب سم؛ بأنهم لم يدّعوا التعين، والمثال يكفيه الاحتمال؛ قاله «الخضري» (١/١٠٧).

(٦) في (س): «منه».

(٧) (م) إنْ كَانَ مِن غَرَضِ الشارحِ الاعتراضُ عَلَى الذين ذَكَرُوا هَذَا المثالَ لِحَذْفِ الخَبَرِ وجُوبًا لكونِ المُبْتَدَأ نَصًّا فِي اليمينِ - فلَا مَحَلَّ لاعتراضِه عليهم بأنَّ ذلك يَحْتَمِلُ أنْ يَكُونَ المحذوفُ هو المبتدأ؛ وَذَلِكَ من وجهَيْنِ:
أَوَّلُهما: أنَّ المثالَ يَكْفِي فيه صِحَّةُ الاحتمالِ الَّذِي جِيءَ بِهِ من أَجْلِهِ، ولم يَقُلْ أحدٌ: أنَّهُ يَجِبُ أنْ يَتَعَيَّنَ فيه الوجهُ الَّذِي جِيءَ بِهِ له؛ فإنَّ ذَلِكَ خاصٌّ بالدليلِ، فإنَّ الدليلَ هو الَّذِي يَجِبُ فيه ألَّا يَحْتَمِلَ وجهًا آخَرَ، وشَتَّانَ مَا بينَ المثالِ والدليلِ.
وثانيهما: أنَّ الغَرَضَ مِن كَلامِهِم أنَّا إنْ جَعَلْنَا هَذَا المذكورَ مُبْتَدأً كَانَ خبره مَحْذُوفًا وجُوبًا، أمَّا حَذْفُه فلكونِ ذَلِكَ المُبْتَدَأ نَصًّا فِي اليَمِينِ، وأمَّا الوجوبُ فلأنَّ جوابَ اليَمِينِ عِوَضٌ عَنْهُ، ولا يُجْمَعُ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه (م).

(٨) قال سم: «ولعل الحذف حينئذ غير واجب إذ لم يسد جواب القسم مسده؛ أي: =

المحذوفَ معَه يَتَعَيَّنُ أنْ يكونَ خبرًا؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ قد دَخَلَتْ عليه[١]، وحَقُّها الدخولُ على المبتدأِ[٢].

فإنْ لم يَكُنِ المبتدأُ نصًّا في اليمينِ لم يَجِبْ حذفُ الخبرِ، نحوُ: (عَهْدُ اللهِ لأَفْعَلَنَّ)، التقديرُ: (عَهْدُ اللهِ عَلَيَّ[٣])، فعهدُ اللهِ مبتدأٌ، وعليَّ خبرُه، ولكَ[٤] إثباتُه وحذفُه[٥].

المَوْضِعُ الثالثُ: أنْ يَقَعَ[٦] بعدَ المبتدأِ واوٌ: هي[٧] نصٌّ في المَعِيَّةِ[٨]، نحوُ: (كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه)، فكلُّ[٩] مبتدأٌ، وقولُه: (وضَيْعَتُهُ) معطوفٌ على (كلُّ)، والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ[١٠]: (كلُّ رجلٍ وضَيْعَتُه مُقْتَرِنَانِ)، ويُقَدَّرُ الخبرُ بعدَ واوِ المَعِيَّةِ[١١][١٢]، وقِيلَ: لا يَحْتَاجُ إلى

محيئ واو المعية بعد المبتدأ

= لعدم حلوله محله، لكن قال الروداني: لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على سد شيء مسده بخلاف الخبر؛ لأنه محطُّ الفائدة» «الخضري» (١/ ١٠٧).

(١) ليس في أصل (ع)، وكتبت بالحاشية.

(٢) قال الإسقاطي (ق٤٤/أ): «فيه أنه يجوز أن تكون اللام داخلة على المبتدأ المقر بينهما وبين عمرك، فوجودها لا ينافي كونها خبرًا».

(٣) ليس في أصل (ك)، لكن بحاشيتها.

(٤) في (ك): «وكذلك»، وضرب على الكاف والذال لتصير كالمثبت.

(٥) قوله: **(عهد الله)** ليس صريحًا في القسم؛ فإن عهد الله غير ملازم للقسم؛ إذ يستعمل في غيره؛ نحو: عهد الله يجب الوفاء به، ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه. البديري (ق٧٣/أ).

(٦) في (ك): «تقع».

(٧) في (ك): «وهي».

(٨) وهو كل مبتدأة بعده واو مع، وليس ثَمَّ فعل ولا معناه، فمتى كان فعل أو معناه نصب نحو: (ما شأنك وزيدًا).

(٩) في (ص): «فكل رجل».

(١٠) ليس في (ص)، وفي (ك)، (ع): «التقدير».

(١١) أي: بعد معطوفها، وإنما وجب حذفه للعلم به، وسد العطف مسده؛ قاله الإسقاطي (ق٤٤/أ).

(١٢) قال أبو حيان في «التذييل» (٣/ ٢٨٣): «وهذا قول الجمهور».

أَرَدْتَ الاسْتِقْبَالَ: ضَرْبِي الْعَبْدَ إِذَا كَانَ مُسِيئًا. وَإِنْ أَرَدْتَ الْمُضِيَّ - فَالتَّقْدِيرُ: ضَرْبِي الْعَبْدَ إِذْ[1] كَانَ مُسِيئًا] فـ(مُسِيئًا) حالٌ مِن الضميرِ[2] المُسْتَتِرِ في (كانَ[3] المُفَسَّرِ بالعبدِ، و(إذا كانَ) أو (إذْ كانَ)[4] [ظرفُ زمانٍ[5] نائبُ (عن][6] الخبرِ)[7] (*)[8].

---

(١) من (م) وفي سائرها: «استقر ومستقر إذًا».

(٢) «إنما لم يجعل حالًا من معمول المصدر. وهو العبد نفسه العائد إليه الضمير؛ لئلا يكون الحال من معمولات المبتدإ فيتقدم محلها حينئذ، فلا تسد مسده لعدم وقوعها في محله، فيفتقر إلى تقديم خبر - كما هو رأي الكوفيين - أي: ضربي العبد مسيئًا موجود فيفوت المقصود من حصر الضرب مثلًا في حال الإساءة، وحينئذ: يكون الحذف جائزًا لعدم سد شيء مسده». الإسقاطي (ق٤٤/ب)، «الخضري» (١/١٠٧).

(٣) و(كان): هي التامّةُ، وليست الناقصةَ، **ولذا أعربنا المنصوب حالًا**، وإلا فلو كانت الناقصة لأعربناه خبرًا لها؛ ويرد على هذا أن حذف الناقصة أكثر فكان تقديرها هنا أولى، لكن أوجب تقدير كان المحذوفة تامة أمران، يقول الأشموني:
أحدهما: أنا لم نر العرب استعملت في هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر، فحكمنا بأنها أحوال، إذ لو كانت أخبارًا لـ(كان) المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة.
الثاني: وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه، كقوله عليه الصَّلاة والسَّلام [مسلم (٤٨٢)]: «**أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد**»، وقول الشاعر «من البسيط»:

خَيْرُ اقْتِرابِي مِنَ الْمَوْلى حَلِيْفَ رِضا وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهْوَ غَضْبَانُ

شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/٢٠٩).

(٤) **فإن قيل**: ولِمَ قُدّر الخبر بـ(إذًا) أو (إذْ) دون غيرهما من ظروفِ المكان؟
قيل: لأنّهما ظرفَا زمان، وظروفُ الزمان يكثر الإخبارُ بها عن الأحداث، والإخبارُ بها مختصٌّ بالحَدَث، فكان تقديرُهُ بها أوْلى، وكانت (إذْ) و(إذًا) أوْلى من غيرهما من ظروفِ الزمان لشُمُولهما. فـ(إذْ) تشمَل جميعَ ما مضى، و(إذًا) تشمل جميعَ المستقبل. فلمّا أُريد تقديرُ جُزْء من الزمان، كان أوْلى بذلك. «شرح المفصل» (١/٢٢٥).

(٥) ليس في (س).

(٦) العبارة في (ص)، (ح): «ظرف ناب مناب».

(٧) في (س): «عنه المصدر».

(٨) ما بين العلامتين(* *): ليس في (ك).

علة تقدير الخبر بعد (إذا) أو (إذ) دون غيرها

مواضع حذف المبتدأ وجوبًا

ولم يَذْكُرِ المصنِّفُ المواضِعَ التي يُحْذَفُ فيها المبتدأُ وُجوبًا، وقد عَدَّهَا في غيرِ هذا الكتابِ أربعةً:

الأوَّلُ: النعتُ المقطوعُ إلى الرفعِ(١) في(٢) مَدْحٍ، نحوُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ، الكريمُ)، أو ذَمٍّ، نحوُ: (مَرَرْتُ بزَيْدٍ، الخَبِيثُ)، أو تَرَحُّمٍ، نحوُ: (مَرَرْتُ بزيدٍ، المِسْكِينُ)، فالمبتدأُ(٣) محذوفٌ في [هذه المُثُلِ](٤) ونحوِها وجوبًا، والتقديرُ: (هو الكريمُ، وهو الخبيثُ، وهو المسكينُ)(٥).

المَوْضِعُ(٦) **الثاني**: أنْ يكونَ الخبرُ مخصوصَ(٧) (نِعْمَ(٨)) أو (بِئْسَ)(٩)، نحوُ: (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئْسَ الرجلُ عمرٌو)، فزيدٌ وعمرٌو

= **(أتم تَبِيني الحقَّ مَنُوطًا بِالْحكَم)** إذا جعل (منوطًا) جاريًا على الحق لا على المبتدأ، والثالث: نحو: (أخطب ما يكون الأمير قائمًا)، والتقدير: إذ كان، أو: إذا كان، مسيئًا ومنوطًا وقائمًا؛ فمسيئًا ومنوطًا وقائمًا: نصب على الحال من الضمير في (كان)، وحذفت جملة (كان) التي هي الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها.

(١) «وإنما وجب حذفه لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمارة على أنهم قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم، كما فعلوا في النداء؛ إذ لو أظهروا الناصب لأوهم الإخبار، وأجروا الرفع في وجوب الحذف مجرى النصب». «التصريح» (١/ ١٧٧).

(٢) في (ك): «ففي».

(٣) بعدها في (ص): «به».

(٤) في (س): «مثل هذه الأمثلة»، في (ك): «في مثل هذا المثل»، وفي (ع): «في مثل هذه المثل».

(٥) قيد النعت المقطوع بكونه لأحد الثلاثة التي ذكرها الشارح تحرزًا من النعت المقطوع لغير ذلك؛ فإنه يجوز إظهار المبتدأ وإضماره، وكذا إظهار الناصب وإضماره نحو مررت بزيد الخياط.
«تمهيد القواعد» (٢/ ٩١١).

(٦) ليس في (ص).

(٧) في (ع): «مخصوصًا».

(٨) في (س)، (ص)، (ع): «بنعم».

(٩) إنما وجب حذف المبتدأ هنا؛ لأنه حذفه صار الكلام لا نشأ مدح أو ذم عام لزيد =

خَبرانِ لمبتدأٍ محذوفٍ وجوبًا، والتقديرُ: (هو زيدٌ)؛ أي: الممدوحُ زيدٌ، وهو (عمرٌو)؛ أي: المذمومُ عمرٌو.

الموضِعُ[(١)] **الثالِثُ**: ما[(٢)] حَكَى الفَارِسِيُّ[(٣)] مِن كلامِهِم: (في ذِمَّتي لأَفْعَلَنَّ)، ففي ذِمَّتي خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ واجبِ الحذفِ، والتقديرُ: (في ذِمَّتي يَمِينٌ)، وكذلك ما أَشْبَهَهُ، [وهو ما][(٤)] كانَ الخبرُ فيه صريحًا في القَسَمِ[(٥)].

الموضِعُ[(٦)] **الرابِعُ**: أنْ يكونَ الخبرُ مصدرًا نائبًا منابَ الفعلِ، نحوُ: (صبرٌ جَمِيلٌ[(٧)])، التقديرُ: (صَبْرِي صبرٌ جَمِيلٌ)، فصَبْرِي مبتدأٌ، وصبرٌ جَميلٌ خبرُه، ثمَّ حُذِفَ المبتدأُ الذي هو صَبْرِي وجوبًا[(٨)(٩)].

= فجرى مجرى الجملة الواحدة. الإسقاطي (ق٤٥/أ).

(١) ليس في (ص).

(٢) ليس في (ك)، (ع)، لكن أقحمها في (ع) فوقُ.

(٣) فِي «إِيضَاحِ الشِّعْرِ» كما في «خزانةِ الأدبِ» (٦/ ٢٤٥).

(٤) في (ك): «وما».

(٥) اعترضه الإسقاطي (ق٤٥/أ) بقوله: «قيد غير معتبرٍ، كيف والمثال المذكور لا صراحة فيه أصلًا».

(٦) ليس في (ص).

(٧) أصله: «اصبر صبرًا» ثم حذف الفعل وعوض عنه المصدر، فلا يجمع بينهما، ثم عدل إلى الرفع ليفد الدوام، وأوجبوا حذف المبتدأ مستصحبًا استصحابًا بالحالة النصب، وأجرى الفرعية مجرى الأصلية. الإسقاطي (ق٤٥/أ).

(٨) (م) وقدْ وَرَدَ مِن هَذَا قولُ اللهِ تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨، ٨٢]، وقولُ الشاعِرِ:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وإِقَامَتِي ... فيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ

وقولُ الراجِزِ:

شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى ... صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلَانَا مُبْتَلَى

لكنَّ كونَ هَذَا ممَّا حُذِفَ فيه المُبْتَدَأُ ليسَ بلازمٍ؛ بل يجوزُ أنْ يَكُونَ ممَّا حُذِفَ فيه الخبرُ، وكونُ الحذفِ واجبًا ليسَ بلازمٍ فِي البيتِ الأوَّلِ أيْضًا؛ فقد جَوَّزُوا أنْ يَكُونَ (عَجَبٌ) مُبْتَدأً و(لِتِلْكَ) خبرَه (م).

(٩) (م) بقي عليه مَوْضِعَانِ آخرانِ ممَّا يَجِبُ فيه حذفُ المُبْتَدَأ: =

[ص] [١٤٢] وأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ، كَـ(هُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا)

[ش] اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في جوازِ تَعَدُّدِ خبرِ المبتدأِ الواحدِ(١) بغيرِ حرفِ عطفٍ، نحوُ: (زيدٌ قائمٌ ضاحِكٌ):

= الأَوَّلُ: مبتدأُ الاسمِ المرفوعِ بعدَ (لا سيَّما)، سواءٌ كَانَ هَذَا الاسمُ المرفوعُ بعدَها نَكِرَةً؛ كَمَا فِي قولِ امرئِ القَيْسِ ابنِ حُجْرٍ الكِنْدِيِّ الَّذِي أَنْشَدْنَاهُ فِي مباحثِ العائدِ فِي بابِ الموصولِ، وهو:

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا ولا سِيَّمَا يَوْمٌ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

أم كَانَ مَعْرِفَةً؛ كَمَا فِي قَوْلِكَ: أُحِبُّ النَّابِهِينَ؛ لا سِيَّمَا عَلِيٌّ، فإنَّ هَذَا الاسمَ المرفوعَ خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ وجُوبًا، والتقديرُ: ولا مِثْلُ الَّذِي هو يومٌ بدَارَةِ جُلْجُلٍ، ولا مثلُ الَّذِي هو عليٌّ، وليسَ يَخْفَى عليكَ أنَّ هَذَا إنما يَجْرِي عَلَى تقديرِ رفعِ الاسمِ بعدَ (لا سِيَّما)، فأمَّا عَلَى جَرِّهِ أو نَصْبِهِ فلا.

الثاني: بعدَ المصدرِ النائبِ عن فِعْلِه الَّذِي بُيِّنَ فَاعِلُهُ أو مَفْعُولُهُ بحرفِ جرٍّ، فمثالُ مَا بيَّنَ حرفُ الجرِّ فاعلَ المصدرِ قولُكَ: سُحْقًا لَكَ، وتَعْسًا لكَ، وبُؤْسًا لكَ، التقديرُ: سُحِقْتَ وتَعِسْتَ وبَؤُسْتَ، هَذَا الدعاءُ لكَ، فلكَ: جارٌ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٍ لمبتدأٍ محذوفٍ وجُوبًا، ولم يُجْعَلْ هَذَا الجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقًا بالمصدرِ؛ لأنَّ التعدِّيَ باللامِ إنما يَكُونُ إِلَى المفعولِ، لا إِلَى الفَاعِلِ، والْتَزَمُوا حذفَ المُبْتَدَأِ لِيَتَّصِلَ الفَاعِلُ بفَعلِه.

ومثالُ مَا بيَّنَ حرفُ الجرِّ المفعولَ قولُكَ: سَقْيًا لكَ، ورَعْيًا لكَ، والتقديرُ: اسْقِ اللَّهُمَّ سَقْيًا، ورَاعِ اللَّهُمَّ رَعْيًا، هَذَا الدعاءُ لكَ يا زيدُ، مَثلًا، فلكَ: جارٌّ ومَجْرُورٌ، مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خبرِ مبتدأٍ محذوفٍ وجُوبًا، ولم يُجْعَلِ الجارُّ والمجرورُ مُتَعَلِّقًا بالمصدرِ فِي هذا؛ لئَلَّا يَلْزَمَه عليه وجودُ خِطَابَيْنِ لاثنينِ مُخْتَلِفَيْنِ فِي جملةٍ واحدةٍ؛ ولهذا لو كَانَ المصدرُ نائبًا عن فعلٍ غيرِ الأمرِ، أو كانَتِ اللامُ جارَّةً لغيرِ ضميرِ المخاطَبِ، نحوُ: (شُكرًا لكَ): أي: شَكَرْتُ لكَ شُكْرًا، ونحوُ: (سَقيًا لِزَيْدٍ)؛ أي: اسْقِ اللَّهُمَّ زيدًا ـ لم يَمْتَنِعْ جَعْلُ الجارِّ والمجرورِ مُتَعَلِّقًا بالمصدرِ، ويَصِيرُ الكلامُ جملةً واحدةً حينئذٍ، والْتَزَمُوا حذفَ المُبْتَدَأِ فِي هَذَا الموضعِ أيْضًا لِيَتَّصِلَ العاملُ بمعمولِهِ (م).

(١) ذكر النظم رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح التسهيل» (١/ ٣٧٧) أن تعدد الخبر على ثلاثة أضرب:
أحدها: أن يتعدد لفظًا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج: ١٤ ـ ١٦]. =

تعدد الخبر

أضرب تعدد الخبر

مذهب النحاة في جواز تعدد الخبر وعدمه

فذَهَبَ قومٌ ـ منهم المصنِّفُ[١] ـ إلى جوازِ ذلكَ، سواءٌ[٢] كانَ الخبرانِ في معنى خبرٍ[٣] واحدٍ، نحوُ: (هذا حُلْوٌ حَامِضٌ)[٤]؛ أي:

= والثاني: أن يتعدد لفظًا ومعنى لتعدّد المخبر عنه حقيقة كقولك: بنو زيد فقيه ونحويّ وكاتب، أو لتعدد المخبر عنه حكما كقوله تعالى: ﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَـٰدِ﴾ [الحديد: ٢٠].

والثالث: أن يتعدد لفظًا دون معنى لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ والمعنى كقولك: هذا حلو حامض، بمعنى مزّ، وكقولك: هو أعسر أيسر بمعنى أضبط؛ أي: عامل بكلتا يديه، فما كان من النوع الأول صح أن يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده، وما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر عنه بغير الواحدة إلا مجازًا؛ لأن الإفادة لا تحصل فيه عند الاقتصار على بعض المجموع، ويجوز استعمال الأول بعطف ودون عطف بخلاف الثاني، فلا يستعمل دون عطف.

وأما الثالث: فلا يستعمل فيه العطف؛ لأن مجموعه بمنزلة مفرد؛ فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض.

(١) في «شرحِ الكافيةِ» (١/ ٣٧٢).

(٢) (م) الَّذِي يُستفادُ من كلامِ الشارحِ ـ وَهوَ تابعٌ فيه للناظِمِ فِي [«شرح الكافية الشافيةِ» (١/ ٣٧٢)] ـ أنَّ تَعَدُّدَ الخَبَرِ عَلَى ضَرْبَيْنِ:

الأَوَّلُ: تَعَدُّدٌ فِي اللفظِ والمعنَى جميعًا، وضابطُه: أنْ يَصِحَّ الإخبارُ بكلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا عَلَى انفرادِه، كالآيةِ القرآنيَّةِ التي تلاها، وكمثالِ النظمِ، وكالبيتيْنِ اللذين أنْشَدَهُما.

وحكمُ هَذَا النوعِ ـ عندَ مَن أجازَ التعدُّدَ ـ أنَّهُ يجوزُ فيه العطفُ وتركُه، وإذا عُطِفَ أحدُهما عَلَى الآخرِ جازَ أنْ يَكُونَ العطفُ بالواوِ وغيرِها. فأمَّا عندَ مَن لم يُجِزِ التعدُّدَ فيَجِبُ أنْ يَعْطِفَ أو يُقَدِّرَ لِمَا عدا الأوَّلَ مبتدآتٍ.

الثاني: التعدُّدُ فِي اللفظِ دونَ المعنى، وضابطُه: ألَّا يَصِحَّ الإخبارُ بكلٍّ واحدٍ مِنْهُمَا عَلَى انفرادِه، نحوُ قولِهم: الرُّمَّانُ حُلْوٌ حامِضٌ، وقولِهم: فلانٌ أعْسَرُ أيْسَرُ؛ أي: يَعْمَلُ بكِلتا يَدَيْهِ، ولهذا النوعِ أحكامٌ: منها: أنَّهُ يَمْتَنِعُ عطفُ أحدِ الأخبارِ عَلَى غيرِه، ومنها: أنَّهُ لا يَجُوزُ تَوَسُّطُ المُبْتَدَأ بينَها، ومنها: أنَّهُ لا يَجُوزُ تقدُّمُ الأخبارِ كلِّها عَلَى المُبْتَدَأ، فلا بُدَّ فِي المثاليْنِ من تقدُّمِ المُبْتَدَأ عليهما، والإتيانِ بهما بغيرِ عَطْفٍ؛ لأنَّهما عندَ التحقيقِ كشيءٍ واحدٍ، فكلٌّ مِنْهُمَا يُشْبِهُ جزءَ الكَلِمَةِ (م).

(٣) ليس في (س)، (ص).

(٤) رده ابن هشام في «أوضح المسالك» (١/ ٢٢٥) بأنه من تعدد الخبر لفظًا لا معنى؛ =

Black plate (404,1)

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا(١)

. . . .

علة تسمية (كان) بأم الباب

(١) أي: نظائرها في العمل ففيه استعارة مصرحة أصلية، وأفرد كان بالذكر إشارة إلى أنها أم الباب، ولذا اختصت بزيادة أحكام، لا تكون لأخواتها. وإنما كانت أم الباب؛ لخمسة أوجه:

أَحدهَا: سَعَة أقسامها.

وَالثَّانِي: أنَّ (كَانَ) التامَّة دَالَّة على الْكَوْن، وكلُّ شَيْء دَاخل تَحت الْكَوْن، فلا ينفكّ شيء من الأفعال عن معناه.

وَالثَّالِث: أنَّها تتصرّف تصرّفًا ليس لغيرها بانقسامها أربعة أقسام فـ(كَانَ) دالَّة على مُطلق الزَّمَان الْمَاضِي و(يكون) دالَّة على مُطلق الزَّمَان الْمُسْتَقْبل بِخِلَاف غَيرهَا، فإنَّها تدل على زمَان مَخْصُوص؛ كالصباح والمساء.

وَالرَّابِع: أنَّها أكثر فِي كَلَامهم وَلِهَذَا حذفوا مِنْهَا النُّون إذا كَانَت نَاقِصَة فِي قَوْلهم: (لم يَك)، وهم إنما يحذفون لكثرة الاستعمال.

وَالْخَامِس: أنَّ بقيَّة أخواتها تصلح أن تقع أَخْبَارًا لَهَا كَقَوْلِك: كَانَ زيدٌ أصبحَ مُنْطَلقًا، وَلَا يحسنُ: أصبح زيدٌ كَانَ مُنْطَلقًا.

ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجيء الوصف على فاعل لا فعيل ولا بكسرها لمجيء المضارع على يفعل بالضم لا الفتح. «اللباب» (١/ ١٦٦)، و«اللمحة في شرح الملحة» (٢/ ٥٦٨)، و«الصبان» (١/ ٢٢٥)، و«يس على المجيب».

شرط دخول (كان) على المبتدأ

* ويشترط لدخولها على المبتدأ:

١ ـ ألا يكون المبتدأ مما يجب تصديره كأسماء الاستفهام أو الشرط نحو: أيُّ القوم أفضل؟ وأيُّهم يأت فله حق. وكذا المبتدأ المضاف إلى ما تضمن ذلك.

٢ ـ ألا يلزم الحذف كالمبتدأ المنوي قبل النعت المقطوع كقولك: الحمد لله الحميدُ بالرفع.

٣ ـ ألا يلزم عدم التصرف نحو: طوبى للمؤمنين، وسلام عليك، وويل للكافر.

٤ ـ ألا يلزم الابتدائية بنفسه نحو قولك: أن تفعل أقاموه مقام ينبغي لك أن تفعل.

=

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[ص] [١٤٣] تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا⁽¹⁾ اسْمًا، وَالْخَبَرْ ... تَنْصِبُهُ، كَـ(كَانَ سَيِّدًا عُمَرْ)

[١٤٤] كـ(كَانَ): (ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَصْبَحَا ... أَمْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا ـ

[١٤٥] فَتِئَ، وَانْفَكَّ)، وَهَذِي الأَرْبَعَهْ ... لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

[١٤٦] ومثلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِـ(مَا) ... كَـ(أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا)[2]

[ش] لَمَّا فَرَغَ مِنَ الكلامِ على المبتدأِ والخبرِ[3] شَرَعَ في ذِكْرِ نواسِخِ

= ٥ ـ ألا يلزم الابتداء بغيره كمصحوب لفظي الواقع بعد لولا الامتناعية والواقع بعد إذا المفاجأة.

أو لمصحوب معنوي: كما التعجبية وما بعد لله في التعجب نحو: لله درك.

ويشترط لدخولها على الخبر:

١ ـ ألا يكون جملة طلبية؛ نحو: زيد اضربه.

٢ ـ ألا يكون جملة إنشائية؛ نحو: هند زوجتكها، وما جاز أن يكون خبرًا للمبتدأ... جاز أن يكون خبرًا لها.

«شرح التسهيل» (١/ ٣٣٦)، و«تمهيد القواعد» (٣/ ١٠٨٠)، و«التصريح» (١/ ١٨٥)، و«رفع الحجاب» (٢/ ١٩٠).

(١) الألف واللام فيه ليست بتعريف الجنس الذي يشمل كُلّ مبتدأ بحيث يرادفه كلّ؛ بل أراد بالألف واللام العهد في الحقيقة المتقدمة، فلا يعترض عليه بأن يقال: إن كلامه يقتضي أن كان وأخواتها تدخل على كُلِّ مبتدأ وخبر، وذلك غير صحيح؛ فإن من المبتدآت ما لا يصح لذلك؛ فقد ذكر في التسهيل من ذلك ستّة أنواع... لا يصحُّ معها دخول كان وأخواتها إنما قصد الكلام على عمل هذه الأفعال في المبتدأ والخبر ـ على الجملة ـ ولم يتعرض لتعميم جميع المبتدآت في هذا الحكم، فكلامه ـ على الجملة صحيح. وإلى هذا فإن الناظم قد ذكر في شرح التسهيل أن النحويين جرت عادتهم بإطلاق القول في كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ أو الخبر، ولا يبالون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليه، فإن كان كما قال فهو عذرٌ له في هذا النظم. والله أعلم.

«المقاصد الشافية» (٢/ ١٥٠).

(٢) (م) تلخيصُ البيتِ: ودامَ مثلُ كَانَ ـ فِي العملِ الَّذِي هو رفعُ الاسمِ ونصبُ الخَبَرِ ـ لكِن فِي حالةٍ معيَّنَةٍ، وَهِيَ حالةُ مَا إذا سُبِقَتْ دامَ بما المصدريَّةِ الظرفيَّةِ الواقعةِ فِي نحوِ قولِكَ: (أعْطِ المحتاجَ دِرهمًا مَا دُمْتَ مُصِيبًا)؛ أي: مُدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيبًا، والمرادُ: مَا دُمْتَ تُحِبُّ أَنْ تَكونَ مُصِيبًا (م).

(٣) ليس في (س)، (ك)، (ع)، وألحقت بحاشية (س)، (ع) تصحيحًا.

الابتداءِ، وهي قِسمانِ: أفعالٌ وحروفٌ؛ فالأفعالُ كانَ وأَخَوَاتُها، وأفعالُ المُقارَبَةِ، وظَنَّ وأَخَوَاتُها، والحروفُ ما وأَخَوَاتُها، ولا التي لِنَفْيِ الجِنْسِ، وإنَّ وأَخَوَاتُها.

فبَدَأَ المُصَنِّفُ بذِكْرِ كانَ وأَخَوَاتِها(١)(٢)، وكلُّها أفعالٌ اتِّفاقًا إلَّا

---

(١) المذكور منها ثلاثة عشر فعلًا، واقتصاره عليها لشهرتها، ولأنه متفق عليها، وإلا فهي أكثر من ذلك.

(٢) فإن قيل: فعلى كم تنقسم كان وأخواتها؟ قيل: أمَّا كان فتنقسم على خمسة أوجه:

كان الناقصة

الوجه الأوّل: أنها تكون ناقصة فتدل على الزمان المجرد عن الحدث؛ نحو: (كان زيد قائمًا) ويلزمها الخبر لِمَا بيّنا.

كان التامة

والوجه الثاني: أنها تكون تامة، فتدل على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية، ولا تفتقر إلى خبر؛ نحو: كان زيد، وهي بمعنى: حدث ووقع؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]؛ أي: حدث ووقع، وقال تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَـٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠] في قراءة من قرأ بالرفع، وقال تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾﴾ [مريم: ٢٩]؛ أي: وجد وحدث؛ وصبيًّا: منصوب على الحال، ولا يجوز أن تكون كان هٰهنا الناقصة؛ لأنه لا اختصاص لعيسى في ذلك؛ لأن كُلًّا قد كان في المهد صبيًّا، ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصِّبي (وإنما العجب في تكليم من هو في المهد في حال الصبي)، فدل على أنها ـ هٰهنا ـ بمعنى: وجد وحدث، وعلى هذا قولهم: أنا مذ كنت صديقُك؛ أي وجدت؛ قال الشاعر:

فِدًى لِبَنِي ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي ... إذا كان يومٌ ذو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ

أي: حدث يوم، وقال الآخر:

إذا كانَ الشتاءُ فأَدْفِئُوني ... فإنَّ الشَّيخَ يَهْدِمُه الشِّتَاءُ

أي: حدث الشِّتاء.

كان ومعها ضمير الشأن

والوجه الثالث: أن يجعل فيها ضمير الشأن والحديث، فتكون الجملة خبرها؛ نحو: (كان زيد قائم)؛ أي: كان الشأن والحديث زيد قائم؛ قال الشاعر:

إذا متُّ كَانَ النَّاس صِنْفَانِ شَامِتٌ ... وَآخَرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أَصْنَعُ

أي: كان الشأن والحديث الناس صنفان.

كان الزائدة

والوجه الرابع: أن تكون زائدة (غير عاملة)؛ نحو: (زيد كان قائم)؛ أي: زيد =

ليسَ؛ [فذَهَبَ الجمهورُ إلى أنها فِعْلٌ[١]، وذَهَبَ الفَارِسِيُّ (في أحدِ قَوْلَيْهِ)[٢][٣] وأبو بَكْرِ بنُ شُقَيْرٍ[٤] - (في أحدِ قَوْلَيْهِ)[٥]][٦] - إلى أنها حرفٌ[٧].

= قائم؛ قال الشاعر:

سَرَاةُ بني أبي بكرٍ تَسَامَى … عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ

أي: على المسومة.

وقال الآخر:

فَكَيفَ إذا مَرَرْتُ بِدَارِ قَومٍ … وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

أي: جيران كرام.

والوجه الخامس: أن تكون بمعنى صار؛ قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧٤﴾﴾ [البقرة: ٣٤]، ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [هود: ٤٣]؛ أي: صار، وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾﴾ [مريم: ٢٩]؛ أي: صار، وقال الشاعر:

بتيهاءَ قَفْرٍ والمطيُّ كَأَنَّهَا … قطا الْحَزْنِ قَدْ كانت فراخًا بُيُوضُها

أي: صارت فراخًا بيوضها.

وأمّا صار، فتستعمل ناقصة وتامة، فأمَّا الناقصة، فتدل أيضًا، على الزمان المجرد عن الحدث، ويفتقر إلى الخبر؛ نحو: (صار زيد عالِمًا) مثل: (كان) إذا كانت ناقصة؛ وأما التامة، فتدل على الزمان والحدث، ولا تفتقر إلى خبر؛ نحو: (صار زيد إلى عمرو) مثل: كان إذا كانت تامة، وكذلك سائر أخواتها تستعمل ناقصة وتامة، إلا: ظل، وليس، وما زال، وما فتئ، فإنها لا تستعمل إلا ناقصة.

«أسرار العربية» (ص١١٤ ـ ١١٦).

(١) انظر: «التبيين» (ص٣٠٨ ـ ٣١٤).

(٢) ما بين القوسين ليس في (س)، (ك).

(٣) في «الحلبيات» (ص٢٢٢ ـ ٢٢٣)، و«البصريات» (٢/ ٨٣٣).

(٤) انظر: «الجني الداني» (ص٤٩٤)، و«المغني» (ص٣٢٥).

(٥) ما بين القوسين ليس في (ص)، (ع)، فليحرر.

(٦) ما بين المعكوفين ـ مكانه ـ في (ح): «يشير». لكن كتب في الحاشية ما نصه: «ذهب ابن السراج وابن شقير وأبو علي الفارسي ـ في أحد قوليه ـ إلى أنّ ليس حرف».

(٧) (م) أَوَّلُ مَن ذَهَبَ مِن النُّحاةِ إِلَى أنَّ (ليسَ) حرفٌ، هو ابنُ السَّرَّاجِ، وتَابَعه عَلَى =

= ذَلِكَ أبو عليٍّ الفارِسِيُّ فِي الحَلَبِيَّاتِ [(ص: ٢١٠) وما بعدها]، وأبو بَكْرِ بنُ شقيرٍ، وجماعةٌ.

واسْتَدَلُّوا عَلَى ذلك بدليلَيْنِ:

أدلة من قال بحرفية ليس

الدليلُ الأوَّلُ: أنَّ (ليسَ) أَشْبَهَ الحرفَ مِن وجهَيْنِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّهُ يَدُلُّ عَلَى معنًى يَدُلُّ عليه الحرفُ؛ وَذَلِكَ لأنَّه يَدُلُّ عَلَى النفيِ الَّذِي يَدُلُّ عليه (ما) وغيرُها من حروفِ النفيِ.

الوجهُ الثاني: أنَّهُ جامدٌ لا يَتَصَرَّفُ كَمَا أنَّ الحرفَ جامدٌ لا يَتَصَرَّفُ.

والدليلُ الثاني: أنَّهُ خالَفَ سُنَنَ الأفعالِ عامَّةً، وبيانُ ذلك أنَّ الأفعالَ بوجهٍ عامٍّ مُشْتَقَّةٌ مِن المصدرِ للدَّلالةِ عَلَى الحَدَثِ دائمًا والزمانِ بحَسَبِ الصِّيَغِ المختلفةِ، وهذه الكَلِمَةُ لا تَدُلُّ عَلَى الحَدَثِ أَصْلًا، وَمَا فيها مِن الدَّلالةِ عَلَى الزمانِ مُخَالِفٌ لِمَا فِي عامَّةِ الأفعالِ؛ فإنَّ عامَّةَ الأفعالِ الماضيةِ تَدُلُّ عَلَى الزمانِ الَّذِي انْقَضَى، وهذه الكَلِمَةُ تَدُلُّ عَلَى نفيِ الحَدَثِ الَّذِي دَلَّ عليه خَبَرُها فِي الزمانِ الحاضِرِ، إِلَى أنْ تقومَ قَرينةٌ تَصْرِفُه إِلَى الماضي أو المستقبَلِ، فإذا قلتَ: (ليسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَه) فليسَ أداةُ نفيٍ، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، وجملةُ الفِعْلِ الماضِي - وَهوَ خَلَقَ - وفَاعِلِه فِي مَحلِّ نصبِ خبرِها، وفي هَذَا المثالِ قرينةٌ - وَهِيَ كونُ الخَبَرِ ماضيًا - عَلَى أن المرادَ نفيُ الخلقِ فِي الماضي، وقولُه تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] يَشْتَمِلُ عَلَى قرينةٍ تَدُلُّ عَلَى أنَّ المرادَ نفيُ صرفِه عنهم فيما يُسْتَقْبَلُ من الزمانِ؛ مِن أجلِ ذَلِكَ كلِّه قالُوا: هِيَ حرفٌ.

ويَرُدُّ ذلك عليهم قَبُولُها علاماتِ الفعلِ، ألا تَرَى أن تاءَ التأنيثِ الساكنةَ تَدْخُلُ عليها، فتقولُ: ليسَتْ هندٌ مُفْلِحَةً، وأنَّ تاءَ الفَاعِلِ تَدْخُلُ عليها، فتقولُ: لَسْتَ، ولَسْتِ، ولَسْتُمَا، ولَسْتُمْ، ولَسْتُنَّ.

وأمَّا عدمُ دَلالتِها عَلَى الحَدَثِ كسائرِ الأفعالِ فإنَّه منازَعٌ فيه؛ لأنَّ المُحَقِّقَ الرَّضِيَّ ذهَبَ إِلَى أنَّ (ليسَ) دالَّةٌ عَلَى حَدَثٍ - وَهوَ الانتفاءُ - ولَئِنْ سَلَّمْنا أنها لا تَدُلُّ عَلَى حَدَثٍ - كَمَا هو الراجِحُ؛ بل الصحيحُ عندَ الجمهورِ - فإنا نقولُ: إنَّ عدمَ دَلالتِها عَلَى حَدَثٍ ليسَ هو بأصلِ الوضعِ، ولكنَّه طارِئٌ عليها، وعارِضٌ لها بسببِ دَلالتِها عَلَى النفيِ، والمعتَبَرُ إنما هو الدَّلالةُ بحَسَبِ الوضعِ وأصلِ اللغةِ، وَهِيَ من هذه الجهةِ دالَّةٌ عليه، فلا يَضُرُّها أنْ يَطْرَأَ عليها ذَلِكَ الطارِئُ فيَمْنَعَها (م).

* هكذا نسب (م) القول بحرفية ليس لابن السراج، ومن قبله نسبه إليه ابن هشام «المغني» (ص٣٨٧)، وهي دعوى على خلاف الواقع؛ **فابن السراج نفسه نص** =

عدم صحة نسبة القول بحرفية ليس لابن السراج

وهي تَرْفَعُ المبتدأ[١] وتَنْصِبُ خبرَه[٢] ويُسَمَّى المرفوعُ بها اسمًا لها، والمنصوبُ بها خبرًا لها[٣].

= على فعلية ليس؛ يقول: «الأصول في النحو» (١/٧٦): والثاني: وهو الفعل الذي هو غير متصرف، نحو: ليس وعسى. . .اهـ.

واستدل على ذلك بأدلة الجمهور؛ يقول: «الأصول في النحو» (١/٨٢): فأما (ليس)، فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل؛ قولك: لستُ، كما تقول: ضربتُ، ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسن كضربن، ولستن كضربتن، وليسوا كضربوا، وليستْ أمة الله ذاهبة كقولك: ضربتْ أمة الله زيدًا.

وإنما امتنعت من التصرف؛ لأنك إذا قلت: (كان) دللت على ما مضى، وإذا قلت: (يكون) دللت على ما هو فيه وعلى ما لم يقع، وإذا قلت: ليس زيد قائمًا الآن أو غدًا أدت ذلك المعنى الذي في يكون، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغني عن المضارع فيها، ولذلك لم تبن بناء الأفعال التي هي من بنات الياء مثل باع وبات.اهـ.

وحملها ضميرًا؛ يقول «الأصول في النحو» (١/٢٨٧): ما جاء من الأفعال في موضع الاستثناء وهي: لا يكون وليس وعدا وخلا فإذا جاءت وفيها معنى الاستثناء ففيها إضمار وذلك قولك: أتاني القوم ليس زيدًا وأتوني لا يكون عمرًا وما أتاني أحد لا يكون زيدًا كأنه قال: ليس بعضهم زيدًا.اهـ.

والعجب كل العجب من محقق الأصول لابن السراج، يردد هذه الدعوى في مقدمة تحقيقه للكتاب الذي فيه القطع ببطلانها!! «الأصول» (١/٢٧).

(١) أي: تجدد له رفعًا غير الأول الذي عامله معنوي وهو الابتداء، وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ و(أل) في المبتدأ للعهد، فإن منه ما لا تدخل عليه كلازم التصدير إلا ضمير الشأن، ولازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع، وما لا يتصرف بأن يلزم الابتداء كطوبى للمؤمن.
«التصريح» (١/١٨٤)، «الصبان» (١/٢٢٦).

(٢) فإن قيل: فَلِمَ رفعت الاسم، ونصبت الخبر؟ قيل: تشبيهًا بالأفعال الحقيقيّة، فرفعت الاسم تشبيهًا له بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهًا له بالمفعول.
«أسرار العربية» (ص١١٧).

(٣) تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة؛ لأن زيدًا في كان زيد قائمًا اسم للذات لا لكان والأفعال لا يخبر عنها إلا أن =

Black plate (410,1)

أحكام كان وأخواتها من حيث العمل

وهذه الأفعالُ قِسمانِ: منها ما يَعْمَلُ هذا العملَ بلا شرطٍ[(١)]؛ وهي كانَ وظَلَّ وباتَ وأَضْحَى وأَصْبَحَ وأَمْسَى وصارَ وليسَ.

ومنها ما لا يَعْمَلُ هذا العملَ إلَّا بشرطٍ، وهو قِسمانِ:

أحدُهما: ما يُشْتَرَطُ في عملِه أنْ يَسْبِقَه نفيٌ لفظًا أو تقديرًا أو شِبْهُ نَفْيٍ، وهي[(٢)] أربعةٌ: زَالَ[(٣)] وبَرِحَ وفَتِئَ وانْفَكَّ[(٤)]، ....

= يقال الإضافة لأدنى ملابسة، والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها؛ أي: الخبر عنه، وقد يسمى المرفوع فاعلًا، والمنصوب مفعولًا مجازًا؛ قاله الصبان (١/ ٢٢٦).

(١) سواء كانت مثبتة أو منفية، صلة أو غير صلة.

(٢) من (س)، (ص)، (ك)، (ع). وفي سائرها: «وهو».

(٣) ماضي (يزال) احترازًا من (زال) ماضي (يزيل) بفتح الياء فإنه فعل تام متعد إلى مفعول واحد، وزنه فعل بفتح العين ومعناه: (ماز) بمعنى (ميز) تقول: زِل ضأنك من معزك؛ أي: ميِّز بعضها من بعض ومصدره الزيل بفتح الزاي؛ لأنه من باب ضرب يضرب ضربًا، واحترازًا من زال ماضي (يزول) فإنه فعل تام قاصر، ووزنه (فعل) بفتح العين أيضًا؛ لأنه من باب: نصر ينصر، ومعناه الانتقال، تقول: زُل عن مكانك؛ أي: انتقل عنه، ومنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ﴾؛ أي: تنتقلا. ﴿وَلَئِن زَالَتَآ﴾ [فاطر: ٤١]؛ أي: انتقلتا، ومصدره الزوال؛ أي: الانتقال بخلاف (زال) ماضي (يزال) فإنه وزنه (فعل) بكسر العين؛ لأنه من باب: علم يعلم، ولا يوصف بتعد ولا قصور، وليس له مصدر. وحكى الكسائي والفراء لـ(زال) الناقصة مضارعًا آخر وهو (يزيل) فيكون مشتركًا بين التام والناقص؛ بل قال الفراء: غيرت (زال) الناقصة من (زال) التامة بتحويلها إلى (فعل) بكسر العين، بعد أن كانت (فعل) بفتح العين، فرقًا بين التام والناقص.

وقال ابن خروف: يجوز كون الناقصة منقولة من: (زال يزيل) فعلى هذا عينهما ياء و(زال يزول) عينه واو.

«التصريح مع أوضح المسالك» (١/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

(٤) اشترطوا فيها ذلك؛ لأنها بمعنى النفي، فإذا دخل عليها النفي انقلبت إثباتًا، فمعنى: ما زال زيد قائمًا، وهو قائم فيما مضى، والدليل على انقلابه أنه لا يجوز: ما زال زيد إلا قائمًا، كما يجوز: ما كان زيد إلا قائمًا.

قال ابن مالك: والملحقات بهن: وَنِيَ ورام، التي مضارعها يَريم. ومعنى الستة إذا نفيت داخلة على الجملة، الإعلام بلزوم مضمون الجملة في المضي أو في الاستقبال =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

فمثالُ النفي[1] لفظًا: (ما زالَ زَيْدٌ قائمًا)، ومثالُه تقديرًا: قولُه تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]؛ أي: لا تَفْتَأُ، ولا يُحْذَفُ النافي معَها (قِياسًا[2]) إلَّا بعدَ القَسَمِ؛ كالآيةِ الكريمةِ، وقد شَذَّ الحذفُ بدونِ القَسَمِ؛ كقولِ الشاعِرِ[3]:

٦٠ ـ وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي ... بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا[4]

= نحو: ما زال العلم حسنًا، ولن يزال الجهل قبيحًا. «شرح التسهيل» (١/ ٣٣٣). «التصريح» (١/ ١٨٦)، و«الإسقاطي» (ق٤٦/أ).

(١) أي: بالحرف، ومثاله بالاسم:

غير منفك أسير هوى ... كل وانٍ ليس يعتبر

ويكون بالفعل الدال على النفي، نحو قوله:

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز ... كل ذي عفةٍ مقلٌّ قنوعُ

أو يكون بالفعل المستعمل في النفي، وإن لم يكن موضوعًا له، نحو: (قلما يزال عبد الله يذكرك)؛ لأن (قلما يزال) بمعنى ما يزال.

وقوله:

قلما يبرح اللبيب إلى ما ... يورث الحمد داعيًا أو مجيبًا

فإنَّ (قلما) في هذا الموضع وشبهه دالة على النفي؛ لا التقليل.
«التصريح» (١/ ١٨٥)، و«حاشية الصبان» (١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨)، و«حاشية البديري على ابن عقيل» (ق٧٧/أ).

(٢) من (س)، (ص)، (ح)، (ك): ساقطة من سائرها.

(٣) هو: خِدَاش بنُ زُهَيْرٍ كما في «المعاني الكبير في أبيات المعاني» لابن قتيبة (١/ ٨٢)، و«مجاز القرآن» (١/ ٣١٦)، و«المقاصد النحوية» (٢/ ٦١٨)، ونسبه ابن الأنباري في «القصائد السبع الطوال الجاهليات» (ص٣١٤) لأوس بن مغراء.

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (أَبْرَحُ) حَيْثُ اسْتَعْمَلَهُ بدونِ نفيٍ أو شِبْهِ نفيٍ، معَ كونِهِ غيرَ مسبوقٍ بالقَسَمِ.
قالَ ابنُ عُصْفُورٍ: وهذا البيتُ فيه خلافٌ بينَ النحْويِّينَ؛ فمِنهم مَن قالَ: إنَّ أداةَ النفيِ مُرَادَةٌ، فكأنه قالَ: (لا أَبْرَحُ). ومنهم مَن قالَ: إن (أَبْرَحُ) غيرُ منفيٍّ، لا فِي اللفظِ ولا فِي التقديرِ، والمعنى عندَه: أَزُولُ بحمدِ اللهِ عن أنْ أكونَ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا؛ أي: صاحِبَ نِطاقٍ وجَوَادٍ؛ لأنَّ قومِي يَكْفُونَنِي هذا. فعلى هَذا الوجهِ الأخيرِ فِي كلامِ ابنِ عُصْفُورٍ لا استشهادَ فيه.

شواهد النفي بالاسم والحروف

وهذا هو[١] الذي أشارَ إليه المصنِّفُ بقولِهِ: (وهَذِي الأَرْبَعَة...) إلى آخرِ البيتِ)[٢].

القِسْمُ الثاني: [ما يُشْتَرَطُ][٣] في عَمَلِهِ أنْ يَسْبِقَهُ[٤] (ما) المصدريَّةُ الظرفيَّةُ[٥]، وهو (دامَ)[٦]؛ كقولِكَ: (أَعْطِ ما دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا)؛ أي: أَعْطِ[٧] مُدَّةَ دَوامِكَ مُصِيبًا دِرْهَمًا[٨][٩].

= رَفْعِهَا الاسمَ ونصبِ الخبرِ؛ لتقدُّمِ (لا) الدُّعَائِيَّةِ عليها، والدعاءُ شِبْهُ النفيِ (م).

(١) ليس في (ك).

(٢) «أي: موادها فلا يرد أنها أفعال ماضية لا تلي النهي الذي من جملة شبه النفي». «الخضري».

(٣) ليس في (ك). (٤) في (ص)، (ح)، (ك): «تسبقه».

(٥) الدليل على مصدرية وظرفية (ما) أنها تؤول بمصدر مضاف إليه الزمان؛ أي: مدة دوامي حيًّا، وسميت (ما) هذه مصدرية؛ لأنها تقدر بالمصدر. وهو: الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف؛ وهو: المدة فأصل (ما دمت حيًّا) مدة ما دمت حيًّا، فحذف المضاف وهو المدة، وناب المضاف إليه وهو: (ما) وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية، كما ناب المصدر الصريح عن ظروف الزمان، كجئتك صلاة العصر؛ أي: وقت صلاة العصر؛ قاله في «المغني».
«المغني» (ص٣٢٧)، و«التصريح» (١/ ١٨٧)، و«تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٣).
فلو كانت (ما) مصدرية غير ظرفية لم تعمل (دام) بعدها العمل المذكور، فإن ولي مرفوعها منصوب فهو حال، نحو: يعجبني ما دمت صحيحًا؛ أي: يعجبني دوامك صحيحًا، ولو لم تذكر (ما) أصلًا فأحر بعدم العمل، نحو: دام زيد صحيحًا، فـ(دام) فعل ماض تام بمعنى (بقي) و(زيد) فاعله، و(صحيحًا) حال من (زيد)، ولا يلزم من وجود (ما) المصدرية الظرفية العمل المذكور، بدليل ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧] إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية؛ قاله خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ١٨٧).

(٦) في (ك): «ما دام». (٧) ليس في (ك).

(٨) كذا في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع). وبعده في سائرها: «ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ۝٣١﴾ [مريم: ٣١]؛ أي: مُدَّةَ دَوامِي حيًّا».

(٩) اشترط في (ما دام) ما ذكر؛ لأن (دام) لتوقيت أمر بمدَّة ثبوت خبرها لاسمها، =

ومعنى[١] (ظَلَّ) اتِّصافُ المخبَرِ عنه بالخبَرِ[٢] نهارًا[٣]، ومعنى (باتَ) اتِّصَافُه[٤] به ليلًا[٥]، و(أَضْحَى) اتصافُه به في الضُّحَى، و(أَصْبَحَ) اتِّصَافُه به في الصباحِ، (وأَمْسَى) اتصافُه به في المساءِ[٦].

= كقولك: أقوم ما دمت قائمًا، فقولك: ما دمت قائمًا، توقيت لقيام المتكلّم بمدّة ثبوت قيام المخاطب، ومن ثمّ احتاجت ما دام إلى كلام.
«الكافية» (ص٤٩)، و«الكناش في فني النحو والصرف» (٢/ ٤٣)، و«الإسقاطي» (ق٤٦/ ب).

(١) في هذا إشارة إلى أن هذه الأفعال وإن كان عملها واحدًا، فمعناها مختلف، وسكت عن معنى (كان) التي هي أم الباب وذكر ابن الناظم أن معناها وُجِد، قال زكريا الأنصاري في «الدرر السنية» (١/ ٣٢٤): «أي: سواء كان منقطعًا نحو: كان زيد غائبًا وقد قدم، أم لا؛ نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۝٧٠﴾».
البديري (ق٧٨/ ب).
وهذه الأفعال الناقصة: على الجملة مُجرّدة للدلالة على الزمان عند المحققين، وكان أصلُها التمام، فجرّدت عن دلالتها على الحدث، فصارت تدلُّ على الزمان بحسب ما كانت تدلُّ عليه قبل ذلك، فهي دالَّة إمَّا على زمان مُحصل ليس إلا، أو مع انتقال، أو دوام.
«المقاصد الشافية» (٢/ ١٤٥).

(٢) أي: بمدلوله التضمني، وهو الحدث.

(٣) أي: مع معموليها لأن معناها وحدها مطلق حدث في زمن ماض نهاري.

(٤) في (ك): «أنه».

(٥) تأتي بات على معنيين:
أحدهما: اقتران مضمون الجملة بالوقت الخاص على طريقة كان.
والثاني: كينونتها بمعنى صار:
«المفصل في صنعة الإعراب» (١/ ٣٥٣).

(٦) تأتي أضحى وأصبح وأمسى على ثلاثة معان:
١ ـ تامة مثل استيقظ ونام في الاكتفاء باسم واحد. فتكون أفعالًا تامة تستغني عن الخبر، وتفيد معنى الدخول في هذه الأوقات، فنقول: أمسى زيد؛ أي: صار في وقت المساء، وكذلك أصبح. وقال تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ۝١٧﴾ [الروم: ١٧]، وقال عبد الواسع بن أسامة:

ومن فعلاتي أنني حسن القري … إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها =

ومعنى (صارَ) التحوُّلُ من صفةٍ إلى صفةٍ[١] أُخْرَى[٢][٣]، ومَعْنَى (ليسَ) النفيُ، وهي[٤] عندَ الإطلاقِ لنفيِ الحالِ[٥]، نحوُ: (ليسَ زيدٌ

= ٢ ـ ناقصة لها خبر، ومعناها اقتران مضمون الجملة بالأوقات الخاصة بالصباح والمساء والضحى. مثال: أصبح خبيث النفس كسلان، وأمسى زيد مسافرًا؛ أي: أتى عليه المساء وهو مسافر. وأضحى الحراس مجهودين؛ أي: استيقظوا طَوال الليل للحراسة فأصابهم الإجهاد عند الضحى.

٣ ـ ناقصة كذلك، لكن بمعنى صار. مثل: أصبح زيد غنيًّا، وأمسى أميرًا. وأضحى الغلام رشيدًا.

وقال عدي بن زيد:

ثم أضحوا كأنهم ورق جف ... فألوت به الصبا والدبور

وهذه الأفعال الثلاثة زيدت فيها الهمزة للتعدية، فصارت على وزن (أفعل) للدلالة على الدخول في الأزمنة التي اشتقت منها.

حروف المعاني (١/٧)، و«المفصل في صنعة الإعراب» (١/٣٥٣)، و«الأصول في النحو» (١/٩٢)، و«شرح قطر الندى» (ص١٣٤)، و«الأفعال الناسخة» (ص٩١).

(١) ليس في (ع). (٢) ليس في (ك).

(٣) قال «الخضري» (١/١١٢): «وقد جاء مثل صار في العمل والمعنى ما جمعته بقولي:

بمعنَى صارَ في الأفعال عشرٌ ... تحوّل آضَ عَاد ارجعْ لِتَغنَمْ

وَراح غَدا اسْتَحَالَ ارْتَدَّ فَاقْعُدْ ... وحار فَهاكَها. والله أَعْلَمْ»

وقال الناظم في الكافية (١/٣٨٨):

واجعل كـ(صار) ما بمعناه ورد ... (آض) (رجع) (عاد) (استحال) و(قعد)

و(حار) و(ارتد) كذا (تحولا) ... وهكذا (غدا) و(راح) جعلا

وألحقوا بهن (جاءت حاجتك) ... من بعد (ما) فاصرف لها عنايتك

ومثل (صار) سابقاته سوى ... (بات) وستهن في رأي سوا

(٤) في (ك)، (ع): «وهو».

(٥) أي: لنفي حدث خبرها في الحال، وإنما لم تدل على المضي كسائر الأفعال الماضية؛ لأن شبهها الحرف في الجمود، والمعنى جردها عن الزمان أصلًا لكن حدث خبرها لا بد له من زمن فحمل على الحال لأنه الأقرب. «الخضري» (١/١١٣).

ما يُقاس على صار

قائمًا)؛ أي: الآنَ، وعندَ التقييدِ[١] بزمنٍ على حَسَبِهِ[٢]، نحوُ: (ليسَ زيدٌ قائمًا غدًا).

ومعنى ما زالَ[٣] وأَخَوَاتِها[٤]: ملازمةُ [الخبرِ للمخبَرِ[٥] عنه][٦] على حسَبِ ما يَقْتَضِيهِ الحالُ[٧]، نحوُ: (ما زالَ زيدٌ ضاحكًا، وما زالَ عمرٌو أَزْرَقَ العَيْنَيْنِ).

ومعنى (دامَ)[٨] بَقِيَ واسْتَمَرَّ. (والله تعالى أعلم)[٩]

[ص] [١٤٧] وغيرُ ماضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا ... إِنْ كانَ غيرُ الماضِ منهُ اسْتُعْمِلَا

تصرف الأفعال الناقصة

[ش] هذه الأفعالُ (على قِسمَيْنِ)[١٠][١١]:

---

(١) ليس في (س)، وكتبت بالحاشية.

(٢) أي: صريحًا كما مثله، أو ضمنًا كليس خلق الله مثله؛ أي: في الماضي، واسمها ضمير الشأن، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾ [هود: ٨]؛ أي: في المستقبل، وأصلها عند الجمهور ليس بالكسر سكنت الياء تخفيفًا، ولم تقلب الفًا لجمودها. «الخضري» (١/ ١١٣).

(٣) من (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع)، وسائرها: «ومعنى زال».

(٤) ليس في (ك). (٥) في (ح)، (ك): «المخبر».

(٦) في (ص): «المخبر عنه للخبر».

(٧) أي: ملازمة جارية على ذلك وهي الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو ما زال الله محسنًا. لا يزال زيد أزرق العينين، أم لا نحو ما زال زيد ضاحكًا أو عالمًا؛ أي: مدة قبول ذلك ووجود سببه لا مطلقًا. «الخضري» (١/ ١١٣).

(٨) في (ص)، (ك): «ما دام». (٩) من (ح).

(١٠) في (ص)، (ح)، (ع): «قسمان».

(١١) (م) هِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ إجمالًا، ولكنَّها عَلَى ثلاثةِ أقسامٍ تَفْصِيلًا:
الأَوَّلُ: مَا لا يَتَصَرَّفُ أصلًا، فلم يأتِ مِنه إلَّا الماضي، وَهوَ فِعلانِ: ليسَ، ودامَ، فَإنْ قلتَ: فإنَّه قد سُمِعَ: يَدُومُ، ودُمْ، ودائِمٌ، ودَوَامٌ. قلتُ: هذه تَصَرُّفَاتُ دامَ التامَّةِ التي تَرْفَعُ فاعلًا فقطْ، والكلامُ إنما هو فِي دامَ الناقصةِ التي تَرْفَعُ الاسمَ وتنصِبُ الخبرَ.
الثاني: مَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا ناقصًا؛ بأنْ يَكُونَ المستعمَلُ منه الماضِيَ والمضارِعَ =

أَحَدُهما: ما يَتَصَرَّفُ، وهو ما عدا ليسَ ودامَ.

والثاني: ما لا يَتَصَرَّفُ، وهو ليسَ[١] ودامَ[٢]، فنَبَّهَ المصنِّفُ بهذا البيتِ على أنَّ [ما يَتَصَرَّفُ[٣]][٤] مِن هذه الأفعالِ يَعْمَلُ غيرُ الماضي مِنه عَمَلَ الماضِي، وذلك[٥] هو[٦] المضارعُ، نحوُ: (يكونُ زيدٌ قائمًا)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، والأمرُ نحوُ: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ[٧] بِٱلْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥]، و[٨]قال اللهُ تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝٥٠﴾ [الإسراء: ٥٠]، واسمُ الفاعلِ[٩] نحوُ: (زَيْدٌ كائنٌ أخاكَ)، و[١٠]قالَ الشاعِرُ[١١]:

= واسمَ الفَاعِلِ، وَهوَ أربعةُ أفعالٍ: زَالَ، وفَتِئَ، وبَرِحَ، وانْفَكَّ.
الثالثُ: مَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا تامًّا؛ بأنْ تَجِيءَ منه أنواعُ الفِعْلِ الثلاثةُ: الماضي، والمضارِعُ، والأمرُ، ويَجيءَ منه المصدرُ واسمُ الفَاعِلِ، وَهوَ الباقي، وقد اخْتَلَفَ النُّحاةُ فِي مجيءِ اسمِ المفعولِ من القِسمِ الثالثِ؛ فمَنَعَه قومٌ منهم أبو عليٍّ الفَارِسِيُّ، فقد سَأَلَهُ تِلميذُه ابنُ جِنِّيٍّ عن قولِ سِيبَوَيْهِ: = (مَكُونٌ فيه) فقالَ: مَا كلُّ داءٍ يُعَالِجُه الطبيبُ. وأجازَه غيرُ أبي عَلِيٍّ، فاحْفَظْ ذلك (م).

(١) قال ابن هشام في «أوضح المسالك» (١/ ٢٣٣): «باتفاقٍ».
قال خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ١٨٦): «لأنها وضعت وضع الحروف في أنها لا يفهم معناها، إلا بذكر متعلقها».

علة عدم تصرف ليس

(٢) لأنها صلة لـ(ما) الظرفية، وكل فعل وقع صلة لـ(ما) التزم مضيه، قال أبو حيان في «النكت الحسان». «وأما: يدوم ودم ودائم ودوام، فمن تصرفات التامة»؛ قاله خالد الأزهري في «التصريح» (١/ ١٨٦).

كل فعل وقع صلة لـ(ما) التزم ماضيه

(٣) في (ك)، (ع): «تصرف».
(٤) مكانها في (ص): «ما استعمل منه غير الماضي تصرف».
(٥) في (ص)، (ح): «وغير الماضي». (٦) ليس في (ك).
(٧) ليس في (ع).
(٨) مكانها في (س)، (ص)، (ح)، (ك): «قائمين».
(٩) سكت عن اسم المفعول؛ لأنه لا يبنى إلا من متعدٍّ، وهذه الأفعال ليست كذلك.
(١٠) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).
(١١) لم أجدْ من نسبه لأحدٍ، لا العيني ولا غيره.

٦٣ ـ وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا[١]

والمصدرُ كذلكَ[٢][٣].

واخْتُلِفَ[٤] في كانَ الناقصةِ[٥]: هل لها مصدرٌ [أم لا؟

---

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (كائنًا أخاكَ)؛ فإنَّ (كائنًا) اسمُ فاعلٍ من كَانَ الناقصةِ، وقد عَمِلَ عَمَلَها، فرَفَعَ اسمًا ونصَبَ خبرًا، أمَّا الاسمُ فهو ضَمِيرٌ مستترٌ فيه، وأمَّا الخَبَرُ فهو قَوْلُهُ: (أخاكَ) (م).

(٢) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(٣) قال الشاطبي (٢/ ١٥٣ ـ ١٥٤): «يجوز لنا استعمالُ المضارع والأمر وغيرهما منها، سمعنا ذلك أو لم نسمعه، لا نتوقف على السماع في مثل هذا إلا في موضعين:

أحدهما: أن يكون الفعلُ غير متصرف كليس، فإنه وضع موضع الحرف. هذا مع أنا وجدنا العرب لم تتصرف فيه، فلذلك لا نتصرّف نحن فيه. ومن هذا أن نفهم من العرب الاستغناء كدام مثلًا، فإنها استغنت بالماضي عن المضارع، فلم تستعمله مع الحاجة إليه، فهمنا ذلك منها كما فهمنا استغناءهم عن وَذَرَ وذَرَعَ، وواذر وودع بترك وتارك.

وهذا الاستغناء جارٍ في الحكم مجرى عدم التصرف؛ بل هو ضرب من ضروب عدم التصرف؛ فلذلك عددته مع عدم المتصرف ضربًا واحدًا.

والثاني: أن يمنع مانع صناعي من استعماله، كما منع النفي في ما زال وأخواتها من استعمال فعل الأمر؛ لأن النفي لا يصلح مع الأمر، كما أن الاستفهام والشرط ونحوهما لا تصلح معه.

ففي هذين الموضعين لا نقول إلا ما قالته العرب، وأما في غير ذلك فلنا أن تكلم بما هو القياس في كلامها ولا نتوقف. لكن ظاهر كلام الناظم (يُشعِر) بالتوقف مطلقًا، فكان غير صحيح لمخالفته للأئمة؛ بل لاستلزامه إبطال القياس الذى انبنى عليه هذا العِلْمُ.

فالاعتذار عنه ـ أي: الناظم ـ بأن مراده ـ غَيْرَ شكٍّ ـ التنكيتُ على مثل دام وليس وما ذُكر ممّا له مانع من جريان القياس فيه؛ فإن التوقف هناك واجب. وأمّا ما عدا ذلك فهو في حَيِّزِ المسموع وإن لم يسمع؛ لأنا نقطع بأن العرب لو احتاجت إلى الكلام به لما تعدّت استعمالنا فيه، فكأنه مسموع منها. هذا أقصى ما وجدته في الاعتذار عنه، وهو كما تراه، وليس كلُّ داءٍ يعالجُه الطبيب».

(٤) من (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): وسائرها «واخْتَلَفَ الناسُ».

(٥) سميت ناقصةً؛ لأن الفعل الحقيقيَّ يدل على معنى وزمان، نحوَ قولك: (ضَرَبَ)، =

والصحيحُ][١] أنَّ لها مصدرًا[٢]، ومنه قولُه[٣]:

٦٤ - بِبَذْلٍ وحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ[٤] عَلَيْكَ يَسِيرُ[٥]

= فإنه يدلّ على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب. و(كَانَ) إنمّا تدلُّ على ما مضى من الزمان فقط، و(يَكُونُ) تدلّ على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدلّ على زمان فقط. فلمّا نقصت دلالتُها، كانت ناقصة.

وقيل: (أفعال عبارة)؛ أي: هي أفعال لفظيةٌ لا حقيقيةٌ؛ لأنّ الفعل في الحقيقة ما دلّ على حَدَث، والحدثُ الفعل الحقيقي، فكأنه سُمِّي باسم مدلوله. فلمّا كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث، لم تكن أفعالًا إلّا من جهَة اللفظ والتصرّف؛ فلذلك قيل: (أفعال عبارة)، إلّا أنها لمّا دخلت على المبتدأ والخبر، وأفادت الزمان في الخبر، صار الخبرُ كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتمّ الفائدةُ بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب.

«شرح المفصل» (٧/١٦٧).

(١) في (ك): «أو الصحيح».

(٢) أي: فلكان الكون، والكينونة، ولصار الصير والصيرورة، ولبات البيات والبيتوتة، ولظل الظلول، ولأصبح وأمسى وأضحى الإصباح والإمساء والإضحاء.
«الخضري» (١/١١٢).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٥٨٥): «لم أقف على اسم قائله».

(٤) وفيه رد من قال: المنصوب بعد الكون حال.
قال ابن قاسم: ويحتمل أن الأصل: وكونك تفعله؛ أي: تفعل المذكور من بذل وحلم، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، كما قال المصنف: - في فإذا هو إياها - إن التقدير: فإذا هو يشبهها.
«تعليق الفرائد» (٣/١٧٣). وانظر: «شرح التسهيل» (١/٢٣٨ - ٢٤٠).

(٥) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (وكَوْنُكَ إِيَّاهُ)؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ مصدرَ كَانَ الناقصةِ، وأَجْرَاهُ مُجْرَاها فِي رفعِ الاسمِ ونصبِ الخَبَرِ.
فهذا الشاهدُ يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ:
أَوَّلُهُما: أنَّ (كانَ) الناقصةَ قد جاءَ لها مصدرٌ فِي كلامِ العربِ، فهو ردٌّ عَلَى مَن قالَ: لا مصدرَ لها.
وثانيهما: أنَّ غيرَ الماضي من هذه الأفعالِ - سواءٌ أكانَ اسمًا، أم كَانَ فعلًا غيرَ مَاضٍ - يَعْمَلُ العملَ الَّذِي يَعْمَلُه الفعلُ الماضِي، وَهوَ رفعُ الاسمِ ونصبُ الخَبَرِ (م).

رد قول: المنصوب بعد الكون حال

وما لا يَتَصَرَّفُ منها وهو دامَ وليسَ[١]، وما[٢] كانَ النفيُ (أو شِبْهُه)[٣] شرطًا فيه، وهو زالَ وأَخَوَاتُها[٤] لا يُسْتَعْمَلُ منه أمرٌ[٥] [ولا مصدرٌ][٦][٧]. (والله تعالى أعلم)[٨].

تو سط الخبر

[ص][١٤٨] وفي جَمِيعِها تَوَسُّطَ الخَبَرْ أَجِزْ، وكُلٌّ سَبْقَهُ دامَ حَظَرْ

[ش] مرادُه أنَّ أخبارَ هذه الأفعالِ إنْ لم يَجِبْ تقديمُها على الاسمِ[٩]

---

(١) (م) رَجَّحَ العلَّامَةُ الصَّبَّانُ [«حاشية الصبان» (١/٣٣٩)] أنَّ دامَ الناقصةَ لها مصدرٌ، ودليلُه عَلَى ذَلِكَ شيئانِ:
الأوَّلُ: أنها تُسْتَعْمَلُ أَلْبَتَّةَ صِلَةً لِمَا المصدريَّةِ الظرفيَّةِ، ووجهُ الاستدلالِ بهذا الوجهِ أنَّ مَا المصدريَّةَ مَعَ صِلَتِها تَسْتَوْجِبُ التقديرَ بمَصْدَرٍ، فاسْتِعْمَالُهُمْ هَذَا الفعلَ بعدَ (ما) يُشِيرُ إِلَى أنهم يَعْتَقِدُونَ أن لها مَصْدرًا.
والثاني: أنَّ العلماءَ جَرَوْا عَلَى تقديرِ مَا دامَ فِي نحوِ قولِه تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا ۝٣١﴾ [مريم: ٣١] بقَوْلِهِم: مُدَّةَ دَوامِي حَيًّا، ولو أننا الْتَزَمْنَا أنَّ هَذَا مصدرٌ لدامَ التامَّةِ، أو أنَّ العلماءَ اخْتَرَعُوا فِي هَذَا التقديرِ مصدرًا لم يَرِدْ عن العربِ، لَكُنَّا بذلك جائِرِينَ مُسِيئِينَ بمَن قامَ عَلَى العربيَّةِ وحَفِظَها الظنَّ كلَّ الإساءةِ، فلَزِمَ أنْ يَكُونَ هَذَا المصدرُ مصدرَ الناقصةِ، فتَتِمَّ الدَّعْوَى (م).
(٢) في (ك)، (ع): «أو».
(٣) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).
(٤) وهي: (فتئ) و(برح)، و(انفك)، فإنها لا يستعمل منها أمر؛ لأن من شرط عملها النفي، وهو لا يدخل الأمر، ولا مصدر؛ لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين.
«التصريح مع الأوضح» (١/١٨٦).
(٥) في حاشية (س) ما نصه: «ويستعمل في زال وأخواتها: الماضي والمضارع واسم الفاعل»، وكتب بعدها صح.
(٦) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع). لكن كتب في حاشية (ع): زاد في التوضيح: «ولا مصدر».
(٧) قال «الخضري» (١/١١٢): «هذه العبارة في غاية القلاقة لما فيها من التكرار والمناقضة لما مرَّ كما لا يخفى».
(٨) من (ح).
(٩) فإن قيل: فَلِمَ لم يجز تقديم أسمائها عليها أنفسها، كما يجوز تقديم أخبارها =

علة عدم تقدم أخبار كان وأخواتها عليها.

ولا تأخيرُها عنه يَجُوزُ تَوَسُّطُها بينَ الفعلِ والاسمِ[(١)]، فمثالُ وجوبِ

= عليها؟ قيل: إنما لم يجز تقديم أسمائها عليها؛ لأن أسماءها مشبهة بالفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل، فكذلك ما كان مشبّهًا به، وجاز تقديم أخبارها عليها؛ لأنها مشبهة بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل. «أسرار العربية» (ص١١٧).

(١) (م) حاصلُ القولِ فِي هَذَا الموضِعِ أنَّ لخبرِ كَانَ وأخَوَاتِها سِتَّةَ أحوالٍ:

الأوَّلُ: وُجُوبُ التأخيرِ، وَذَلِكَ فِي مسألتيْنِ:

إحداهما: أنْ يَكُونَ إعرابُ الاسمِ والخَبَرِ جَمِيعًا غيرَ ظاهرٍ، نحوُ: كَانَ صديقي عَدُوِّي.

وثانيهما: أنْ يَكُونَ الخَبَرُ مَحْصُورًا، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، والمُكاءُ: التَّصْفِيرُ، والتَّصْدِيَةُ: التَّصْفِيقُ.

الثاني: وجوبُ التوسُّطِ بينَ العَامِلِ واسمِه، وَذَلِكَ فِي نحوِ قولِكَ: يُعْجِبُنِي أنْ يَكُونَ فِي الدارِ صاحِبُها. فلا يجوزُ فِي هَذَا المثالِ تأخيرُ الخَبَرِ عن الاسمِ؛ لئلَّا يَلْزَمَ منه عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى متأخرٍ لفظًا ورُتْبَةً، كَمَا لا يَجُوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ الخَبَرُ عَلَى أنِ المصدريَّةِ؛ لئلَّا يَلْزَمَ تَقْدِيمُ معمولِ الصلةِ عَلَى الموصولِ، فلم يَبْقَ إلا توسُّطُ هَذَا الخَبَرِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا.

الثالِثُ: وجوبُ التقدُّمِ عَلَى الفِعْلِ واسمِه جميعًا، وَذَلِكَ فيما إذا كَانَ الخَبَرُ ممَّا له الصدارةُ؛ كاسمِ الاستفهامِ، نحوُ: (أينَ كَانَ زيدٌ؟).

الرابعُ: امتناعُ التأخُّرِ عن الاسمِ، مَعَ جوازِ التوسُّطِ بينَ الفِعْلِ واسمِه أو التقدُّمِ عليهما، وَذَلِكَ فيما إذا كَانَ الاسمُ متَّصِلًا بضميرٍ يعُودُ عَلَى بعضِ الخَبَرِ، ولم يَكُنْ ثَمَّةَ مانعٌ مِن التقدُّمِ عَلَى الفعلِ، نحوُ: (كانَ فِي الدارِ صَاحِبُها، وَكَانَ غلامَ هِنْدٍ بعلُها) يجوزُ أنْ تَقولَ ذلك، ويجوزُ أنْ تقولَ: (في الدارِ كَانَ صاحبُها، وغلامَ هندٍ كَانَ بَعْلُها) بنصبِ غلامَ، ولا يجوزُ فِي المثالَيْنِ التأخيرُ عن الاسمِ.

الخامِسُ: امتناعُ التقدُّمِ عَلَى الفِعْلِ واسمِه جميعًا، مَعَ جوازِ توسُّطِه بينَهما أو تأخُّرِه عَنهما جَمِيعًا، نحوُ: (هل كَانَ زيدٌ صَدِيقَكَ)؟ ففي هَذَا المثالِ يجوزُ هذا، ويجوزُ (هل كَانَ صديقَك زيدٌ)، ولا يجوزُ تقديمُ الخَبَرِ عَلَى (هلْ)؛ لأنَّ (هل) لها صَدْرُ الكلامِ، ولا توسيطُه بينَ هلْ والفعلِ؛ لأنَّ الفصلَ بينَهما غيرُ جائزٍ.

السادسُ: جوازُ الأمورِ الثلاثةِ، نحوُ: (كانَ مُحَمَّدٌ صديقَكَ) يجوزُ فيه ذَلِكَ كَمَا يجوزُ أنْ تقولَ: صديقَكَ كَانَ مُحَمَّدٌ، وَإنْ تقولَ: كَانَ صديقَكَ مُحَمَّدٌ. بنصبِ الصديقِ (م).

تقديمِها على الاسم قولُكَ: (كانَ في الدارِ صَاحِبُها[١])، فلا يَجُوزُ (هٰهنا [تقديمُ الاسمِ)[٢] على الخبرِ][٣]؛ لئلَّا يَعُودَ الضميرُ على متأخِّرٍ لَفْظًا ورُتْبَةً.

ومثالُ وجوبُ تأخيرِ الخبرِ عن الاسم قولُكَ: (كانَ أخي رَفِيقِي)، فلا يَجُوزُ تقديمُ رفيقِي على أنه خَبَرٌ؛ لأَنَّه لا يُعْلَمُ ذلك؛ لعدمِ ظهورِ الإعرابِ.

ومثالُ ما تَوَسَّطَ فيه[٤] الخبرُ قولُكَ: (كانَ قائمًا زيدٌ)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٤٧﴾ [الروم: ٤٧]. وكذلك (سائرُ أفعالِ)[٥] هذا البابِ مِن المتصرِّفِ وغيره[٦] يَجُوزُ توسُّطُ أخبارِها بالشرطِ المذكورِ[٧]، ونَقَلَ صَاحِبُ (الإرشادِ)[٨] خِلافًا فِي جوازِ تقديمِ خبرِ ليسَ على اسمِها[٩]،

مثال وجوب تأخير الخبر

مثال توسط الخبر

---

(١) فِي هذا المثال؛ نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام، وليس على الناسخ، فالصواب التمثيل بنحو: (يعجبني أن يكون في الدار صاحبها) فإن الحرف المصدري مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط. وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير.
«تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (٣/ ٢٠١)، و«الإسقاطي» (ق٥٦/ ب)، والصبان (١/ ٢٣٢).

(٢) في (ك)، (ع): «تقديم الاسم هاهنا».

(٣) ذكر في (ع) أن في نسخةٍ، مكان العبارة: «تأخير الخبر».

(٤) ليس في (ك).

(٥) ليس في (س)، وكتبها بالحاشية بخط مغاير.

(٦) ليس في (ص)، (ح).

(٧) وهو: قوله: **(إن لم يجب تقديمها...)** إلخ؛ أي: بشرط أن تخلو من موجب التقديم والتأخير، قال «الخضري»: «ولا تغفل عن التفصيل المتقدم».

(٨) هو: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه، وانظر: «منهج السالك» (١/ ١٨٨)، وشرح ابن الناظم (ص٥٥)، والأشموني (١/ ١١٢).

(٩) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٨٩): «فهؤلاء شبهوها بما، فكما لايجوز: ما قائمًا زيد، فلا يجوز: ليس قائمًا زيد، وهذا المذهب يرد عليه السماع» ثم ذكر هذا الشاهد.
=

والصوابُ جَوازُه؛ قالَ الشاعِرُ[1][2]:

٦٥ ـ سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ[3] سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ[4]

وذَكَرَ ابنُ مُعْطٍ[5][6] أنَّ خَبَرَ دامَ لا يَتَقَدَّمُ على اسمِها؛ فلا تقولُ: (لا أُصَاحِبُكَ[7] ما دامَ قائمًا زيدٌ)، والصوابُ جوازُه؛ قالَ الشاعِرُ[8]:

= وذكر ابن مالك في شرح التسهيل (١/٣٤٩) أن خبر (ليس) جائز توسيطه بالإجماع.

(١) ليس في (س).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٦٢٥): «قائله هو: السموأل بن عادياء الغساني اليهودي، ويقال: قائله هو: اللجلاج الحارثي». **قلت**: هو في ديوان «السموأل» (ص٩٠).

(٣) في (س)، (ح)، (ك)، (ح): «وليس».

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ)؛ حَيْثُ قَدَّمَ خبرَ ليسَ، وَهوَ: (سواءً)، عَلَى اسمِها، وَهوَ: (عالمٌ)، وَذَلِكَ جائزٌ سائغٌ فِي الشعرِ وغيرِه، خِلافًا لِمَن نَقَلَ المَنْعَ عنه صاحبُ «الإرشادِ»، وقد نَسَبَ ابنُ هِشامٍ القولَ بالمنعِ إِلَى ابنِ دَرَسْتَوَيْهِ [«أوضح المسالك» (١/٢٣٧)] (م).

(٥) رسمها في (ك)، (ح): «معطي»، وقال في حاشية (س): «في ألفيته»، وبعدها صحّ.

(٦) في «الفصول الخمسون» (ص١٨١) الفصل الثامن، وقال في «ألفيته» (٢/٨٦٠، ٨٦٢ شرح ابن القواس):

ولا يـجـوز أن يـقـدم الـخـبـر على اسم ما دام وجاز في الأخر

قال ابن مالك في «شرح التسهيل لابن مالك» (١/٣٤٩): «وليس له في ذلك متبوع بل هو مخالف للمقيس والمسموع؛ أما مخالفته للمقيس فبينه؛ لأن توسيط خبر ليس جائز بإجماع مع أن فيها ما في (دام) من عدم التصرف وتفوقها ضعفًا بأن منع تصرفها لازم ومنع تصرف (دام) عارض، ولأن (ليس) تشبه (ما) النافية معنًى وتشبه (ليت) لفظًا... فثبت بهذا زيادة ضعف ليس على ضعف دام، وتوسيط خبر ليس لم يمتنع فإن لا يمتنع توسيط خبر (دام) لنقصان ضعفها أحق وأولى».

وقال أبو حيان في «التذييل» (٤/١٧١): «خالف النص والقياس والإجماع».

(٧) في (س)، (ح)، (ك)، (ع): «أصحبك»، وفي (ص): «صحبتك».

(٨) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٥٨٩): «لم أقف على اسم قائله».

كلَّ][(١)] النُّحاةِ[(٢)] ـ مَنَعَ سَبْقَ خَبَرِ (دامَ) عليها، وهذا إنْ[(٣)] أرادَ به أنَّهم مَنَعُوا تقديمَ خبرِ (دامَ) على (ما) [المتَّصِلَةِ بها[(٤)]][(٥)]، نحوُ: (لا أَصْحَبُكَ قائمًا ما دامَ زيدٌ) ـ [فمُسَلَّمٌ[(٦)]].

وإنْ أرادَ أنهم مَنَعُوا تقديمَه][(٧)] على (دامَ) وحدَها، نحوُ: (لا أَصْحَبُكَ ما قائمًا دامَ زيدٌ)، وعلى ذلك حَمَلَه وَلَدُه في شرحِه[(٨)] ـ ففيه[(٩)] نَظَرٌ[(١٠)].

= فالجواب: أن العبارة وقعت على غير تحرير؛ بل على تسامح وتساهل، وهكذا يفعل كثيرٌ من النحويين للعلم بمرادهم في ذلك، ولو حَقّق العبارة لكان أحسن. «المقاصد الشافية» (٢/ ١٦١).

(١) ليس في (ك).

(٢) هذا الإجماعُ ذكره ابنُ الإنباري في «الإنصاف» (١/ ١٢٦)، قال الشاطبي (٢/ ١٥٩): «وسببُ ذلك أنها لازمةٌ لما كما تقدم، «وما» هي المصدريّة، وهي موصولةٌ صلتها ما يليها من فعلٍ وما تعلّق به، فالخبر هنا من صلتها. والقاعدة المطردة أنّ بعض الصلة لا يتقدم على الموصول، فلم يصحّ تقدّمُ الخبر هنا على ما».

(٣) ليس في (ك)، (ع)، لكن ألحقها بحاشية (ع).

(٤) ليس في (ح).

(٥) في (ص): «المصدرية». وذكر في حاشيتها أنها في نسخة كالمثبت.

(٦) أي: الإجماع على ذلك مسلَّم لامتناع تقديم معمول الصلة على الموصول قيل، وهذا الاحتمال أقرب إلى كلامه ليوافق ما شبهه به بقوله: (كذاك سبق...) إلخ، في أن الخبر في كل سابق على (ما). فتأمل. خضري (١/ ١١٣).

(٧) في (س)، (ص)، (ك)، (ع): «وتقديمه»، وفي (ح): «وتقديمها».

(٨) (ص٩٥) حيث جعل المنع شاملًا للحالتين المتقدم ذكرهما.

(٩) في (س)، (ص)، (ك)، (ع): «وفيه».

(١٠) لأنه يجوز: عجبت مما زيدًا ضربت، تريد: مما ضربت زيدًا، قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ١٩٠): «ويمكن أن يقال: لا يجوز ذلك؛ لأن دام الناقصة لا تتصرف ولا تستعمل إلا ماضية كما سبق، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله نحو: فعل التعجب، ويمكن أن يقال: يجوز ذلك لأن منع التصرف في دام ليس بخصوصية دام بل كل فعل وقع صلة لما الظرفية لا يكون إلا ماضي اللفظ نحو: لا أصحبك ما لاح لله بارق، فعدم التصرف فيها إنما كان لكونها وقعت صلة =

والذي يَظْهَرُ أنه لا يَمْتَنِعُ تقديمُ خبرِ (دامَ) [على دامَ][١] وحدَها، فتقولُ: (لا أَصْحَبُكَ ما قائمًا دامَ زيدٌ)، [كما تقولُ][٢]: (لا أَصْحَبُكَ ما زيدًا[٣] كَلَّمتَ)[٤].

[ص][١٤٩] كذاكَ سَبْقُ خَبَرِ (مَا) النَّافِيَهْ[٥] فَجِئْ بِهَا مَتْلُوَّةً لا تَالِيَهْ[٦]

[ش] يعني: أنه لا يَجُوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ الخبرُ على ما[٧] النافيةِ[٨]، ويَدْخُلُ تحتَ هذا قِسمانِ:

= لما التوقيتية، فصار ذلك فيها لا لكونها وضعت على منع التصرف بل لأجل ما».
ويرى الشاطبي (٢/١٥٨) أن عدم تصرّف (ما دام) طارئٌ عليها، ولذلك لم يؤثر فيها عدم التصرّف سَلْبَ الدلالة على الزمان.

(١) ذكر في (ع) أنها في نسخة: «عليها». (٢) في (ك): «كقولك».

(٣) في (س): «دام زيدًا»، (ص): «زيدًا دام».

(٤) قال المرادي: قال الفاكهي: «ولا على دام وحدها لعدم تصرفها، ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته، وظاهر كلام الألفية كالشرح أن هذا مجمع عليه أيضًا قال المرادي: وفيه نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعًا باتفاق...». «توضيح المقاصد» (١/١٤٤).

(٥) هذا يوهم أن هذا المنع مجمع عليه؛ لأنه تشبيه بالمجمع عليه، قال الإسقاطي (ق٤٧/أ): «إنما أراد أصل المنع دون وصفه».

(٦) تكرار لما تقدم، وفَضْلٌ غير محتاج إليه؛ لأن قوله: (كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرِ مَا النافِيَهْ)، معناه: لا يجوزُ أن تكون ما تاليةً؛ بل متلوّةٌ؛ أي: يمتنع تقديمُ الخبر على ما. ومن عادة الناظم ـ رحمه الله تعالى ـ أن لا يأتي في هذا النظم بحشو ولا تكرار.
فالجواب: أنه حكى أوّلًا في دام الإجماع على منع تقديم خبرها عليها، ثم أراد أن يحيل على حكم المنع ولا يكرّره فقال: كذاك كذا وكذا، وإيثارًا للاختصار، لكن لما عارضه فيه الإشكال الأول وهو إيهام الإجماع على المنع، وهو غير صحيح، عَيّن ما أحال عليه بقوله: (فَجِئْ بِها مَتْلُوّةً لَا تَالِيَهْ) تنبيهًا على أن الإحالة على ما تقدّم، ليست على منع التقديم خاصّةً، (فَجِئْ بها مَتْلُوّةً لَا تَالِيَهْ)، كما فعلت ذلك في (دام).
«المقاصد الشافية» (٢/١٦٧).

(٧) مثلها همزة الاستفهام وكذا (إن) النافية عند الرضي وجعل السيوطي (إن) كـ(لا).
«حاشية الصبان» (١/٢٣٣).

(٨) لأن (ما) لها صدر الكلام، فلا يجوز أن يقال: (فاضلًا ما كان زيد)، =

قائمًا)، فلا تقولُ: (قائمًا ما كانَ زيدٌ)، وأجازَه بَعْضُهم[1][2].

ومفهومُ كلامِهِ أنه إذا كانَ النفيُ بغيرِ (ما) يَجُوزُ التقديمُ، فتقولُ: (قائمًا لم يَزَلْ زيدٌ، ومُنْطَلِقًا لم يَكُنْ عمرٌو)، ومَنَعَهُما[3] بعضُهم[4].

ومفهومُ كلامِهِ أيضًا جوازُ تقديمِ [الخبرِ على الفعلِ][5] وَحْدَهُ إذا كانَ النفيُ بـ(ما)، نحوُ: (ما قائمًا زالَ زيدٌ)، [و(ما قائمًا كانَ زيدٌ)، ومَنَعَه بعضُهم][6]. (واللهُ تعالى أعلم)[7].

---

(١) (م) أصلُ هَذَا الخلافِ مبنيٌّ عَلَى خلافٍ آخرَ، وهو: هل تَسْتَوْجِبُ (ما) النافيةُ أنْ تكونَ فِي صدرِ الكلامِ؟ [«شرح الكافية» (١/ ٣٩٧)] ذَهَبَ جمهورُ البصريينَ إِلَى أنها لا تَسْتَوْجِبُ التصديرَ؛ وَعَلَى هَذَا أَجازُوا أنْ يَتَقَدَّمَ خَبَرُ الناسخِ المنفيِّ بها عليها مُطْلَقًا، وَوَافَقَهُم ابنُ كَيْسَانَ والنَّحَّاسُ عَلَى جوازِ تقديمِ خبرِ الناسخِ عليها إذا كَانَ من النواسخِ التي يُشْتَرَطُ فيها النفيُ؛ لأنَّ نَفْيَها حينَئِذٍ إيجابٌ، فكأنه لم يَكُنْ، بخلافِ النوعِ الثاني (م).

(٢) هم الكوفيون إلا الفراء؛ بناء على أنها لا تستحق التصدير، قياسًا على أخواتها. انظر: «شرح الكافية» للرضي (٤/ ١٩٩)، و«الارتشاف» (٣/ ١١٧١)، و«التصريح» (١/ ١٨٩).

(٣) في (ك)، (ع): «ومنعها»، وذكر في حاشية (ع) أنها في نسخة كالمثبت.

(٤) (م) ذَكَرَ ابنُ مالِكٍ فِي (شرحِ التسهيلِ) [(١/ ٣٥١)] أن الَّذِي مَنَعَ ذلك هو الفَرَّاءُ، وهذا المَنْعُ مَرْدُودٌ بقولِ الشاعرِ:

مَـهْ عَـاذِلِـي فَـهَـائِـمًـا لَـنْ أَبْـرَحَـا ... بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

وقالَ ابنُ مالكٍ فِي «شرحِ الكافيةِ الشافيةِ» [(١/ ٣٩٨)]: إنَّ ذَلِكَ جائزٌ عندَ الجميعِ (م).

* هكذا قال رَحِمَهُ اللهُ، وما في «شرح التسهيل» [(١/ ٣٥١)] من منع الفراء إنما هو للنفي بـ(ما) لا للنفي بغيرها، فلا خلاف بين الكتابين.

(٥) في (ك): «الفعل على الخبر»، ووضع عليها علامة الإبدال.

(٦) مكانها في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «ومنعها بعضهم، وما قائمًا كان زيد». وزاد في (س)، (ح)، (ع): [بحاشيتها مصححًا]: «وفهم منه أيضًا جواز تقديمه على الفعل وحده، فتقول: قائمًا كان زيد، وما قائمًا زال زيد».

(٧) من (ص).

تقديم الخبر

[ص] [١٥٠] ومَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ (لَيْسَ) اصْطُفِي   وذو تَمَامٍ ما بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

[١٥٠] وما سِوَاهُ نَاقِصٌ، والنَّقْصُ فِي   (فَتِئَ، لَيْسَ، زالَ) دائمًا[١] قُفِي[٢]

زال تأتي تامة وناقصة

(١) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٢/ ١٨٥): «وليس فما قاله فيهما صحيح.
وأما زال فإنها على وجهين:
أحدهما: أن يكون مضارعها يزول أو يَزِيلُ، وهذا لم يتكلم فيه الناظم، فإنهما لا يستعملان على النقص؛ بل تقول: زال الشيء يَزِيله زيلًا: إذا مَيّزه منه وفَرّقه. ويقال: أزلتُه فلم يَنْزَلْ - على يَنْفَعِل -. فهذان على فَعَلَ بفعُلُ، وفَعَل يَفْعِلُ، لا يكونان ناقصين.
والثاني: الذي على فَعِل يَفْعَل، وهو الذي قصد ذكره، والذي لا يستعملُ عنده إلا ناقصًا.
فإن قيل: كيف زعم ذلك وقال: إن النقص فيها دائمًا قُفِي - أي: تُبِّعَ، يقال: قفوت أثَرَه؛ أي: تبعتُه - فالمعنى: أن السماع تُتِبّع فوجد كذلك، ونحن نجد الأمر بخلاف ما قال، ففي الحماسة من قولِ عبد الله بن ثعلبةَ الحنَفِي:

لِكُلِّ أُنَاسٍ مَقْبَرٌ بِفِنَائِهِمْ   فَهُمْ يَنْقُصُونَ والقُبُورُ تَزِيدُ

وَمَا إِن يَزَالُ رَسْمُ دَارٍ قَدَ اخْلَقَتْ   وَبَيتٌ لِمَيْتٍ بِالفِنَاءِ جَدِيدُ

فيزالُ - هنا - لا خَبَر له، والكلام قد تَمّ. وكذلك قولُ الآخر، أنشده المؤلف:

وَلَا يَزَالُ وَهْوَ أَلْيَسُ

كأنّه قال: ولا يبرحُ في هذه الحال. فقد وُجِدت زال - التي على فَعِل يَفْعَلُ - تامةٌ لغوًا؟
فالجوابُ: أن هذا محتمل للنقصان على حذف الخبر، أما بيت الحماسة فإنّ ابن خروف حمله على أن الخبر محذوف دلّ عليه المجرور المتقدم، وأراد: وَمَا إنْ يزالُ بِها رسمُ دارٍ. وأعادَ الضميرَ على البلدةِ أو البقية.
وأما البيت الآخر فقد تأوّله المؤلف على حذف الخبر كذلك، فانظر فيه في الشرح.
وإذا كان ذلك يحتملُ النقصانَ لم يثبت التمام إلا بأمرٍ بيِّن وشاهدٍ ظاهرٍ، وإلا فالأصلُ الرجوعُ إلى ما ثبت وهو النقصان؛ فلذلك جَزَم الناظم بلزوم النقص وأكّده تنبيهًا على أنّ ما يُتوهّمُ فيه التمامُ ليس بمتعيّن له، وعلى أن ما أجازه الفارسي في «الحلبيّات» من وُقوعِ زال تامّةَ لا يثبتُ.
ولما عيّن للاختصاص بالنقصان هذه الأفعال الثلاثة، دَلّ على أنّ ما عداها قد يأتي تامًّا، وذلك صحيح».

(٢) (م) **تقديرُ البيتِ:** وَمَا سِوَى ذي التمامِ ناقصٌ، والنقصُ قُفِيَ - أي: اتُّبِعَ - حالَ =

[ش] اخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ في جوازِ تقديمِ خبرِ (ليسَ) عليها[١]؛ فذَهَبَ الكُوفِيُّونَ[٢] والمُبَرِّدُ[٣] والزَّجَّاجُ[٤] وابنُ السَّرَّاجِ[٥] وأكثرُ المتأخِّرِينَ، ومِنهم المصنِّفُ[٦] - إلى المَنْعِ[٧].

وذَهَبَ أبو عليٍّ الفارسِيُّ[٨][٩] وابنُ بَرْهَانَ[١٠] إلى الجوازِ، فتقولُ: (قائمًا ليسَ زيدٌ).

= كونِه مستمِرًّا فِي فَتِئَ، وليسَ، وزالَ (م).

(١) محل الخلاف في غير الاستثناء أما فيه فلا يتقدم خبرها إجماعًا، ومثلها لا يكون.
«الخضري» (١/ ١١٣).

(٢) انظر: «أسرار العربية» (ص٥٨)، و«الإنصاف» (١/ ١٣٠).

(٣) حكاه عنه أبو الفتح في «الخصائص» (١/ ١٨٨)، وابنُ الأنباري في «الإنصاف» (١/ ١٣٠).

(٤) في «مجالس العلماء» (ص٣). (٥) في «الأصول» (١/ ١٤٧).

(٦) في «شرح التسهيل» (١/ ٣٥١).

(٧) قال أبو البركات ابن الأنباري في «أسرار العربية» (ص١١٧): «والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون؛ لأن (ليس) فعل لا يتصرف، والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرِّفًا في نفسه، وإذا لم يكن متصرِّفًا في نفسه، لم يتصرف عمله، وأمَّا قولهم: إنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها؛ جاز تقديم خبرها عليها ففاسد؛ لأنَّ تقديم خبرها على اسمها، لا يخرجه عن كونه متأخرًا عنه، وتقديم خبرها عليها، يوجب كونه متقدمًا عليها، وليس من ضرورة أن يعمل الفعل في ما بعده، يجب أن يعمل في ما قبله؛ ثم نقول: إنما جاز تقديم خبرها على اسمها؛ لأنها أضعف من (كان) لأنها تتصرف، ويجوز تقديم خبرها عليها، وأقوى من (ما) لأنها حرف، ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فجعل لها منزلة بين المنزلتين، فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها، لتنحطّ عن درجة (كان) وجوزوا تقديم خبرها على اسمها؛ لترتفع عن درجة (ما)».

(٨) ليس في (ك)، وأصل (ع)، وكتبها بخط مغاير بين السطرين في (ع).

(٩) فِي «الإيضاح» (ص١٠١)، وهو خلافُ ما اختاره «الحلبيات» (ص٢٨٠) من المنع.

(١٠) في «شرح اللمع» (ص٥٨ - ٥٩).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

واخْتَلَفَ [النقلُ[1] عن][2] سِيبَوَيْهِ؛ فَنَسَبَ قومٌ إليه الجوازَ، وقومٌ المنعَ[3]، ولم يَرِدْ مِن لِسانِ العربِ تَقَدُّمُ[4] خبرِها عليها، [وإنما وَرَدَ مِن لِسانِهم (ما ظاهِرُه)[5] تَقَدُّمُ[6] معمولِ[7] خبرِها عليها][8]؛ كقولِهِ[9] تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

وبهذا اسْتَدَلَّ مَن أجازَ تقديمَ[10] خبرِها عليها، وتقريرُه أنَّ (يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) معمولُ الخبرِ الذي هو (مصروفًا)[11]، وقد تَقَدَّمَ على (ليسَ)، قالَ: ولا يَتَقَدَّمُ المعمولُ إلَّا حيثُ يَتَقَدَّمُ العامِلُ[12](*).

---

(١) ليس في (ك)، (ع)، لكن كتبت بخط مغاير بحاشية (ع) الفوقية.

(٢) في (س)، (ك): «على»، ثم ضرب عليها في (س)، وصححها كالمثبت، وكتب كلمة «النقل» بالحاشية.

(٣) قال ابن الأنباريُّ في «الإنصاف» (١/ ١٣٠): «زعم بعضهم أنه مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نصٌّ»، وبنحوه قال عبد القاهر الجرجاني في «المقتصد» (١/ ٤٠٩).

(٤) في (ك)، (ع): «تقديم»، والذي في (ص)، (ح): «ما ظاهره تقدم».

(٥) ليس في (ص)، (ح). (٦) في (ك)، (ع): «تقديم».

(٧) ليس في (ك)، وألحقت بالحاشية.

(٨) ثابتة في (س)، لكن مضروب عليها! (٩) في (ص): «ومنه قوله».

(١٠) في (ك): «تقدم».

(١١) في (ع): «مصروف»، والذي في (ك): «مصرف»!.

(١٢) وأجاب أصحاب مذهب المنع عن قوله: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ بأجوبة:

أحدها: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أما زيدًا فاضرب، وعمرًا لا تهن، وحقك لن أضيع، فكما لم يلزم من تقديم معمول الفعل بعد (أما) تقديم الفعل، ولا من تقديم معمول المجزوم والمنصوب على (لا) و(لن) تقديمهما عليهما، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر ليس تقديم الخبر.

الثاني: أن يُنصب ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ بفعل مضمر لأن قبله ﴿مَا يَحْبِسُهُ﴾، فـ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ جواب، كأنه قيل: يعرفون يوم يأتيهم، و﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾ جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة.

الثالث: أن يكون ﴿يَوْمَ﴾ مبتدأ بني لإضافته إلى الجملة، فذلك سائغ مع المضارع =

وقولُه: (وذو تَمامٍ...) إلى آخرِهِ[1] معناه: أن هذه الأفعالَ انْقَسَمَتْ إلى قِسميْنِ:

= كسوغه مع الماضي، وللاحتجاج على بناء المضاف إلى المضارع موضع آخر.
الرابع: أنا نُسلم انتصاب ﴿يَوْمَ﴾ بـ﴿مَصْرُوفًا﴾ لأن الظروف يُتوسع فيها ما لا يُتوسع في غيرها، ولذلك جاز: ما غدًا زيد ذاهبًا، ولم يجز: ما طعامك زيد آكلًا، وجاز: أغدًا تقول زيدًا منطلقًا؟ ولم يجز: أأنت تقول زيدًا منطلقًا؟
انظر: «شرح التسهيل» (١/ ٣٥٤)، و«التذييل والتكميل» (٤/ ١٨١)، و«تمهيد القواعد» (٣/ ١١٢٤).

(*) (م) هذه القاعدةُ لَيْسَتْ مُطَّرِدَةً تمامَ الاطِّرَادِ، وَإِنْ كَانَ العلماءُ قد اتَّخَذُوها دليلًا فِي كثيرٍ من المواطِنِ، وجَعَلُوها كالشيءِ المسلَّمِ بِهِ الَّذِي لا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ النقضُ، ونحنُ نَذْكُرُ لكَ عِدَّةَ مواضِعَ أَجَازُوا فيها تقديمَ المعمولِ، ولم يُجِيزُوا فيها تقدُّمَ العَامِلِ:
الموضِعُ الأَوَّلُ: إذا كَانَ خَبَرُ المُبْتَدَأ فعلًا، لم يُجِزِ البصريونَ تقديمَه عَلَى المُبْتَدَأ؛ لئلَّا يَلْتَبِسَ المُبْتَدَأُ بالفاعِلِ، فلا يقولونَ: (ضَرَبَ زيدٌ) عَلَى أن يَكُونَ فِي ضرَبَ ضَمِيرٌ مستترٌ، وجملتُه خبرٌ مُقَدَّمٌ، لكِنْ أجازوا تقديمَ معمولِ هَذَا الخَبَرِ عَلَى مبتدئِه فِي نحوِ: (عمرٌو ضَرَبَ زيدًا) فيقولون: (زيدًا عمرٌو ضَرَبَ).
الموضِعُ الثاني: خَبَرُ إنَّ - إنْ لم يَكُنْ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا - لم يُجِيزُوا تقديمَه عَلَى اسمِها، فلا يقولونَ: (إنَّ جالسٌ زيدًا)، وأجازوا تقديمَ معمولِهِ عَلَى الاسمِ، فيقولون: (إنَّ عندكَ زيدًا جالسٌ).
الموضِعُ الثالثُ: الفعلُ المنفيُّ بلم أو لنْ - نحوُ: (لم أَضْرِبْ، ولنْ أَضْرِبَ) - لم يُجِيزُوا تقديمَه عَلَى النفيِ، وأجازوا تقديمَ معمولِه عليه، نحوُ: (زيدًا لنْ أَضْرِبَ، وعَمْرًا لم أُصَاحِبْ).
الموضِعُ الرابعُ: الفعلُ الواقعُ بعدَ إمَّا الشرطيَّةِ لم يُجِيزُوا إيلاءَهُ لإمَّا، وأجازوا إيلاءَ معمولِه لها، نحوُ قولِهِ تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ [الضحى: ٩].
والغَرَضُ من القاعدةِ التي أَصْلُها هَذَا المستنَدُ: أنَّ الغالبَ والكثيرَ والأَصْلَ هو ألَّا يَتَقَدَّمَ المعمولُ إلَّا حَيْثُ يجوزُ أنْ يَتَقَدَّمَ العامِلُ فيه، فلا يَضُرُّ أنْ يجوزَ تقديمُ المعمولِ فِي بعضِ الأبوابِ لنُكْتَةٍ خاصَّةٍ بِهِ حَيْثُ لا يَتَقَدَّمَ عامِلُه، ولكلِّ موضعٍ من المواضعِ الأربعةِ نُكتةٌ لا تَتَّسِعُ هذه العُجَالَةُ لِشَرْحِها (م).

(١) فيه إشارة إلى أن التمام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان الافتقار إلى المنصوب أيضًا فتسمية هذه الأفعال ناقصة لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين، وقيل: لنقصانها عنها بتجردها من الحدث. قال المحققون كالرضى؛ أي: من الحدث =

أحدُهما: ما يكونُ تامًّا وناقصًا.

والثاني: ما لا يكونُ إلَّا ناقصًا، والمرادُ بالتامِّ ما يَكْتَفِي بمرفوعِه، وبالناقِصِ ما[1] لا يَكْتَفِي بمرفوعِه؛ بل يَحْتَاجُ معَه إلى منصوبٍ[2]، وكلُّ هذه الأفعالِ يَجُوزُ أنْ تُسْتَعْمَلَ تامَّةً إلَّا (فَتِئَ) و(زالَ) التي مضارِعُها يَزَالُ، لا التي مُضَارِعُها يَزُولُ؛ فإنَّها تامَّةٌ، نحوُ: (زالَتِ الشمسُ)، و(ليسَ)؛ فإنَّها لا تُسْتَعْمَلُ[3] إلَّا ناقصةً[4].

= المقيد لأن الدال عليه هو الخبر أما هي فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر حتى (ليس) وحدثُها الانتفاء، فإذا قلت: كان زيد قائمًا أو ليس قائمًا فكأنك قلت في الأول حصل شيء لزيد حصل القيام، وفي الثاني انتفى شيء عن زيد انتفى القيام فيكون في الكلام إجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل في الظرف.

وقيل: لا تدل على الحدث أصلًا بل هي لنسبة الحدث الدال عليه خبرها إلى مرفوعها وزمانه وممن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول كثير من علماء المعاني المسند في باب كان هو الخبر وكان قيد له، ولقول المنطقيين إن كان رابطه يربط بها المحمول بالموضوع فلا تعمل في الظرف وهو مشكل عندي فيما له مصدر إذ لا معنى للمصدر إلا الحدث اللَّهُمَّ إلا أن يكون أصحاب هذا القول ينكرون مجيء مصدر لشيء منها، ثم رأيته مسطورًا، لكن يَرُدُّ الإنكارَ:

وكـونـك إيـاه عـلـيـك يـسـيـر

إلا أن يدعي أنه مصدر التامة وأن التقدير وكونك تفعله؛ أي: المذكور قبل من البذل والحلم، على أن الجملة حال فلما حذف الفعل انفصل الضمير وشمل تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل لعدم توقف الفعل المتعدي على المفعول.

واعلم أن أقرب ما قيل في لأضربنه كائنًا ما كان أن (ما) نكرة خبر كائنًا واسمها الضمير المستتر فيها وكان تامة صفة لما أي لأضربنه حالة كونه كائنًا شيئًا كان؛ أي: كائنًا أي شيء وجد؛ قاله الصبان (١/١٣٥).

(١) في (ص): «بما».

(٢) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «المنصوب».

(٣) في (ص)، (ح): «تكون»، وذكر في حاشية (ع) أنها في نسخة كذلك.

(٤) وتتم كان بأن يراد بها معنى ثبت، **وثبوت كل شيء بحسبه**، فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو: كان الله ولا شيء معه. وتارة يعبر عنه بحَدَث، كقوله:

إذا كـان الـشـتـاءُ فـأدْفِـئـونـي فـإنّ الـشـيـخَ يُـهـرِمـه الـشـتـاءُ =

المعاني لبن تتأتى بأركانه واخواتها تامة

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

أمثلة لمجيء هذه الأفعال تامة

ومثالُ التامِّ قولُه تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[1] [البقرة: ٢٨٠]؛ أي: إنْ[2] وُجِدَ ذو عُسْرَةٍ، وقولُه تعالى: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧]، وقولُه تعالى: ﴿فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧].

= وتارة يعبر عنه بحضر كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وتارة يعبر عنه بقدر أو وَقَع نحو: ما شاء الله كان.

وتتم (كان) أيضًا بأن يراد بها معنى (كفل)، فتتعدى بـ(على)، ومصدرها كِيانة.

وتتم (كان) أيضًا مرادًا بها معنى (غزل)، ذكر ذلك أبو محمد البطليوسي.

وتتم (توالي كان) الثلاث وهن: أضحى وأصبح وأمسى، بأن يراد بهن الدخول في الضحى والصباح والمُسْي، كقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ۝١٧﴾ [الروم: ١٧]، وكقول الشاعر:

ومِنْ فَعَلاتي أنني أُحْسِنُ القِرَى ... إذا الليلةُ الشهباءُ أضْحَى جليدها

وتتم (ظل) بأن يراد بها معنى (دام) أو (طال).

وتتم (بات) في قولهم: (بات بالقوم)، أو (بات القومَ إذا نزل بهم ليلًا)، فتستعمل متعدية بالباء وبنفسها.

وتتم (صار) بأن يراد بها معنى (رجع) فتتعدى بـ(إلى)، أو معنى (ضم) أو (قطع) فتتعدى بنفسها إلى مفعول واحد.

وتتم (دام) بأن يراد بها معنى (بقي)، كقوله تعالى: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧، ١٠٨] أو (سكن)، ومنه الحديث [«مسند أحمد» (١٠٣٨٥)]: (نَهى أن يُبال في الماء الدائم)؛ أي: الساكن.

وتتم (برح) بأن يراد بها معنى (ذهب)، أو معنى (ظهر)، وقد فسر قولهم: (برح الخفاء)، بالوجهين.

وتتم (وَنِيَ) بأن يراد بها معنى (فتر)، وهو أشهر من استعمالها بمعنى (دام) الناقصة [كذا! وهي إنما تأتي بمعنى (زال) وأخواتها].

وتتم (انفك) بأن تكون مطاوع (فك الخاتم) وغيره إذا فصله، والأسير إذا خلصه. «شرح التسهيل» (١/ ٣٤٢).

(١) بعدها في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

(٢) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «وإن».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

أحكام معمول الخبر

[ص] [١٥٢] ولا يَلِي العَامِلَ مَعْمُولُ الخَبَرْ إلَّا إذا ظَرفًا أتى أو حَرْفَ جَرّ[١]

[ش] يعني: أنه لا [يَجُوزُ أنْ][٢] يَلِيَ (كانَ) وأخَوَاتِها معمولُ خبرِها الذي ليسَ بظرفٍ ولا (جارٍّ ومجرورٍ)[٣]، [وهذا يَشْمَلُ حالَيْنِ:

أحدُهما][٤]: أنْ يَتَقَدَّمَ (معمولُ الخبرِ)[٥] [وحدَه على الاسمِ][٦]، ويكونَ الخبرُ مؤخَّرًا عن الاسمِ، نحوُ: (كانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلًا)، وهذه مُمْتَنِعَةٌ عندَ البَصْرِيِّينَ، وأَجَازَهَا الكُوفِيُّونَ[٧].

الثاني: أنْ يَتَقَدَّمَ المعمولُ والخبرُ على الاسمِ، ويَتَقَدَّمَ المعمولُ على الخبرِ، نحوُ: (كانَ طَعَامَكَ آكِلًا زَيْدٌ)، وهي مُمْتَنِعَةٌ عندَ سِيبَوَيْهِ[٨]، وأَجَازَهَا بعضُ البَصريِّينَ[٩]، ويَخْرُجُ[١٠] من كلامِهِ أنه إذا تَقَدَّمَ الخبرُ

---

(١) (م) تَقْدِيرُهُ: فإنَّه يَلِيهِ، وهذه الجُمْلَةُ كلُّها فِي موضِعِ الاستثناءِ مِن مُسْتَثْنًى منه محذوفٍ، وَهوَ عمومُ الأوقاتِ، وكأنه قالَ: لا يلي معمولَ الخَبَرِ العاملُ فِي وقتٍ مَا من الأوقاتِ إلَّا فِي وقتِ مجيئِه ظرفًا أو حرفَ جرٍّ (م).

(٢) ليس في (ك)، (ع).

(٣) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «مجرور».

(٤) في (ص)، (ح): «ودخل تحت هذا مسألتان: إحداهما». وذكر في حاشية (ع) أنها في نسخة كذلك.

(٥) في (ص)، (ح): «المعمول».

(٦) ليس في (س) (ك)، لكنه كتبها بحاشية (س).

(٧) لأن معمول معمولها في معنى معمولها.
انظر: «الأصول» (١/ ٨٦ ـ ٨٩)، و«المسائل البصريات» (١/ ٤٣٤)، و«شرح التسهيل» (١/ ٣٦٧)، و«المقرب» (١/ ٩٧)، و«شرح ابن الناظم» (ص٩٩)، و«التذييل» (٤/ ١٨١).

(٨) انظر: «الكتاب» (١/ ٧٠ ـ ٧١).

(٩) كابن السراج في «الأصول» (١/ ٨٨).
قال ابن عصفور في «شرح الجمل» (١/ ٣٩٣): «والذي يجيز حجته أنَّ المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، فأنت إذًا إنّما أوليتها الخبر، وهو الصحيح».
تعقبه أبو حيان في «التذييل» (٤/ ٢٣٩) بقوله: «وليس بصحيح لأنه ليس مسموعًا من لسانهم، وإنما أجازها من أجازها بالقياس».

(١٠) في (ص)، (ح): «وخرج».

والمعمولُ على الاسمِ وقُدِّمَ[1] الخبرُ على المعمولِ جَازَتِ المسألةُ[2][3]؛ لأنَّه لم يَلِ[4] (كانَ) معمولُ خَبَرِها، فتقولُ[5]: (كانَ آكِلًا طَعَامَكَ زيدٌ)، [ولا يَمْنَعُها البَصْرِيُّونَ][6][7].

فإنْ كانَ المعمولُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا جازَ إيلاؤُه (كانَ) عندَ

---

(١) في (ص): «وتقدم».

(٢) رسمت في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «المسئلة».

(٣) أي: اتفاقًا، كتقديم المعمول على الفعلِ؛ نحو: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [الأعراف: ١٧٧].

(٤) رسمها في (ع): «يلي»، بإشباع الياء.

(٥) في (ص)، (ح): «نحو».

(٦) في (ص)، (ح)، (ع): «وهذا مذهب البصريين».

(٧) وهذه التراكيب التي تتصور في نحو: (كان زيد آكلًا طعامك)، ملخصة من كلام أبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير:

كان آكلًا طعامك زيد، آكلًا طعامك كان زيد، كان زيد طعامك آكلًا، طعامك كان زيد آكلًا، طعامك كان آكلًا زيد، كان آكلًا زيد طعامك، زيد كان آكلًا طعامك، زيد آكلًا طعامك كان، كل هذا جائز من كل قول.

كان طعامك آكلًا زيد، كان طعامك زيد آكلًا، جائزتان من نقل الكوفيين، وخطأ من قول البصريين.

آكلًا كان زيد طعامك، زيد آكلًا كان طعامك، آكلًا زيد كان طعامك؛ الثلاث جائزة من قول البصريين، وخطأ من قول الكوفيين إلا على كلامين من قول الكسائي.

طعامك آكلًا كان زيد، زيد طعامك آكلًا كان، طعامك آكلًا زيد كان، كل هذه الثلاث جائزة من قول البصريين والكسائي، وخطأ من قول الفراء.

طعامك زيد آكلًا كان جائز من قول البصريين وخطأ من قول الكوفيين.

آكلًا كان طعامك زيد، خطأ من كل قول.

انتهت تراكيب ابن شقير، وفيها كان طعامك آكلًا زيد، وأنها خطأ من قول البصريين، وقد أجازها ابن السراج، والفارسي، وتبعهما أبو بكر بن طلحة، وابن عصفور.

«ارتشاف الضرب» (٣/ ١١٧٣)، وانظر: «التذييل والتكميل» (٤/ ٢٥٢)، و«حاشية الصبان» (١/ ٢٣٧)، و«تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (٣/ ٢٤١).

تراكيب ابن شقير في (كان زيد آكلًا طعامك)

Black plate (438,1)

البصريينَ والكُوفيِّينَ(١)، نحوُ: (كانَ عندَكَ زيدٌ مُقِيمًا، وكانَ فيكَ زيدٌ راغبًا)(٢). (والله أعلم)(٣).

[ص][١٥٣] ومُضمَرَ الشَّأْنِ اسْمًا انوِ إِنْ وَقَعْ   مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ(٤)

تأويل ماخالف قاعدة المعمول

[ش] يعني: أنه إن(٥) وَرَدَ مِن لسانِ العربِ ما ظَاهِرُه أنه وَلِيَ (كانَ) وأَخَوَاتِها معمولُ خبرِها فأَوِّلْهُ على أنَّ (في كانَ)(٦) [ضميرًا مستترًا هو(٧)](٨) ضميرُ الشأنِ(٩)؛ وذلك نحوُ قولِهِ(١٠):

٦٧ - قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ   بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا(١١)

---

(١) انظر: «الأصول» لابن السراج (١/٨٦، ٨٧)، و«شرح التسهيل» (١/٣٦٨)، و«توضيح المقاصد» (١/٣٠٤).
قال ابن أبي الربيع: «ولا أعلم في جَوازِه خلافًا».
«المقاصد الشافية» (٢/١٩٣).

(٢) فأما استجازتهم الفصل بين الفعل والفاعل بالظرف نحو: (كان فيك زيد راغبًا)، وامتناعهم من هذا الفصل بالمفعول، فلأن الظرف قد اتسع في الفصل به ما لم يتسع بغيره؛ ألا ترى أنهم قد فصلوا به بين المضاف والمضاف إليه في الشعر، وفصلوا به بين (إن) واسمها، وبين (كم) ومميزها في قوله:

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى   ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا

فكما فصلوا به في هذه المواضع التي لم يفصل فيها بغيره، كذلك فصلوا بين الفعل وفاعله إذا كان مفعول مفعوله. «المسائل الحلبيات» (ص: ٢٥٨).

(٣) من (ك).

(٤) (م) **تقديرُ البيتِ**: وانوِ مُضمَرَ الشأنِ حالَ كونِه اسمًا لكانَ إنْ وَقَعَ فِي بعضِ الكلامِ مَا يُوهِمُ الأمرَ الَّذِي تَبَيَّنَ امتناعُه، وَهوَ إيلاءُ كَانَ معمولَ خبرِها (م).

(٥) من (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع)، وفي سائرها: «إذا».

(٦) في (ك): «كان في»، ووضع عليها علامة الإبدال.

(٧) في (س): «وهو».   (٨) ليس في (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(٩) اعترض الكوفيون هذا بما سيأتي في حاشية (م) على البيت الآتي من شعر الفرزدق، وهنالك تجد توجيه الاعتراض عند البصريين.

(١٠) هو: الفرزدق في «ديوانه» (ص١٦٢).

(١١) (م) (كانَ) فعلٌ مَاضٍ ناقصٌ، (إيَّاهُمْ) إيَّا: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ عَلَى عامِلِه، وَهوَ عَوَّدَ، =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

= أمَّا روايةُ رَفْعِ (كلُّ)، سواءٌ أكانَتْ: (وَلَيْسَ كلُّ النوَى يُلْقِي المساكِينُ) بياءِ المضارعةِ أم كانَتْ: (وليسَ كلُّ النوَى تُلْقِي المساكينُ) بالتاءِ، فليسَ فعلٌ مَاضٍ ناقصٌ، وكلُّ: اسمُ ليسَ، وكلُّ مُضَافٌ والنوَى: مُضَافٌ إِلَيْهِ، ويُلْقِي أو تُلْقِي: فعلٌ مُضَارِعٌ، والمساكينُ فَاعِلُه، وجملةُ الفِعْلِ والفَاعِلِ فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ ليسَ، ولا شاهدَ فِي هَذَا البيتِ عَلَى هاتيْنِ الروايتيْنِ لِمَا نحنُ فيه، وليسَ فيه إيهامٌ لأمرٍ غيرِ جائزٍ، غيرَ أنَّ الكلامَ يَحْتَاجُ إِلَى تقديمِ ضميرٍ يَرْبُطُ جملةَ خبرِ ليسَ باسمِها، وأصلُ الكلامِ: وليسَ كلُّ النَّوَى يُلْقِيه المساكينُ، أو تُلْقِيهِ المساكينُ.

فإنْ قلتَ: كَيفَ جازَ أنْ يُرْوَى (تُلْقِيهِ المساكينُ) بتأنيثِ الفعلِ، مَعَ أنَّ فاعلَه مذكَّرٌ؛ إذِ المساكينُ جَمْعُ مِسْكِينٍ؟

فالجوابُ عن ذلك: أنَّ المساكينَ جَمْعُ تَكْسِيرٍ، وجَمْعُ التكسيرِ يجوزُ فِي فعلِه التذكيرُ والتأنيثُ بإجماعِ النُّحاةِ؛ بَصْرِيِّهِم وكُوفِيِّهِم، سواءٌ أكانَ مفردُ جَمْعِ التكسيرِ مذكَّرًا أم كَانَ مفردُه مؤنثًا، ومِن وُرُودِ فِعْلِه مؤنثًا، مَعَ أنَّ مفردَه مذكَّرٌ - قولُ اللهِ تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]؛ فإنَّ مفردَ الأعرابِ أَعْرَابِيٌّ.

وأمَّا روايةُ نصبِ كلَّ، والفعلُ (يُلْقِي) بياءِ المضارعةِ، فليسَ: فعلٌ مَاضٍ ناقِصٌ، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، وكلَّ: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِيُلْقِي، وكلَّ مُضَافٌ والنوَى: مُضَافٌ إِلَيْهِ، ويُلْقِي: فعلٌ مُضَارِعٌ، والمساكينُ: فَاعِلُه، والجُمْلَةُ مِن الفِعْلِ والفَاعِلِ فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ ليسَ، ولا يجوزُ فِي البيتِ عَلَى هذه الروايةِ غيرُ هَذَا الوجهِ من الإعرابِ.

نَعْنِي: أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: المساكينُ اسمَ ليسَ مُؤَخَّرًا، ويُلْقِي فعلًا مضارعًا فَاعِلُه ضَمِيرٌ مستترٌ يعُودُ إِلَى المساكينُ، وجملةُ يلقي وفَاعِلُه فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ ليسَ تَقَدَّمَ عَلَى اسمِها، لا يجوزُ ذَلِكَ بَتَّةً.

فإنْ قلتَ: فلِمَ لا يجوزُ أنْ يَكُونَ المضارعُ مسندًا إِلَى ضميرٍ مستترٍ يعُودُ إِلَى المساكينُ إذا رُوِيَ البيتُ: (وليسَ كلَّ النوَى يُلْقِي المساكينُ) بنصبِّ كلَّ؟

فالجوابُ: أنْ نُنَبِّهَكَ إِلَى أنَّ الفعلَ المسنَدَ إِلَى ضميرٍ يعُودُ إِلَى جَمْعِ التكسيرِ لا يجوزُ أنْ يَكُونَ كفعلِ الواحدِ المذكَّرِ، فأنتَ لا تقولُ: الأعرابُ قالَ، ولا تقولُ: المساكينُ يُلْقِي، وإنما يجوزُ فيه حينَئذٍ أنْ يَكُونَ ضميرَ الجماعةِ: فتقولُ: الأعرابُ قالُوا، وتقولُ: المساكينُ يُلْقُونَ، ويَجوزُ فيه أنْ يَكُونَ مثلَ فعلِ الواحدِ المؤنَّثِ، فتقولُ: الأعرابُ قالَتْ، أو تقولُ: المساكينُ أَلْقَتْ أو تُلْقِي، وكذا إذا تَقَدَّمَ الفعلُ =

جواز التذكير والتأنيث
مرجع [illegible]
التكسير

. . . .

= وأُسْنِدَ إِلَى ضميرِ جَمْعِ التكسيرِ المُؤَخَّرِ عنه يَجِبُ أنْ تقولَ: يُلْقُونَ المساكينُ، أو تقولَ: تُلْقُونَ المساكينُ، أو تقولَ: تُلْقِي المساكينُ، فلَمَّا لم يَقُلْ شيئًا من ذلك عَلِمْنَا أنَّهُ أَسْنَدَهُ إِلَى الاسم الظاهرِ بعدَه.

وأما روايةُ نصبِ (كُلَّ)، والفعلُ (تُلْقِي) بالتاءِ الفوقيَّةِ فالكُوفِيُّونَ يُعْرِبُونَها هكذا: كلَّ: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لتُلْقِي، وكلَّ مُضَافٌ والنوَى: مُضَافٌ إِلَيْهِ، وتُلْقِي: فعلٌ مُضَارِعٌ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مستترٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هِيَ يعُودُ إِلَى المساكينُ، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ وفَاعِلِه المستَتِرِ فيه فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ ليسَ تَقَدَّمَ عَلَى اسمِه، والمساكينُ: اسمُ ليسَ تأخَّرَ عن خبرِه، ويَسْتَدِلُّ الكُوفِيُّونَ بهذا البيتِ ـ عَلَى هَذَا الإعرابِ ـ عَلَى أَنَّهُ يجوزُ أنْ يَقَعَ بعدَ ليسَ وأَخَوَاتِها معمولُ خبرِها إذا كَانَ خبرُها مُقَدَّمًا عَلَى اسمِها، كَمَا فِي البيتِ.

والبصريُّونَ يقولونَ: إنَّ هَذَا الإعرابَ غيرُ لازمٍ فِي هَذَا البيتِ؛ وَعَلَى هَذَا لا يَكُونُ البيتُ دليلًا عَلَى مَا زَعَمْتُمْ، والإعرابُ الَّذِي نَرَاهُ هو أنْ يَكُونَ ليسَ فعلًا ماضيًا ناقصًا، واسمُه ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، وكلَّ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِتُلْقِي، والنوَى: مُضَافٌ إِلَيْهِ، وتُلْقِي: فعلٌ مُضَارِعٌ، والمساكينُ: فَاعِلُه، والجُمْلَةُ من الفِعْلِ والفَاعِلِ فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ ليسَ، والتقديرُ: وليسَ (هو؛ أي: الحالُ والشأنُ)، كلَّ النوى تُلْقِي المساكينُ، فلم يَقَعْ بعدَ ليسَ معمولُ خبرِها عندَ التحقيقِ؛ بل الواقِعُ بعدَها هو اسمُها المحذوفُ ومَوْضِعُه بعدَها.

وإذا عَلِمْتَ هَذَا فاعْلَمْ أنَّ ابنَ الناظِمِ قدِ اسْتَشْهَدَ بهذا البيتِ لمذهبِ الكُوفِيِّينَ عَلَى الوجهِ الَّذِي ذَكَرْناه عنهم من الإعرابِ [«شرح ابن الناظم» (ص٩٩)]، فأَنْكَرَ العَيْنِيُّ عليه ذلك [«المقاصد النحوية» (٢/ ٦٣٠)].

وقالَ: وهذا وَهْمٌ منه؛ لأنَّه لو كَانَ المساكينُ اسمَ ليسَ لقالَ: (يُلْقُونَ المساكينُ) كَمَا تقولُ: قاموا الزيدونَ، عَلَى أن الجملةَ من الفِعْلِ وفَاعِلِه خبرٌ مُقَدَّمٌ، والاسمَ بعدَها مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، والبيتُ لم يُرْوَ إِلَّا: (يُلْقِي المساكينُ) بالياءِ التحتيَّةِ، واسمُ ليسَ فِي هَذَا البيتِ ضميرُ الشأنِ عندَ الكُوفِيِّينَ والبصريِّين.اهـ كلامُه بحروفِه.

والعبدُ الضعيفُ غَفَرَ اللهُ لَهُ ولوالديْهِ يَرَى أنَّ فِي كلامِ العَيْنِيِّ هَذَا تَحَامُلًا عَلَى ابنِ الناظمِ لا يُقِرُّه الإنصافُ، وأنَّ فيه خَلَلًا مِن عِدَّةِ وجوهٍ:

الأَوَّلُ: أنَّ قولَه: (والبيتُ لم يُرْوَ إِلَّا: يُلْقِي المساكينُ، بالياءِ التحتيَّةِ) غيرُ صحيحٍ؛ فقد عَلِمْتَ أنَّهُ يُرْوَى بالياءِ التحتيَّةِ والتاءِ الفوقيَّةِ، وهذه عبارةُ الشارحِ العلَّامَةِ تُنَادِي بأنه قد رُوِيَ بالتاءِ، وأن الاستشهادَ بالبيتِ لمذهَبِ الكُوفِيِّينَ إنما =

إنكار العيني على ابن الناظم

إذا قُرِئَ[١] بالتاءِ المثنَّاةِ مِن فوق فيَخْرُجُ البيتانِ على إضمارِ الشأنِ (*)[٢].

والتقديرُ [في الأوَّلِ[٣]][٤]: بما كانَ هو؛ أي: الشأنُ، (فضميرُ

= يَتَّجِهُ عَلَى روايةِ التاءِ، فكانَ عليه أنْ يُمْسِكَ عن تَخْطِئَتِه فِي الروايةِ؛ لأنَّ الروايةَ تَرْجِعُ إِلَى الحفظِ، لا إِلَى العقلِ، ولا شكَّ أنَّهُ اطَّلَعَ عَلَى كلامِ شارِحِنا؛ لأنَّه شَرَحَ شَوَاهِدَه.

الثاني: فِي قولِه: (ولو كَانَ المساكينُ اسمَ ليسَ لقالَ: يُلْقُونَ المساكينُ)، ليسَ بصوابٍ؛ إذ لا يَلْزَمُ عَلَى كونِ المساكينُ اسمَ ليسَ أنْ يقولَ الشاعرُ: يُلْقُونَ المساكينُ؛ بل يجوزُ له أنْ يقولَ ذلك، وَإِنْ يقولَ: تُلْقِي المساكينُ؛ كَمَا بَيَّنَّا لكَ، وقد قالَ العبارةَ الثانيةَ عَلَى روايةِ الجماعةِ من أثباتِ العلماءِ.

الثالثُ: أنَّ تنظيرَه بقَوْلِهِ: (كما تقولُ: قاموا الزيدونَ، عَلَى أن الجملةَ خبرٌ مُقَدَّمٌ، والاسمَ بعدَها مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ) ليسَ تنظيرًا صحيحًا؛ لأنَّ الاسمَ فِي الكلامِ الَّذِي نَظَّرَ بِهِ جَمْعُ مذكَّرٍ سالِمٌ، ومذهَبُ البصريينَ أنَّهُ لا يجوزُ فِي فعلِه إلَّا التذكيرُ، فلم يَتِمَّ له التنظيرُ. واللهُ يَغْفِرُ لنا وله.

ومِن مجموعِ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَه من الكلامِ عَلَى هَذَا البيتِ تَتَبَيَّنُ لكَ خمسةُ أمورٍ:

الأَوَّلُ: أنَّ ثَلاثَ رواياتٍ لا يجوزُ عَلَى كلِّ روايةٍ منها فِي البيتِ إلَّا وجهٌ واحدٌ من وجوهِ الإعرابِ.

الثاني: أنَّهُ لا شاهدَ فِي البيتِ لمذهَبِ الكُوفِيِّينَ عَلَى كلِّ روايةٍ من هذه الرواياتِ الثلاثِ.

الثالثُ: أن استشهادَ الكُوفِيِّينَ بالبيتِ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ لا يجوزُ إلَّا عَلَى الروايةِ الرابعةِ، وَهِيَ: (وليسَ كلَّ النوَى تُلْقِي المساكينُ).

الرابعُ: أنَّ البيتَ يَحْتَمِلُ عَلَى الروايةِ الرابعةِ وَجهًا من الإعرابِ غيرَ مَا أَعْرَبَه عليه الكُوفِيُّونَ.

الخامِسُ: أنَّ استدلالَ الكُوفِيِّينَ بالبيتِ لم يَتِمَّ؛ لأنَّ الدليلَ متى تَطَرَّقَ إِلَيْهِ الاحتمالُ سَقَطَ بِهِ الاستدلالُ، وأنتَ خبيرٌ أنَّ الاستدلالَ والاستشهادَ غيرُ التمثيلِ (م).

(١) في (س)، (ص)، (ع): «قرئ تلقى».
(٢) ما بين العلامتين (* *) ساقط في (ك)، انتقال نظر.
(٣) في (س): «البيت الأول». (٤) ليس في (ك).

الشأنِ)(١) اسمُ كانَ]](٢)(٣)، وعَطِيَّةُ مبتدأٌ، وعَوَّدَ خبرٌ، وإيَّاهم مفعولُ عَوَّدَ، والجملةُ من المبتدأِ وخبرِه خبرُ كانَ، فلم يَفْصِلْ بينَ كانَ واسمِها معمولُ الخبرِ؛ لأنَّ اسمَها مُضْمَرٌ قبلَ المعمولِ(٤).

[والتقديرُ في البيتِ الثاني: وليسَ هو؛ أي: الشأنُ، فضميرُ الشأنِ اسمُ ليسَ(٥)، وكلَّ النَّوَى (منصوبٌ بتُلْقِي)(٦)، وتُلْقِي المساكينُ فعلٌ وفاعلٌ، والمجموعُ(٧) خبرُ ليسَ. هذا بعضُ ما قِيلَ في البيتَيْنِ](٨). (والله أعلم)(٩)

[ص] [١٥٤] وقد(١٠) تُزادُ (كانَ) في حَشْوٍ(١١)؛ كَـ(مَا كَـانَ أَصَـحَّ عِـلْـمَ مَـنْ تَـقَـدَّمَـا!)

زيادة (كان)

---

(١) ليس في (س).

(٢) كتب ما بين المعكوفين المزدوجين في حاشية (س)، وبعده صحّ.

(٣) أي: وجملته صلة ما، والعائد محذوف؛ أي: عودهم به.

(٤) كتب في حاشية (ع) ما نصه: «وأكثر ما يستعمل بلفظ الماضي وشذ بلفظ المضارع».

(٥) أي: لا المساكين لئلا يلزم الفصل المتقدم، ويلزم تقديم الخبر الفعلي على اسم ليس وهو ممتنع فيما يظهر كالمبتدإ والخبر، قال «الخضري»: ولم أر من ذكره هنا لكن سيأتي في أفعاله المقاربة ما يؤيده. خضري (١/ ١١٤).

(٦) في (ص)، (ح): «مفعول ليلقى»، وفي (ع): «مفعول لتلقى».

(٧) ليس في (ص)، (ح)، (ع).

(٨) ما بين المعكوفين ليس في (س)، (ك)، لكن كتب بحاشية (س)، وبعدها صح.

(٩) من (ص).

(١٠) فيه إشارة إلى قلّة وجود الزيادة فيها لكن لما لا ينافي القياس؛ إذ قال: (وَقَدْ تُزَادُ). وهذه العبارة (يطلقها) مريدًا بها القياسَ على قلّةٍ وضعفٍ، كما قال في الضمائر:

تزاد كان مع الكلام بقلة

وَقَـد يُـبِـيـحُ الْـغَـيـبُ فِـيـهِ وَصْلًا ... مـع اخـتـلافٍ مـا

وقال في الابتداء:

.... وَقَـدْ ... يَـجُـوزُ نَـحـو فَـائِـزٌ أُولُـو الـرَّشَـدْ

ومواضع كثيرةٌ من هذا النوع.

«المقاصد الشافية» (٢/ ٢٠١).

(١١) حشْو الكلام: أثناؤه ووسطُه، فهذا عنده من شرط الزيادة، فإذًا لا تزاد في أول =

المراد بحشو الكلام

كانَ على ثلاثةٍ[1] أقسامٍ: أحدُها: الناقِصَةُ، والثانِي: التامَّةُ، وقد تَقَدَّمَ ذِكْرُهما، والثالِثُ: الزَّائدةُ[2]، وهي المقصودةُ بِهذا البيتِ، وقد ذَكَرَ ابنُ عُصْفُورٍ[3] أنها تُزادُ بينَ الشيئيْنِ المتلازمَيْنِ[4]؛ كالمبتدأِ وخبرِه،

= الكلام ولا في آخره. أما أوله فإنه محل الاعتماد، وتقديمُ الشيءِ دليلٌ على الاعتناءِ به، وكان ملغاة في الحكم فلا يصحُّ التقديمُ مع الزيادة، كما لم يصحّ إلغاء ظَنّ وأخواتها مع التقديم، وأما آخر الكلام فإنه معدومُ الاستعمال أيضًا، ولأن الزيادةَ على خلافِ الأصل، فلا تستباحُ في غير مواضعها المعتادة. «المقاصد الشافية» (٢/ ٢٠٠).

(١) ترسم في (ع) ـ على الرسم القديم: «ثلثة».

(٢) أي: أنَّها تجيءُ غير عاملةٍ في معمول، فكأنها ملغاةٌ.
وليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى ألبتَّةَ؛ بل أنها لم يؤت بها للإسناد، وإلا فهي دالة على المضي، ولذلك كثرت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب، لكونه سلب الدلالة على المضي، نحو: ما كان أحسن زيدًا، فـ(كان) زائدة بين المبتدأ وخبره.

(٣) في «شرح الجمل» (١/ ٤١١).

(٤) وزيادتها أنها «لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيئًا أصلًا كما هو مذهب الفارسي والمحققين، ونسب إلى الجمهور وهو الأصح، وذهب جماعة إلى أنها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع إلى مصدرها وهو الكون إن لم يكن ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا، ومعنى زيادتها على هذا [المذهب الثاني] عدم اختلال المعنى بسقوطها.
فكان زائدة على المذهب الأول لا تامة ولا ناقصة، وعلى الثاني تامة.
فقول المصنف: وقد تزاد كان؛ أي: لا بقيد التمام أو النقصان فاعرفه.
ثم هي **باقية على دلالتها على الزمان الماضي** على المشهور ولهذا كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي.
وقال الرضي: لا بل هي لمحض التأكيد فالدالة على الزمن الماضي كما في نحو: ما كان أحسن زيدًا كالزائدة لا زائدة حقيقة، وتبعه حفيد الموضح، وبنى على ذلك أن الحكم بزيادتها بين ما وفعل التعجب فيه تجوز.
وفي كلام شيخنا السيد أنها قد تزاد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد وقد تزاد دالة على الزمان الماضي كما كان أصح إلخ.
ولا تدل على الحدث اتفاقًا على ما أفاده البعض وهو عندي مشكل لأن مقتضى =

معنى مجيء (كان) زائدة

نحوُ: (زيدٌ كانَ قائِمٌ)، والفعلِ ومرفوعِه، نحوُ: (لم يُوجَدْ كانَ مِثْلُكَ)، والصلةِ والموصولِ، نحوُ: (جاءَ الذي كانَ أَكْرَمْتُهُ)، والصفةِ والموصوفِ، نحوُ: (مَرَرْتُ برجلٍ كانَ قائمٍ).

وهذا يُفْهَمُ أيضًا من إطلاقِ قولِ المصنِّفِ: (وقد تُزادُ كانَ في حَشْوٍ)، وإنما تَنْقَاسُ[١] زيادَتُها بينَ (ما) وفعلِ التعجُّبِ[٢][٣]، نحوُ: (ما كانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَن تَقَدَّمَا[٤])[٥]، ولا تُزادُ في غيرِه إلَّا

= القول السابق [المذهب الثاني] أن لها مرفوعًا بل صريحه دلالتها على الحدث إذ لا يسند في الحقيقة من الأفعال إلا الأحداث، فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها فقط فلا تكن من الغافلين. واعلم أن زيادة (كان) كثيرة في نفسها فالتقليل المستفاد من قول الناظم وقد تزاد بالنسبة إلى عدم زيادتها أفاده يس.

فائدة: قال في «المغني»: يجوز في كان من نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧] نقصانها وتمامها وزيادتها وهي أضعفها، والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على زيادة ومنصوب على النقصان إلا إن قدرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوع لأنه خبر المبتدأ.

وكان في: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل: ٥١]، تحتمل الأوجه الثلاثة لكنها على النقصان لا تكون شأنية لأجل الاستفهام وتقديم الخبر لأن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها، وكيف حال على التمام، وخبر لكان على النقصان وللمبتدأ على الزيادة. اهـ. مع زيادة من الشمني. «حاشية الصبان» (١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

(١) في (ص): «ينقاس».

(٢) فتدل على الانقطاع؛ نحو: ما كان أحسن زيدًا.

(٣) وهو: أكثرُ ما تزاد فيها كان، وما سواه دونه، فلذلك مثَّل الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ به.

(٤) في (ك): «تقدم».

(٥) (م) ممَّا وَرَدَ مِن زِيادَتِها بينَ (ما) التعجبيّةِ وفعلِ التعجُّبِ قولُ الشاعِرِ:

لِلَّـهِ دَرُّ أَنُو شَرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ ... ما كَانَ أَعْرَفَهُ بالدُّونِ والسَّفِلِ

ونظيرُه قولُ الحَماسِيِّ (انْظُرْ: «شَرحَ التِّبْرِيزِيِّ» ٣/ ٢٢ بتحقيقِنا):

أبا خَالِدٍ مَا كَانَ أَوْهَى مُصِيبَةً ... أَصَابَتْ مَعَدًّا يومَ أَصْبَحْتَ ثَاوِيَا

وقولُ امرِئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ الكِنْدِيِّ (وهو الشاهدُ رَقْمُ (٢٤٩) الآتي فِي هَذَا الكتابِ): =

شواهد زيادة (كان) بين (ما) وفعل التعجب

سَماعًا[١].

وقد سُمِعَتْ زِيَادَتُها بينَ الفعلِ ومرفوعِه؛ كقولِهِم[٢]: (وَلَدَتْ فاطمةُ بنتُ (الخُرْشُبِ الأَنْمَارِيَّةُ)[٣]: الكَمَلَةَ[٤] [من بني عَبْسٍ][٥]، لم يُوجَدْ كانَ أفضلُ مِنهم)[٦]. [(وقد سُمِعَ)[٧] (*) أيضًا[٨] زيادتُها بينَ الصفةِ والموصوفِ؛ كقولِهِ[٩]:

٦٩ ـ فكيفَ إذا مَرَرْتُ بدارِ قَوْمٍ وجيرانٍ لَنَا كانُوا كِرَامِ[١٠]

= **أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بُكاءً عَلَى عمرٍو وَمَا كَانَ أَصْبَرَا**

إذا قَدَّرْتَ الكلامَ: وَمَا كَانَ أَصْبَرَها. وقولُ عُرْوَةَ بنِ أُذَيْنَةَ:

ما كَانَ أَحْسَنَ فِيكَ العَيْشَ مُؤْتَنِفًا غَضًّا وأَطْيَبَ فِي آصَالِكَ الأُصُلا (م)

(١) ومن ذلك حديث أحمد (١٣٨٣٥)، والنسائي (٣٢٥٠) واللفظ له: عَنْ أَنَسٍ: «أَنَّ امْرَأَةً عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ» فَضَحِكَتِ ابْنَةُ أَنَسٍ، فَقَالَتْ: مَا كَانَ أَقَلَّ حَيَاءَهَا فَقَالَ أَنَسٌ: «هِيَ خَيْرٌ مِنْكِ، عَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ» صحيح.

(٢) (م) قائلُ هَذَا الكلامِ هو قَيْسُ بنُ غَالِبٍ، فِي فاطِمَةَ بنتِ الخُرْشُبِ، من بَنِي أَنْمَارِ بنِ بَغِيضِ بنِ رَيْثِ بنِ غَطَفَانَ، وأولادُها هم: أَنَسُ الفَوَارِسِ، وعَمَارَةُ الوهابُ، وقَيْسُ الحُفَّاظِ، ورَبِيعُ الكامِلُ، وأبوهم زِيادُ العَبْسِيُّ، وَكَانَ كلُّ واحدٍ منهم نادرةَ أقرانِه شجاعةً وبَسالةً ورِفْعَةَ شأنٍ [«المقتضب» (١١٦/٤)] (م).

(٣) في (ص): «الحوشب»، في (ك): «الحرسب»، وفي (ع): «الجوشب».

(٤) في (ك): «الكلمة».

(٥) ليس في (ع)؛ بل في حاشيتها.

(٦) في: «المقتضب» (١١٦/٤)، و«المفصل في صنعة الإعراب» (ص٣٥١)، و«شرح الكافية الشافية» (٧٠/١)، و«ضرائر الشعر» (ص٧٨): «لم يوجد ـ كان ـ مثلُهم»، وقال ابن عصفور: "إلا أن ذلك لا يحسن إلا في الشعر" «ضرائر الشعر» (ص٧٨).

(٧) ما بين القوسين في (س)، (ص)، (ح): «وسمع».

(٨) ليس في (ع).

(٩) هو: الفرزدق في «ديوانه» (ص ص٥٧٩).

(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وجِيرَانٍ لنا كانوا كِرَامِ)** حَيْثُ زِيدَتْ (كانوا) بينَ الصفةِ وَهِيَ قَوْلُهُ: (كرامِ)، والموصوفِ وَهوَ قَوْلُهُ: **(جِيرَانٍ)**، وتقديرُ الكلامِ: وجيرانٍ كِرَامٍ لنا. =

Black plate (448,1)

. . . .

= هذا مُقْتَضَى كلامِ الشارحِ العلَّامَةِ، وَهوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ إمامُ النُّحاةِ سِيبَوَيْهِ، لكِنْ قالَ ابنُ هِشام فِي توضيحِه: إنَّ شرطَ زيادةِ (كانَ) أنْ تكونَ وَحْدَهَا، فلا تُزَادُ مَعَ اسمِها. وَأَنْكَرَ زيادَتَهَا فِي هَذَا البيتِ، وَهوَ تابعٌ فِي هَذَا الكلام لأبي العبَّاسِ مُحَمَّدِ بن يَزِيدَ المُبَرِّدِ؛ فإنَّه منَعَ زيادةَ كَانَ فِي هَذَا البيتِ، عَلَى زَعْمِه أنها إنما تُزادُ مفردةً لا اسمَ لها ولا خبرَ، وخرَّجَ هَذَا البيتَ عَلَى أنَّ قولَه: (لنا) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ خَبَرُ كَانَ مُقَدَّمٌ عليها، وواوُ الجماعةِ المُتَّصِلَةُ بها اسمُها، وغايةُ مَا فِي البابِ أنَّ الشاعرَ فَصَلَ بينَ الصفةِ ومَوْصُوفِها بجملةٍ كاملةٍ من كَانَ واسمِها وخبرِها، وقَدَّمَ خبرَ كَانَ عَلَى اسمِها، وتقديرُ الكلامِ عَلَى هَذَا: وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا.

والذي ذَهَبَ إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ أَوْلَى بالرعايةِ؛ لأنَّ اتِّصالَها باسمِها لا يَمْنَعُ من زيادَتِها، أَلَا تَرَى أنهم يُلْغُونَ (ظَنَنْتَ) متأخِّرَةً ومتوسِّطَةً، ولا يَمْنَعُهم إسنادُها إِلَى اسمِها مِن إلغائِها، ثُمَّ المصيرُ إِلَى تقديمِ خبرِ (كانَ) عليها، والفصلُ بينَ الصفةِ وموصوفِها عُدُولٌ عمَّا هو أصلٌ إِلَى شيءٍ غيرِه.

قالَ سِيبَوَيْهِ: (وقالَ الخليلُ: إنَّ مِن أَفْضَلِهم كَانَ زيدًا، عَلَى إلغاءِ كانَ. وشَبَّهَهُ بقولِ الشاعرِ: وجِيرانٍ لنا كانوا كِرَامِ ❊).اهـ. [«الكتاب» (٢/١٥٣)].

وقالَ الأعلَمُ: «الشاهدُ فيه إلغاءُ كَانَ وزيادتُها توكيدًا وتبيينًا لمعنى المُضِيِّ، والتقديرُ: جِيرَانٍ لنا كِرَامٍ كانوا كذلكَ».اهـ.

هذا، ومن شواهدِ زيادةِ (كانَ) بينَ الصفةِ وموصوفِها ـ من غيرِ أنْ تكونَ متصلةً باسمِها ـ قولُ جابرٍ الكِلَابِيِّ. وانْظُرْ: «مُعْجَمَ البُلدانِ» مادَّةَ: (كتيفة):

وماؤُكُمَا العَذْبُ الَّذِي لو شَرِبْتُهُ ... شِفَاءٌ لِنَفْسٍ كَانَ طَالَ اعْتِلَالُهَا

فإنَّ جملةَ (طالَ اعتلالُها) فِي مَحلِّ جرٍّ صفةٍ لِنَفْسٍ، وقد زادَ بينَهما (كانَ) (م).

ما ذكره رَحِمَهُ اللَّهُ من مذهب المبرد اختاره ابن هشام [«أوضح المسالك» (١/٢٥١)]، ودفعه أحمد بن ولاد فقال: إذا كانت (لنا) من صلة جيران معلقة بها فليس يجوز أن يكون خبرًا لكان، مثال ذلك أنك لو قلت: مررت برجل راغب فينا كان، لم يجز أن تجعل فينا وهو معلق براغب خبرًا عن كان، وكذلك مررت برجل نازل علينا كان فإن جعلت علينا، وفينا، ولنا خبرًا عن كان فهو سوى ذلك المعنى، ولم تكن الرغبة فينا، ولا النزول علينا، ولا المجاورة لنا، وكأنك قلت: مررت برجل راغب ولا تذكر فيمن رغب، ثم قلت: كان فينا كما تقول: كان معنا، وكذلك نازل وما أشبهه مما يقتضي حرفا من الحروف، وكأنه قال في البيت: =

شروط زيادة (كان) من الكلام

شواهد زيادة (كان) بين الصفة وموصوفها

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

وشَذَّ[1] زِيَادَتُها بينَ حرفِ الجرِّ ومجرورِه؛ كقولِه[2]:

٧٠ - سَرَاةُ بَنِي أبي بَكْرٍ تَسَامَى   على كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ[3][4]][5]

وأكثرُ ما تُزَادُ بلفظِ الماضي[6]، (وقد شَذَّتْ)[7] (*)[8] زيادَتُها بلفظِ المضارعِ في قولِ أُمِّ عَقِيلِ بنِ أبي طَالِبٍ[9]:

٧١ - أنتَ تكونُ ماجدٌ نَبِيلُ   إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ[10]

أكثر مجيء (كان) زائدة بلفظ الماضي

بسبب الفصل بين حرف الجر وما جره بـ(كان)

= وجيران، ولم يبين لمن هم جيران، ثم قال: كانوا لنا؛ أي: كانوا نملكهم، وهذا المعنى غير ما ذهب إليه الشاعر، وهو متكلف. «الانتصار لسيبويه على المبرد» (ص١٤٠).

(١) في (ع): «وشذت».

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٥٨٩): «هذا أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد، ولا يعرف إلا من قبله».

(٣) قال ابن جني في «سر صناعة الإعراب» (١/١٨٨): «فإنه إنما جاز الفصل بين حرف الجر وما جره بـ(كان)، من قبل أنها زائدة مؤكدة، فجرى مجرى (ما) المؤكدة في نحو قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، و﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، فلذلك جاز لـ(على) وإن كانت حرفًا جارًّا، أن تتخطى إلى ما بعد كان فتجره، ولا يجوز في قوله: (ككما يؤثفين) أن تكون (ما) مجرورة بالكاف الأولى؛ لأن الكاف الثانية عاملة للجر، وليست (كان) جارة، فتجري مجرى الكاف في كـ(كما)».

(٤) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (على كَانَ المُسَوَّمَةِ)؛ حَيْثُ زادَ (كانَ) بينَ الجارِّ والمجرورِ، ودليلُ زِيَادَتِها أنَّ حَذْفَها لا يُخِلُّ بالمعنى م).

(٥) ما بين المعقوفين ليس في (ع)، وكتب بحاشيتها.

(٦) لتعيين الزمان فيه دون المضارع.

(٧) في (ص): «وشذت»، وفي (س)، ح): «وشذَّ»، لكنه ألحق بها في (س) تاءً، رسمها هكذا: (ة)، لتصبح: «وشذة»، فتأمل.

(٨) ما بين العلامتين (* *) ساقط في (ك).

(٩) قال العيني في «المقاصد» (٢/٦٠١): «قائلته هي أم عقيل بن أبي طالب تقوله وهي ترقصه».
وانظر: «الخزانة» (٩/٢٢٥).

(١٠) (م) الشاهدُ فيه: قولُها: (أنتَ تكونُ ماجدٌ)؛ حَيْثُ زَادَتِ المضارعَ مِن (كانَ) بينَ =

[ص] [١٥٥] ويَحْذِفُونَهَا ويُبْقُونَ الخبرْ   وبعدَ (إنْ، وَلَوْ)[١] كَثيرًا ذَا اشْتَهَرْ

= المُبْتَدَأ وخبره، والثابتُ زيادتُه إنما هو الماضي دونَ المضارعِ؛ لأنَّ الماضِيَ لَمَّا كَانَ مبنيًّا أَشْبَهَ الحرفَ، وقد عَلِمْنَا أنَّ الحروفَ تَقَعُ زائدةً، كالباءِ، وقد زِيدَتِ الباءُ فِي المُبْتَدَأ فِي نحوِ: (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)، وزِيدَتْ فِي خبرِ ليسَ، فِي نحوِ قولِهِ تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، ونحوِ ذلك، فأما المضارعُ فهو مُعْرَبٌ، فلم يُشْبِهِ الحرفَ؛ بل أَشْبَهَ الاسمَ، فتَحَصَّنَ بذلك الشَّبَهِ عن أنْ يُزَادَ، كَمَا أنَّ الأسماءَ لا تُزَادُ إلَّا شُذُوذًا، وهذا إيضاحُ كلامِ الشارحِ وتخريجُ كلامِه وتعليلُه.

والقولُ بزيادةِ (تكونُ) شُذُوذًا فِي هَذَا البيتِ قولُ ابنِ الناظِمِ [«شرح ابن الناظم» (ص١٠٠)، قال: وندر زيادتها بلفظ المضارع]، وابنِ هِشامٍ [«أوضح المسالك» (٢٤٩/١)]، وتَبِعَهُما مَن جاءَ بعدَهما مِن شُرَّاحِ الألفيَّةِ، وهما تابعانِ فِي ذلك لابنِ السيِّدِ وأبي البقاءِ.

ومِمَّا اسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى زيادةِ (تكونُ) بلفظِ المضارعِ قولُ حَسَّانَ بنِ ثَابِتٍ:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِن بيتِ رَأْسٍ   يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وماءُ

رَوَيَاه برفعِ (مِزَاجُها عَسَلٌ وماءُ) عَلَى أنها جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ فِي مَحلِّ رفعِ صفةٍ لسَبيئةٌ، وزَعَمَا أنَّ (يكونُ) زائدةٌ.

والردُّ عَلَى ذلك أنَّ الروايةَ بنصبِ (مِزَاجَها) عَلَى أنَّهُ خَبَرُ يَكُونُ مُقَدَّمًا، ورَفْعِ (عسلٌ وماءُ) عَلَى أنَّهُ اسمُ يَكُونُ مُؤَخَّرٌ، ولئِنْ سَلَّمْنَا روايةَ رَفْعِهما فليسَ يَلْزَمُ عليها زيادةُ يكونُ؛ بل هِيَ عاملةٌ، واسمُها ضميرُ شأنٍ محذوفٌ، وقولُه: (مِزَاجُهَا عسلٌ وماءُ) جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ، وجملةُ المُبْتَدَأ والخَبَرِ فِي مَحلِّ نصبِ خبرِ يكونُ.

وكذلكَ بيتُ الشاهدِ، وليسَتْ (تكونُ) فيه زائدةً؛ بل هِيَ عاملةٌ، واسْمُها ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجُوبًا تَقْدِيرُهُ أنتَ، وخَبَرُها محذوفٌ، والجُمْلَةُ لَا مَحَلَّ لها؛ معترِضَةٌ بينَ المُبْتَدَأ وخبرِه، والتقديرُ: أنتَ ماجدٌ نبيلٌ تكونُه (م).

(١) أي: الشرطيتين لأنهما يطلبان فعلين فيطول الكلام فخفف بالحذف، واختص ذلك بهما لأن (إنْ) أمُّ الأدوات الجازمة، و(لو) أم غير الجازمة كما أن (كان) أم بابها وهم يتوسعون في الأمهات، والغالب كون أن تنويعية كما مثّل [إنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا] ومن غير الغالب:

انْطِقْ بِحَقٍّ وَإنْ مُسْتَخْرِجًا إحَنَا

أي: وإنْ كنت مستخرجًا. =

[ش] تُحْذَفُ (كان) معَ اسمِها ويَبْقَى خَبَرُها[١] كثيرًا بعدَ إنْ؛ كقولِهِ[٢]:

٧٢ ـ قدْ قِيلَ مَا قِيلَ إنْ صِدْقًا وَإنْ كَذِبًا فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذَا قِيلَا؟[٣]

= «التصريح» (١/ ١٩٣)، الإسقاطي (ق٤٨/ب)، «الخضري» (١/ ١١٧).

(١) كقوله: (المرء مجزى بعمله إن خيرٌ فخيرٌ وإن شرٌّ فشرٌّ).

وفي هذه المسألة أربعة أوجه:

أولها: رفعهما على تقدير: إن كان في عمله خير فجزاؤه خير.

ثانيها: نصبهما على تقدير: إن كان عمله خيرًا فهو يجزى خيرًا.

الثالث: نصب الأول ورفع الثاني؛ أي: إن كان عمله خيرًا فجزاؤه خير.

الرابع: عكسه وهو أضعفها؛ لأن فيه حذف كان وخبرها، وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء، وكلاهما نادر، والثالث أرجحها لسلامته منهما، والأوَّلان متوسطان.

وقد حذفت مع معموليها بعد إن الشرطية في قولهم: افعل هذا إن ما لا؛ أي: إنْ كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان، ولا نافية لخبرها المحذوف كاسمها كذا قيل، وجعله المصنف من حذف كان مع اسمها فقط لأن لا جزء من الخبر فكأنه لم يحذف، وقال اللقاني: (ما) زائدة لتأكيد الشرط نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، و(لا) داخلة على فعل الشرط بلا تقدير (كان)؛ أي: إن لا تفعل غيره، والجواب على كل محذوف لدلالة ما قبله، واستحسنه غير واحد لقلة تكلفه لكن ضعفه الروداني بأن ما لا تزاد قبل الشرط المنفي بلا وبأن جواب الشرط لا يحذف إلا إذا كان الشرط ماضيًا. وهو على زعمه مستقبل.

«البديري» (ق٨٣/ب)، «الخضري» (١/ ١١٧).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦١٩): «قائله هو: النعمان بن المنذر بن ماء السماء».

وانظر: «الكتاب» (١/ ٢٦٠)، و«العمدة» لابن رشيق (١/ ٥٢).

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**إنْ صِدْقًا وَإنْ كَذِبًا**)؛ حَيْثُ حَذَفَ (كانَ) معَ اسمِها وأَبْقَى خَبَرَها بعدَ (إنِ) الشرطيَّةِ، وَذَلِكَ كثيرٌ شائعٌ مُسْتَسَاغٌ، ومثلُه قولُ ليلى الأَخْيَلِيَّةِ. انْظُرْه فِي: «أَمَالِي القَالِي» (١/ ٢٤٨)، ثُمَّ انْظُر اعْتِرَاضًا عليه فِي التنبيهِ (٨٨):

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظَالِمًا ـ أبدًا ـ وَإنْ مَظْلُومًا

وقولُ النابغةِ الذُّبْيَانِيِّ:

حَدَبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّهَا إنْ ظَالِمًا فِيهِم وَإنْ مَظْلُومًا

وقولُ ابنِ همامٍ السَّلُولِيِّ: =

التقديرُ[١]: إنْ كانَ المقولُ صِدْقًا، وإنْ كانَ المقولُ كَذِبًا.

وبعد لو[٢][٣] كقولِكَ: (ائْتِنِي بدَابَّةٍ ولو حِمَارًا)؛ أي: و(لو كانَ المَأْتِيُّ[٤] به حِمَارًا)[٥].

وقد شَذَّ حَذْفُها بعدَ لَدُنْ[٦]؛ كقولِهِ[٧]:

= وأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيهِ الشُّهُو ... دُ إِنْ عَاذِرًا لِي وَإِنْ تَارِكَا

وكذا يَكْثُرُ حَذْفُها معَ اسمِها بعدَ (لو)؛ كَمَا قَرَّرَهُ الشارحُ العلَّامَةُ، وعليه قولُ الشاعرِ:

لا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ ولو مَلِكًا ... جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ والجَبَلُ

أصلُ الكلامِ: ولو كَانَ البَاغِي مَلِكًا، فحَذَفَ كَانَ واسمَها وأبقى خَبَرَها (م).

(١) في (ص): «تقديره».

(٢) (م) ومِن ذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي الحديثِ مِن قولِ رسولِ اللهِ ﷺ: [البخاري (٥١٣٥)]: «التَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ». التقديرُ: ولو كَانَ مُلْتَمَسُكَ خاتمًا من حديدٍ، والبيتُ الَّذِي أَنْشَدْنَاهُ فِي آخِرِ شرحِ الشاهدِ رَقْم (٧٢) (م).

(٣) قال أبو حيان: شرطها اندراج ما بعدها فيما قبلها لا أعلى منه، ولا أعم، كمثال الشارح: [ائْتِنِي بدَابَّةٍ ولو حِمَارًا] ونحوه: ألا طعامَ ولو تمرًا.
ورُدَّ بقولهم: ألا حشفَ ولو تمرًا.
وقوله:

لَا يَأْمَنِ الدَّهرَ ذو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا ... جُنُودَهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهلُ والْوَعْرُ

فإن الملك أعلى مما قبله، والتمر أعم من الحشف.
«التصريح» (١/١٩٣)، الإسقاطي (ق٤٨/ب)، «الخضري» (١/١١٧).

(٤) في (ك): «المؤتى».

(٥) ولو رفعتَ وقلت: (ولو حمارٌ)، لكان جائزًا حسنًا على تقدير: (ولو وقع حمارٌ). ولو خفضتَ (الحمار) لجاز أيضًا على تقدير الباء، كأنّك قلت: (ولو أتيتني بحمارٍ). وهو ضعيفٌ؛ لأنّك تُضْمِر فعلًا والباء. وكلّما كثُر الإضمارُ كان أضعف. ومثله: (ادْفَع الشرّ، ولو إصْبَعًا)، نصبتَ (إصبعًا) على معنى: ولو كان الدَّفْعُ إصبعًا؛ أي: قَدْرَ إصبع؛ يعني: يسيرًا.
«شرح المفصل» (٢/٨٩).

(٦) في (ك): «لكن»!

(٧) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/٦١٠): «هذا تقوله العرب فيما بينهم مثل المثل، أنشده سيبويه في كتابه».

شرط حذف (كان) بعد (لولا)

مِن[لَدُ[1] شَوْلًا][2] فإِلَى إتْلائِهَا[3]

التقديرُ: مِن [(لَدُ أنْ[4])[5] كانَتْ هي[6] شَوْلًا][7]. (والله ﷻ أعلى وأعلم)[8].

[ص١٥٦] وبعدَ[9] (أنْ) تَعْوِيضُ (ما) عنها ارْتُكِبْ[10] كمِثْلِ (أمَّا أنتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ)

(١) في (ص): «لدن».   (٢) في (ك): «يد شلا»!

(٣) (م) وَهوَ من شواهدِ سِيبَوَيْهِ (١/ ١٣٤) ولم يَتَعَرَّضْ أحدٌ مِن شُرَّاحِهِ إِلَى نِسْبَتِه لقائِلِه بشيءٍ.

الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(مِنْ لَدُ شَوْلًا)**؛ حَيْثُ حَذَفَ (كانَ) واسمَها وأبْقَى خَبَرَها وَهوَ: (شَوْلًا) بعدَ لَدُ، وهذا شاذٌّ؛ لأنَّه إنما يَكْثُرُ هَذَا الحذفُ بعدَ (إنْ ولو) كَمَا سبَقَ، هَذَا بيانُ كلامِ الشارحِ العلَّامَةِ وأكثرِ النَّحْوِيِّينَ، وَهوَ المستفادُ من ظاهرِ كلامِ سِيبَوَيْهِ.

وفي الكلامِ توجيهٌ آخَرُ، وَهوَ أنْ يَكُونَ قولُهم: (شَوْلًا) مَفْعُولًا مُطْلَقًا لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (مِن لَدُ شَالَتِ الناقةُ شَوْلًا).

وبعضُ النحويينَ يَذْكُرُ فيه إعرابًا ثالثًا، وَهوَ أنْ يَكُونَ نَصْبُ (شَوْلًا) عَلَى التمييزِ أو التشبيهِ بالمفعولِ به، كَمَا يَنْتَصِبُ لفظُ (غُدْوَةً) بعدَ (لَدُنْ).

وَعَلَى هذين التوجيهيْنِ لا يَكُونُ فِي الكلامِ شاهدٌ لِمَا نحنُ فيه، وراجِعْ هذه المسألةَ وشرحَ هَذَا الشاهدِ فِي شرحِنا عَلَى شَرحِ أبي الحسنِ الأَشْمُونِيِّ فِي (ج١ ص٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) تَظْفَرْ ببَحْثٍ ضافٍ وافٍ (م).

(٤) كتبها في (س) بين السطرين.   (٥) في (ص): «لدن».

(٦) كتبها في (س) بين السطرين.

(٧) في (ك): «يد كانت شلا»!

(٨) من (ح).

(٩) (وبعد) متعلق بـ(ارتكب) أو بـ(تعويض). وأيًّا كان فاللازم أحد الأمرين: إما تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، أو تقديم معمول المصدر عليه، وكلاهما مخصوص بالشعر.

«تمرين الطلاب في صناعة الإعراب» (ص٣١).

(١٠) قال «الخضري»: «مثل هذه العبارة لا يقال إلا فيما خرج عن القياس مع أن هذا الحكم ليس كذلك لأنهم عوضوا الحرف عن الجملة في يومئذ فعن الفعل وحده أولى».

ومثلُه قولُ الشاعرِ[١]:

٧٤ ـ أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإِنَّ قَوْمِيَ لم تَأْكُلْهُمُ[٢] الضَّبُعُ[٣]

= لكنه يشهد للكوفيين على البصريين في ذهابهم إلى أنّ (أمّا) عوض عن كان بعد (إن) الشرطية لا (أن) المصدرية، وبمذهبهم شرحه القاضي عياض فقال: قيل: معنى (أما أنت) بفتح الهمزة؛ أي: إن كنت، فحذفوا الفعل الذي يلي أن، وجعلوا (ما) عوضًا من الفعل، وفتحوا (أن) وأدغموا النون في (ما) وجاؤوا (بأنت) مكان العلامة في (كنت)، يدل عليه قوله بعد: «وإن كنت طلقتها ثلاثًا، فقد حرمت عليك». «إكمال المعلم» (١٥/٥).

واعلم أن البصريين يجعلون المعنى على التعليل ويقدرون اللام ومتعلق اللام، فالتأويل عندهم: لأن كنت ذا نفر قويت وشدّدت؟ [فإنَّ قَوْمِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُع] «الخصائص» (٣٨٣/٢)، والفاء على مذهبهم عاطفة، ولكن الكوفيين يجعلونه على الشرط ولا يحتاجون إلى هذه التقديرات، فالتأويل عندهم: إن كنت ذا نفر فإنَّ قَوْمِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُع، والفاء على مذهبهم جوابية.

فالحديث شاهد لمذهب الكوفيين، كما أن مذهبهم أقل تكلفًا كما ترى، مع أن ما يتكلفه البصريون من التقدير للام ومتعلقها لا يتأتى في كل شاهد، كما في حديث عبد الرزاق الصنعاني (٧٣١٨): «كُنَّا عِنْدَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فِي رَمَضَانَ، فَجِيءَ بِشَاةٍ مَصْلِيَّةٍ فَتَنَحَّى رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ قَالَ: "اذْنُ" قَالَ: إِنِّي صَائِمٌ، وَمَا هُوَ إِلَّا صَوْمٌ كُنْتُ أَصُومُهُ، فَقَالَ: "أَمَّا أَنْتَ تُؤْمِنُ بِاللهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَاطْعَمْ"». فالمعنى قطعًا: إن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر فاطعم؛ إذ هو يعزم عليه في الدعوة إلى الطعام، ويحرج عليه في الصيام يوم الشك، ومعناه على المذهب البصري: لأن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر تصوم، فاطعم!! فأي ركاكة هذه!

(١) هو: العبَّاس بن مِرْدَاسٍ في «ديوانه» (ص١٢٨).

(٢) في (ك): «يأكلهم».

(٣) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: (**أَمّا أنتَ ذا نَفَرٍ**) حَيْثُ حذَفَ (كانَ) التي تَرْفَعُ الاسمَ وتَنْصِبُ الخبرَ، وعَوَّضَ عنها (ما) الزائدةَ، وأَدْغَمَها فِي نونِ أنِ المصدريَّةِ، وأَبْقَى اسمَ (كانَ)، وَهوَ الضَّمِيرُ البارزُ المنفصِلُ، وخبرَها وَهوَ قَوْلُهُ: (ذا نَفَرٍ).

وأصلُ الكلامِ عندَ البَصْرِيِّينَ: فخَرْتَ عليَّ لأنْ كُنْتَ ذا نَفَرٍ، فحُذِفَتْ لامُ التعليلِ ومتعَلِّقُها، فصارَ الكلامُ: أنْ كُنْتَ ذا نَفَرٍ، ثُمَّ حُذِفَتْ كَانَ لكثرةِ الاستعمالِ؛ قَصدًا إِلَى التخفيفِ، فانفَصَلَ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ مُتَّصِلًا بكانَ؛ لأنَّه لم يَبْقَ فِي الكلامِ عاملٌ يَتَّصِلُ بِهِ هَذَا الضَّمِيرُ، ثَمَّ عُوِّضَ مِن كَانَ بما الزائدةِ، فالْتَقَى حرفانِ =

مذهب الكوفيين أقل تكلفًا من البصريين

فـ(أنْ) مَصْدَرِيَّةٌ، و(ما) زائدةٌ عِوَضًا عن[1] (كانَ)، وأنتَ اسمُ كانَ المحذوفةِ، وذا نَفَرٍ خبرُها، ولا يَجُوزُ الجمعُ بينَ كانَ و(ما)؛ لكونِ (ما) عِوَضًا عنها[2]، ولا[يَجُوزُ الجمعُ][3] بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ، وأجازَ ذلك المُبَرِّدُ[4] فيقولُ[5]: (أمَّا كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ[6])[7].

ولم يُسْمَعْ مِن لسانِ العربِ حذفُ (كانَ) وتعويضُ (ما) عنها، وإبقاءُ اسمِها وخبرِها، إلَّا إذا كانَ اسمُها ضميرَ مخاطَبٍ، كما مَثَّلَ به المصنِّفُ، ولم يُسْمَعْ معَ ضميرِ المتكلِّمِ نحوُ: (أما أنا مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتَ[8])،

= متقاربانِ ـ وهما نونُ أنِ المصدريَّةِ وميمُ مَا الزائدةِ ـ فأَدْغَمَهُما فصارَ الكلامُ: (أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ).

هذا، وقد رَوَى ابنُ دُرَيْدٍ وأبو حَنِيفَةَ الدِّينَوَرِيُّ فِي مكانِ هذه العبارةِ: (إمَّا كنتَ ذا نَفَرٍ) وَعَلَى رِوَايَتِهِما لا يَكُونُ فِي البيتِ شاهدٌ لِمَا نحنُ فيه الآنَ.

ومن شواهدِ المسألةِ قولُ الشاعِرِ:

إمَّـا أَقَـمْـتَ وأمَّـا أنـتَ مُـرْتَـحِـلًا ... فـاللَّـهُ يَـكْـلأُ مَـا تَـأْتِي وَمَـا تَـذَرُ (م)

(١) في (س)، (ص)، (ك): «من». (٢) في (ص)، (ع): «منها».

(٣) في (ص)، (ك)، (ع) بحاشيتها: «يجمع».

(٤) في «المقتضب» (٤/ ٣٤). (٥) في (ك)، (ع): «فتقول».

(٦) كأنه جعل (ما) زائدةً كزيادتها في نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء: ١٥٥]، قالوا: ولا دليل له على ما زعم؛ لأنها ـ وإن كانت زائدةً ـ قد لزمت عوضًا ولم تستعمل إلا على ذلك، فلا سبيل إلى تسويغ ما لم تسوّغه العرب.
«المقاصد الشافية» (٢/ ٢٠٨)، الإسقاطي (ق٤٨/ ب).

(٧) (م) ادِّعاءُ أنَّهُ لا يجوزُ الجَمْعُ بينَ العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه لا يَتِمُّ عَلَى الإطلاقِ؛ بل قد جَمَعُوا بينَهما فِي بعضِ الأحايينِ، فهذا الحكمُ أغلبيٌّ؛ ولهذا أجازَ المبرِّدُ أنْ يقالَ: **(أمَّا كنتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ)** (م).

(٨) قال أبو سعيد السيرافي في «شرح الكتاب» (٢/ ١٩٠)، ط. العلمية: «اتفق الكوفيون والبصريون على وجوب حذف الفعل في نحو: (أما أنت منطلقًا انطلقت) واختلفوا في المعنى، فالكوفيون يقولون: هو بمعنى (إن) وأنّ (أن) المفتوحة فيها معنى (إن) التي للمجازاة ويحملون قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، عليه؛ والبصريون يقولون: إنه على معنى التعليل؛ أي: لأن كنت =

[والأصلُ: أنْ كُنْتُ منطلِقًا[١]][٢]، ولا معَ الظاهِرِ، نحوُ: (أمَّا زيدٌ ذاهبًا انْطَلَقْتُ)[٣].

والقياسُ جوازُهما [كما جازَ معَ المخاطَبِ[٤]][٥]، والأصلُ: (أن كانَ زيدٌ ذاهبًا انطلقتُ[٦])، وقد مَثَّلَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللهُ في (كتابِهِ[٧]) بـ(أمَّا زيدٌ ذاهبًا).

[ص][١٥٧] وَمِنْ مُضَارِعٍ لِـ(كَانَ) مُنْجَزِمْ   تُحْذَفُ نونٌ، وَهْوَ حَذْفٌ ما الْتُزِمْ[٨]

إذا جُزِمَ الفعلُ[٩] المضارعُ[١٠] من (كانَ) قيلَ: لم يَكُنْ، والأصلُ

= منطلقًا انطلق معك وشبهوها بـ(إذ). ولأجل أن الثاني استحق بالأول جاز دخول الفاء في الجواب».

انظر: «حاشية على المفصل» (١/ ٢١٤)، «حاشية الصبان» (٢/ ٢٤٤).

(١) ليس في (ص)، (ح).

(٢) ما بين المعقوفين ليس في (س)، (ك)، (ع)، وكتب بحاشية (س).

(٣) ذكر الشارح رَحِمَهُ اللهُ حال الاسم، **وأما الخبر فقد سمع اسمًا** كما مُثِّل، **وسمع فعلًا ماضيًا** كما في حديث مسلم وغيره (١٤٧١): «أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَ امْرَأَتَكَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَنِي بِهَذَا».

وسمع فعلًا مضارعًا، كما في حديث عبد الرزاق الصنعاني (٧٣١٨): «كُنَّا عِنْدَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فِي رَمَضَانَ، فَجِيءَ بِشَاةٍ مَصْلِيَّةٍ فَتَنَحَّى رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ قَالَ: «ادْنُ» قَالَ: إِنِّي صَائِمٌ، وَمَا هُوَ إِلَّا صَوْمٌ كُنْتُ أَصُومُهُ، فَقَالَ: «أَمَّا أَنْتَ تُؤْمِنُ بِاللهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَاطْعَمْ»».

(٤) قال أبو حيان في «منهج السالك» (١/ ٢١٣): «والذي نختاره أن ذلك مقصور على مورد السماع، والسماع إنما جاء والضمير للخطاب».

(٥) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(٦) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(٧) «الكتاب» (١/ ٢٩٣).

(٨) (م) **تقديرُ البيتِ**: وتُحْذَفُ نونٌ مِن مضارعٍ منجَزِمٍ آتٍ مِن مصدرِ كانَ، وَهوَ حذفٌ لم تَلْتَزِمْه العربُ، ويريدُ أنَّه جائزٌ لا واجبٌ (م).

(٩) ليس في (ص)، (ح)، (ع)، وكتبها في (س)، ثم ضرب عليها، وكتب فوقها: «المضارع» بدلًا عنها.

(١٠) ليس في (ك).

حذف النون من مضارع (كان).

يكونُ، فحَذَفَ الجازِمُ الضمَّةَ التي على النونِ فالْتَقى ساكنانِ: الواوُ، والنونُ؛ فَحُذِفَ[١] الواوُ لالتقاءِ الساكنيْنِ[٢]؛ فصارَ اللفظُ: (لم يَكُنْ)، والقياسُ يَقْتَضِي أنْ لا يُحْذَفَ منه بعدَ ذلك شيءٌ آخَرُ، لكنَّهم حَذَفُوا النونَ بعدَ ذلكَ تخفيفًا؛ لكثرةِ الاستعمالِ[٣][٤]، فقالوا: (لم يَكُ)، وهو حَذْفٌ جائزٌ [لا لازِمٌ][٥].

---

(١) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «فحذفت».

(٢) (م) لو قالَ: (للتخَلُّصِ من التقاءِ الساكنيْنِ) لكانَ أحسنَ (م).

(٣) قد ورد الإثبات والحذف كثيرَين، فمن ذلك أن الإثبات جاء في القرآن الكريم في نيف وخمسين موضعًا، منها في المفصل: ﴿يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُن مَّعَكُمْ﴾ [الحديد: ١٤]، ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ [القلم: ٤٨]، ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان: ١]، ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ۝١﴾ [البينة: ١]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤].
وجاء الحذف في القرآن في نحو عشرين موضعًا، منها في المفصل: ﴿قَالُوا۟ لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ ۝٤٣﴾ [المدثر: ٤٣]، ﴿وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ ٱلْمِسْكِينَ ۝٤٤﴾ [المدثر: ٤٤]، ﴿أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِىٍّ يُمْنَىٰ ۝٣٧﴾ [القيامة: ٣٧].

(٤) (م) قد جاءَ هَذَا الحذفُ كثيرًا جِدًّا فِي كلامِ العربِ؛ نَثْرِه ونَظْمِه، فمِن ذلك قولُهم فِي المَثَلِ: (إنْ لم يَكُ لَحْمٌ فنَفَشٌ) والنَّفَشُ: الصوفُ، ويُرْوَى: (إنْ لم يَكُنْ)، وهذه الروايةُ تَدُلُّ عَلَى أنَّ الحذفَ جائزٌ لا واجِبٌ، ومن شواهدِ ذلك قولُ عَلْقَمَةَ الفَحْلِ:

ذَهَبْتَ مِنَ الهِجْرَانِ فِي كلِّ مَذْهَبِ ... وَلَمْ يَكُ حَقًّا كُلُّ هَذَا التَّجَنُّبِ

وقولُ عُرْوَةَ بنِ الوَرْدِ العَبْسِيِّ:

ومَنْ يَكُ مِثْلِي ذَا عِيَالٍ ومُقْتِرًا ... يُغَرِّرْ ويَطْرَحْ نَفْسَهُ كُلَّ مَطْرَحِ

وقولُ مُهَلْهِلِ بنِ رَبِيعَةَ يَرْثِي أخَاهُ كُلَيْبَ بنَ رَبِيعَةَ:

فإنْ يَكُ بالذَّنَائِبِ طَالَ لَيْلِي ... فقدْ أَبْكِي مِنَ الليلِ القصيرِ

وقولُ عُمَيْرَةَ بنِ طَارِقٍ اليَرْبُوعِيِّ:

وإنْ أَكُ فِي نَجْدٍ - سَقَى اللَّهُ أهْلَهُ ... بِمَنَّانَةٍ مِنْهُ - فقَلْبِي عَلَى قُرْبِ

وقولُ الحُطَيْئَةِ العَبْسِيِّ:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ ويَكُونَ بينِي ... وبَيْنَكُمُ المودَّةُ والإخاءُ (م)

(٥) في (ص): «لم يلتزم».

شواهد حذف (النون) من (كان) المجزومة

وأمَّا إذا لَاقَتْ مُتَحَرِّكًا فلا يخلو إمَّا أنْ يكونَ ذلك المتحرِّكُ ضميرًا متَّصِلًا أو لا ، فإنْ[١] كانَ ضميرًا متَّصلًا لم تُحْذَفِ النونُ اتِّفاقًا[٢]؛ كقولِهِ ﷺ لعمرَ[٣] رضي الله عنه في ابنِ صَيَّادٍ: «**إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ**»[٤]. فلا يَجُوزُ حذفُ النونِ، فلا تقولُ: (إنْ يَكُهُ وإلَّا[٥] يَكُهُ).

وإنْ كانَ غيرَ ضميرٍ مُتَّصِلٍ جازَ الحذفُ والإثباتُ[٦]، نحوُ: (لم يَكُنْ زيدٌ قائمًا، ولم يَكُ زيدٌ قائمًا)[٧].

= اللام لالتقاء الساكنين، فهي في تقدير السكون، فكما أنّ لام افعل إذا وقع بعدها ساكن يحرك ولا يسكن، فكذلك إذا وقعت بعدها حركة لالتقاء الساكنين، تحرك من حيث كانت الحركة غير معتد بها، فصارت من أجل ذلك في حكم السكون. «الحجة» (١/ ١٢١).

(١) في (ك): «إن».

(٢) لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها، فلا يحذف معها بعض الأصول. الإسقاطي (ق٤٨/ب).

(٣) ليس في أصل (ع)، وكتبت بالحاشية.

(٤) أخرجه الْبُخَارِيُّ (١٣٥٤)، مُسْلِمٌ (٢٩٣٠).

(٥) في (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «ولا إلا».

(٦) في (ك): «والإتيان».

(٧) والحاصل: أن هذا الحذف للنون جائز إذا تحققت الشروط التالية:
- أن تكون بلفظ المضارع، فإن كانت بصيغة الماضي أو الأمر لم يجز الحذف.
- أن يكون المضارع هذا مجزومًا، فإن كان المضارع مرفوعًا أو منصوبًا لم يجز.
- أن تكون علامة الجزم السكون؛ أي: ليس من الأفعال الخمسة، فإن الجزم في الأفعال الخمسة علامته حذف النون.
- ألا يتصل بها ضمير نصب نحو قوله ﷺ: «**إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلّا يكنه فلا خير لك في قتله**».
- أن يكون في الوصل، فلا يجوز الحذف إذا وقف عليها فلا يجوز أن تقول: مهملًا لاتك.
- أن يكون الحرف التالي لها في الوصل متحركًا، وفي هذا الشرط خلاف قوي =

الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها

شروط حذف النون

فصلٌ(١)

في (ما، ولا(٢) ولاتَ، وإنِ) المُشَبَّهاتِ بـ(ليسَ)

[ص] [١٥٨] إعمالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (ما) دونَ (إنْ) مَعَ بَقَا النفْيِ(٣) وتَرْتِيبٍ زُكِنْ(٤)

[١٥٩] وسَبْقَ حرفِ جرٍّ او ظَرْفٍ كـ(ما بِي أنتَ مَعْنِيًّا) ـ أجازَ العُلَمَا(٥)

[ش] تَقَدَّمَ في أوَّلِ بابِ (كانَ وأَخَوَاتِها(٦)) أنَّ نواسخَ الابتداءِ تَنْقَسِمُ إلى أفعالٍ وحروفٍ، وسَبَقَ الكلامُ على (كانَ) وأَخَوَاتِها، وهي من الأفعالِ الناسخةِ، وسيأتي(٧) الكلامُ على الباقي، وذَكَرَ المصنِّفُ في هذا الفصلِ من الحروفِ الناسخةِ قِسمًا يَعْمَلُ عَمَلَ (كانَ)، وهو ما ولا ولاتَ وإنْ(٨).

---

(١) ليس في (س)، (ص)، وكتب في (ح) رمز: [ص]، كعادته.

(٢) ليس في (ك)، وكتبها بالحاشية.

(٣) الأصل: مع بقاء النفي، بالمدِّ، لكنه قصر لضرورة الوزن.

(٤) (م) حاصلُ البيتِ: أُعْمِلَتْ مَا النافيةُ إعمالَ ليسَ، حالَ كونِها غيرَ مقترنةٍ بإنِ الزائدةِ، وحالَ كونِ نَفْيِها باقيًا، وكونِ اسمِها مُقَدَّمًا عَلَى خبرِها (م).

(٥) (م) وحاصلُ البيتِ: وأجازَ النُّحاةُ العالِمُونَ بما يَتَكَلَّمُ العربُ بِهِ تَقَدُّمَ معمولِ الخَبَرِ عَلَى اسمِ ما، بشرطِ أنْ يَكُونَ ذَلِكَ المعمولُ جارًّا ومجرورًا أو ظرفًا؛ لأنَّه يُتَوَسَّعُ فيهما مَا لا يُتَوَسَّعُ فِي غيرِهما، وَذَلِكَ نحوُ: (ما بي أنتَ مَعْنِيًّا) أصلُه: مَا أنتَ مَعْنِيًّا بي، تَقَدَّمَ الجارُّ والمجرورُ عَلَى الاسمِ مَعَ بقاءِ الخَبَرِ مُؤَخَّرًا عن الاسمِ، ومعنِيٌّ: هو الوصفُ مِن (عُنِيَ فلانٌ بفلانٍ) بالبناءِ للمجهولِ؛ إذا اهْتَمَّ بأمرِه (م).

(٦) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(٧) في (س)، (ص)، (ج): «ويأتي».

(٨) إنما شبهت هذه بليس في العمل لمشابهتها إياها في المعنى وهو النفي. وإنما أفردت عن باب (كان) لأنها حروف، وتلك أفعال. والمثبت لاعمالها عمل ليس =

أمَّا (ما) فلغةُ بني[(١)] تَميم أنها لا تَعْمَلُ شيئًا، فتقولُ: (ما زيدٌ قائمٌ)، فزيدٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وقائمٌ خبرُه، ولا عَمَلَ لِـ(مَا) في شيءٍ مِنهُما؛ وذلك لأنَّ (ما) حرفٌ لا يَخْتَصُّ؛ لدخولِه[(٢)] على الاسم، نحوُ: (ما زيدٌ قائمٌ)، وعلى الفعلِ، نحوُ: (ما يقومُ زيدٌ[(٣)])، وما لا يَخْتَصُّ [فحقُّه ألَّا][(٤)] يَعْمَلَ[(٥)].

ولغةُ أهلِ الحِجازِ إعمالُها كعَمَلِ ليسَ؛ لِشَبَهِهَا بها في أنها لنفي الحالِ عندَ الإطلاقِ، فيَرْفَعُونَ بها الاسمَ وينصِبُونَ بها[(٦)] الخبرَ، نحوُ: (ما زيدٌ قائمًا)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقالَ تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، وقالَ[(٧)] الشاعِرُ[(٨)]:

= هو الاستقراء، وتلك المشابهة علة إعمال العرب إياها عمل ليس، لا أن المثبت قياسنا إياها على ليس، وتلك المشابهة جامعت القياس إذ لا قياس مع النص، فالاعتراض بأن هذا قياس في اللغة وهو ممتنع ساقط جدًّا.
نعم؛ قال سم: إنما يظهر التعليل بمشابهتها ليس في المعنى لو كان عمل ليس لما فيها من النفي، وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها.
«حاشية الصبان مع الأشموني» (١/ ٢٤٧).
و(ما) تشبه (ليس) من ثلاثة أوجه:
أحدهما: إن كلّ واحدة منهما أداةُ نفي.
والثاني: أن النفي بهما محمول على الحال ما لم يقترن بالكلام ما يخرجهما عن ذلك؛ فإذا قلت: ما زيدٌ قائمًا، أو ليس زيدٌ قائمًا ـ فهما محمولان على النفي في الحال حتى تقول: أمسِ، أو غدًا، أو نحو ذلك.
والثالث: دخولُهما على المبتدأ والخبر.
فلما حَصَل لما الشبهُ المذكورُ أثَر الإعمال.
«المقاصد الشافية» (٢/ ٢١٦).

(١) ليس في (ص)، (ح)، (ك). لكن كتبها بحاشية (ك) بخط ضعيف.
(٢) في (ك): «بدخوله». (٣) ليس في (س)، (ص)، (ح).
(٤) في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع): «لا».
(٥) انظر: «الكتاب» (١/ ٥٧). (٦) ليس في (ك).
(٧) في (ك)، (ع): «قال».
(٨) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٢/ ٦٦٣): «هذا أنشده أبو عليٍّ، ولم يعزه إلى قائله».

٧٥ ـ أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ حَنِقُو الصدورِ وما هُمُ أَوْلادَها[١]

لكِنْ لا تَعْمَلُ عندَهم إلَّا بشروطٍ سِتَّةٍ، ذَكَرَ المصنِّفُ منها أربعةً[٢]:

شروط عمل (ما) عمل (ليس)

الأَوَّلُ: أَلَّا يُزادَ[٣] بعدَها (إنْ)[٤]، فإنْ زِيدَتْ بَطَلَ عملُها[٥]،

---

(١) (م) الشاهدُ فيه: قَوْلُهُ: **(وما هُمْ أولادَها)**؛ حَيْثُ أَعْمَلَ (ما) النافيةَ عَمَلَ (لَيسَ)، فرَفَعَ بها الاسمَ مَحَلًّا، ونَصَبَ خَبَرَها لفظًا، وَذَلِكَ لغةُ أهلِ الحِجازِ (م).

قال أبو حيان في «الارتشاف» (٢/١١٩٧): «واللغة الأخرى برفع الاسمين على الابتداء والخبر، وحكى سيبويه أنها لغة تميم، وحكى الفراء والكسائي أنها لغة نجد».

(٢) ذكر ثلاثة صراحة وواحدًا ضمنًا في قوله: (وسبق حرف جر...) إلخ، فإنه تضمن أن شرط عملها لا يتقدم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها.

(٣) في (ص)، (ح)، (ع): «تزاد».

(٤) أي: [إنْ] المزيدة، لا النافية المؤكد بها... وبالأولى تأكيد ما النافية بما نافية أخرى فلا يبطل عملها كما يصرح به كلام المصنف في شرح التسهيل واعتمده الدماميني والمرادي وإن خالف في ذلك بعضهم... وإنما لم تعمل مع أن لبعدها عن شبه ليس بوقوع إن بعدها وقيل لضعفها عن تخطي إن، وكذا يقال في زيادة ما بعدها إن قلنا بإبطالها العمل. صبان (١/٢٤٨).

(٥) وإنما بطل العمل لأنَّ (إنْ) كافةٌ لها عن العمل، كما وقعت (ما) كافة نحو: إنما زيدٌ قائمٌ. ولا يصح أن يقال: إنّها نافية، إذ لو كانت كذلك لكان الكلام بها إيجابًا؛ لأن نفي النفي إيجاب. «المقاصد الشافية» (٢/٢١٦).

دخول (إن) على (ما) يكفها عن العمل

ووجَّه الناظم في «شرح التسهيل» (١/٣٧٠) بطلان العمل معها بأن دخولها أبطل شبه «ما» بليس؛ لأن ليس لا تدخل معها إنْ، فإذا دخلت مع ما نَقَصَ الشبهُ، لتبايُنِهما في الاستعمال، كاسم الفاعل إذا كانت بمعنى الماضى لا يعمل لنَقْضِ شبهه بالمضارع.

قال الشاطبي: «وهذا ظاهر». وانظر: «التصريح» (١/١٩٧).

وقال أبو البركات ابن الأنباري في «أسرار العربية» (ص١٢٠): «فلماذا بطل عملها ـ أيضًا ـ إذا فصلتَ بينها وبين اسمها وخبرها بـ(إن) الخفيفة؟ قيل: لأن (ما) ضعيفة في العمل؛ لأنها إنما عملت لأنها أشبهت فعلًا لا يتصرف شبهًا ضعيفًا من جهة المعنى؛ فلما كان عملها ضعيفًا؛ بطل عملها مع الفصل؛ ولهذا المعنى، يبطل عملها ـ أيضًا ـ إذا تقدَّم الخبر على الاسم؛ نحو: (ما قائم زيد) لضعفها في العمل؛ فألزمت طريقة واحدة، وأما قول الشاعر: =

نحوُ: (ما إنْ زيدٌ قائمٌ) برفعِ قائمٌ، ولا يَجُوزُ نَصْبُه، وأجازَ ذلك بعضُهم[١].

الثاني: أَلَّا يَنْتَقِضَ[٢] النفيُ[٣] بإلَّا[٤]، نحوُ: (ما زيدٌ إلَّا قائمٌ)،

= فأصبحوا قد أعاد اللّه نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلَهُم بشرُ

فمن النحويين من قال: هو منصوب على الحال؛ لأن التقدير فيه: وإذ ما بشرٌ مثلَهُم، فلما قدم مثلهم الذي هو صفة النكرة، انتصب على الحال؛ لأن صفة النكرة إذا تقدمت، انتصبت على الحال؛ كقول الشاعر:

لِـمَـيَّـةَ مـوحـشًـا طـلـلُ يَـلـوحُ كَـأَنَّـه خِـلَـلُ

التقدير فيه: طَلَلٌ مُوحِشٌ؛ وكقول الآخر:

والصالحات عليها مُغْلَقًا باب

والتقدير فيه: باب مغلق؛ إلا أنه لما قدم الصفة على النكرة، نصبها على الحال؛ ومنهم من قال: هو منصوب على الظرف؛ لأن قوله: ما مثلهم بشر، في معنى: (فوقهم)؛ ومنهم من حمله على الغلط؛ لأن هذا البيت للفرزدق، وكان تميميًّا، وليس من لغته إعمال (ما) سواء تقدم الخبر، أو تأخر، فلمَّا استعمل لغة غيره غلط، فظن أنها تعمل مع تقدم الخبر، كما تعمل مع تأخره، فلم يكن في ذلك حجة؛ ومنهم من قال: إنها لغة لبعض العرب، وهي لغة قليلة، لا يعتدّ بها؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى».

(١) (م) أجازَ يعقوبُ بنُ السِّكِّيتِ إعمالَ (ما) عَمَلَ ليسَ معَ زِيادةِ (إنْ) بعدَها، واسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بقولِ الشاعرِ:

بَـنِـي غُـدَانَـةَ مَـا إنْ أَنْـتُـمُ ذَهَـبًـا ولا صَـرِيـفًـا ولـكِـنْ أَنْـتُـمُ الـخَـزَفُ

وزَعَمَ أنَّ الروايةَ بالنصبِ، وأنَّ (ما) نافيةٌ، و(أنتم) اسْمُها و(ذَهَبًا) خَبَرُها، وجمهورُ العلماءِ يَرْوُونه: (ما إنْ أنتم ذهَبٌ) بالرفعِ إِلَى إهمالِ (ما)، ومعَ تسليمِ صِحَّةِ الروايةِ بالنصبِ فإنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ (إنْ) زائدةٌ، ولكنَّها نافيةٌ مؤكِّدَةٌ لنفيِ (ما) (م). «التذييل والتكميل» (٤/٢٥٨).

أدلة من أعمل (ما) مع زيادة (إن) بعدها

(٢) في (ص): «ينقض».

(٣) أي: نفي الخبر، فلا يضر انتقاض نفي معمول خبرها نحو ما زيد ضاربًا إلا عمرًا. سم. «صبان» (١/٢٤٨).

(٤) أو إنما، ولو انتقض بـ(غير) لم يؤثر، فيجب النصب في نحو: ما زيد غير قائم. الإسقاطي (ق٤٩/أ).

فلا يَجُوزُ نصبُ (قائمٌ)، [وكقولِهِ تعالى: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: ١٥]، وقولِه: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٩]][١]، خِلافًا لِمَن أجازَه[٢].

الثالثُ: ألَّا يَتَقدَّمَ خبرُها[٣] على اسمِها[٤]، وهو غيرُ ظرفٍ

---

(١) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك)، (ع).

(٢) (م) ذَهَبَ يُونُسُ بنُ حَبِيبٍ شَيْخُ سِيبَوَيْهِ ـ وتَبِعَه الشَّلَوْبِينُ ـ إِلَى أَنَّهُ يجوزُ إعمالُ (ما) عَمَلَ ليسَ، معَ انتقاضِ نفيِ خبرِها بإلا، وقد اسْتَدَلَّ عَلَى ذلك بقولِ الشاعرِ:

وما الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ... وما صَاحِبُ الحاجاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا

فزَعَمَ أنَّ (ما) نافيةٌ، و(الدَّهْرُ) اسمُها، و(مَنْجَنُونًا) خَبَرُها، وأنَّ (ما) فِي الشطرِ الثاني نافيةٌ كذلك، و(صَاحِبُ الحاجاتِ) اسمُها، و(مُعَذَّبًا) خبرُها، وبقولِ الشاعرِ:

وما حَقُّ الَّذِي يَعْثُو نَهارًا ... ويَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلَّا نَكَالَا

فما: نافيةٌ، وحَقُّ، اسمُها، ونكالًا: خَبَرُها، وقد جاءَ بِهِ منصوبًا معَ كونِه مسبوقًا بإلا.

وجمهورُ البصريينَ لا يَقْبَلُونَ دَلالةَ هذه الشواهدِ، ويُؤَوِّلُونَها.

فمما أَوَّلُوا بِهِ البيتَ الأَوَّلَ أنَّ (مَنْجَنُونًا) مَفْعُولٌ بِهِ لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: وَمَا الدهرُ إلا يُشْبِهُ مَنْجَنُونًا، وجملةُ الفِعْلِ وفَاعِلِه فِي مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبْتَدأ، وكذلك قَوْلُهُ: (مُعَذَّبًا) فِي الشطرِ الثاني؛ أي: وَمَا صاحِبُ الحاجاتِ إلا يُشْبِهُ مُعَذَّبًا، وبعضُهم يقولُ: (مَنْجَنُونًا) مَفْعُولٌ مطلَقٌ لفعلٍ محذوفٍ عَلَى تقديرِ مضافٍ، و(مُعَذَّبًا) ليسَ اسمَ مفعولٍ؛ بل هو مصدرٌ ميميٌّ بمعنى التعذيبِ، فهو أَيْضًا مَفْعُولٌ مطلَقٌ لفعلٍ محذوفٍ، و(نَكَالًا) فِي البيتِ الثاني اسمُ مصدرٍ، فهو كذلك مَفْعُولٌ مطلَقٌ لفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: وَمَا الدهرُ إِلَّا يَدُورُ دَوَرَانَ مَنْجَنُونٍ، وَمَا صاحبُ الحاجاتِ إِلا يُعَذَّبُ مُعَذَّبًا؛ أي: تعذيبًا، وَمَا حقُّ الَّذِي يُفْسِدُ إِلَّا يُنَكَّلُ بِهِ نَكَالًا؛ أي: تَنْكِيلًا، وهذه الجملُ الفعليَّةُ كلُّها فِي مَحلِّ رفعِ أخبارٍ للمبتدآتِ الواقعةِ بعدَ مَا النافيةِ فِي المواضعِ الثلاثِ (م). «شرح التسهيل» (١/ ٣٧٣).

(٣) لضعفها في العمل فلا تتصرف بأن تعمل الرفع قبل النصب.
«الإسقاطي» (ق٤٩/ أ).

(٤) مع بقاءِ النفيِ، ومع بقاء الترتيب تَحَرُّزًا من زواله، وذلك أن الترتيب المعلوم في =

أدلة من أعمل (ما) مع انتقاض نفي خبرها بإلا

ولا[جارٍّ و][1] مجرورٍ، فإنْ تَقَدَّمَ وَجَبَ رفعُه، نحوُ: (ما قائمٌ زيدٌ)، فلا تقولُ: (ما قائمًا زيدٌ)، وفي ذلك خلافٌ[2].

= ذلك تقديم اسم ما على خبرها، وخبرها على معموله، نحو: ما زيدٌ ضاربًا عمرًا. فإذا اختلّ هذا الترتيب بطل العمل، قولك: ما قائم زيدٌ، بتقديم الخبر على الاسم، وكذلك إذا عُدِم الترتيب بسبب تقديم معمول الخبر، فإن العمل يبطلُ، فلا تقول: ما زيدًا أنا ضاربًا، وما طعامَك زيدٌ آكلًا، هذا إذا كان المعمول غير ظرف ولا مجرور، فإن كان ظرفًا أو مجرورًا فله حكمٌ. وما جاء بخلاف ذلك فقليل.
«المقاصد الشافية» (٢/ ٢٢٢).

(١) ليس في (س)، (ص)، (ح)، (ك).

(٢) (م) ذَهَبَ بعضُ النُّحاةِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ إعمالُ مَا إعمالَ ليسَ مَعَ تقدُّمِ خبرِها عَلَى اسمِها، واسْتَدَلَّ عَلَى ذلك بقولِ الفَرَزْدَقِ:

فأَصْبَحُوا قدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ   إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ

قالوا: مَا نافيةٌ عاملةٌ عَمَلَ ليسَ، ومثلَ: خَبَرُها مُقَدَّمٌ مَنْصُوبٌ، والضَّميرُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وبَشَرُ: اسمُها تَأَخَّرَ عن خَبَرِها، وزَعَمُوا أنَّ الرواية بنصبِ مِثْلَ.

والجمهورُ يَأْبَوْنَ ذلك، ولا يُقِرُّونَ هَذَا الاستشهادَ، ولهم فِي الردِّ عَلَى هَذَا البيتِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ:

الأوَّلُ: إنكارُ أنَّ الروايةَ بنَصْبِ مثلَ؛ بل الروايةُ عندَهم برفعِه عَلَى أَنَّهُ خبرٌ مُقَدَّمٌ، وبَشَرٌ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.

والثاني: أَنَّهُ عَلَى فَرْضِ تسليم نَصْبِ (مثلَ) فإنَّ الشاعرَ قد أَخْطَأَ فِي هذا، والسرُّ فِي ذلك الخَطَإِ أَنَّهُ تَمِيمِيٌّ، وأرادَ أنْ يَتَكَلَّمَ بلغةِ أهلِ الحِجازِ، فلم يَعْرِفْ أنهم لا يُعْمِلُونَ (ما) إذا تَقَدَّمَ الخَبَرُ عَلَى الاسم، ولعلَّه وَجَدَ خبرَ ليسَ قد جاءَ مُتَقَدِّمًا عَلَى اسمِها، فتَوَهَّمَ أنَّ مَا ـ لكونها بمعنى ليسَ ـ تُعْطَى حُكْمَها، ولم يَلْتَفِتْ إِلَى أن (ما) فَرْعٌ عن ليسَ فِي العملِ، وأنَّ الفرعَ ليسَ فِي قوةِ الأصلِ.

والثالثُ: سَلَّمْنَا أنَّ الروايةَ كَمَا يَذْكُرُونَ، وأنَّ الشاعرَ لم يُخْطِئْ، ولكِنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ (مثلَ) مَنْصُوبٌ؛ بل هو مبنيٌّ عَلَى الفتحِ فِي مَحلِّ رفعِ خبرٍ مُقَدَّمٍ، وبَشَرٌ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وإنما بُنِيَتْ (مثلَ)؛ لأَنَّها اكتَسَبَتِ البناءَ من المضافِ إِلَيْهِ، وجازَ ذلك البناءُ ولم يَجِبْ.

ولهذا شواهِدُ كثيرةٌ، منها قولُه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الذاريات: ٢٣]، فـ(مثلَ) فِي هذه الآيةِ الكريمةِ صفةٌ لحَقٍّ، معَ أنَّ حقًّا مرفوعٌ، =

أدلة من أعمل (ما) عمل (ليس) مع تقدم خبرها على اسمها

بيان ضعف أدلتهم

أنه متى تَقَدَّمَ الخبرُ لا تَعْمَلُ ما شيئًا[١]، سواءٌ كانَ الخبرُ ظرفًا أو [جارًّا و][٢]مجرورًا، أم[٣] غيرَ ذلكَ، وقد صَرَّحَ بهذا في غيرِ هذا الكتابِ[٤].

الشرطُ الرابعُ: ألَّا يَتَقَدَّمَ معمولُ الخبرِ على الاسمِ وهو غيرُ ظرفٍ ولا جارٌّ ومجرورٍ[٥]، فإنْ تَقَدَّمَ بَطَلَ عَمَلُها[٦]، نحوُ: (ما

---

(١) سببُ إبطالِ عملها عند فَقْدِ هذا الشرط أنّ تقديم الخبر على الاسم تصرف في المعمول، ولم يبلغ من قُوّة ما أن تتصرّف في معمولها. «المقاصد الشافية» (٢/ ٢٢٣).

(٢) ليس في (ص)، (ح).

(٣) من (س)، (ص)، (ح)، (ك). وفي سائرها: «أو».

(٤) في «شرح التسهيل» (١/ ٣٧٠).

قال «الخضري» (١/ ١٢٠): «رد بأن تقديم الظرف إذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه، أو قد منعوا تقديم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره دون الخبر فكان هنا بالأولى لأن الحرف أضعف من الفعل، ولذا كان مذهب الجمهور الأول، وصححه الأعلم، وابن عصفور كما قاله ابن هشام أفاده في النكت».

(٥) في (ك): «ولا مجرور».

(٦) سببُ إبطال عملها عند تقديم معمول الخبر؛ راجع إلى القاعدة المتقدّمة في قوله: «وَلَا يَلي العَامِلَ معمولُ الخَبَرْ»؛ فإن (ما) إذا كانت عاملة استوت مع كان في الحكم. فإن قَدّرتَ ما تميميّة صحّ التقديم، وكانت الجملة مفردةً عن ما، فكما يجوز لك أن تقول: (طعامَكَ زيد آكلٌ)، كذلك إذا دخلت ما وهي غير عاملة؛ قال سيبويه في هذه المسألة: «فإن رفعتَ الخبرَ حَسُن حملُه على اللغة التميميّة، كما قلت: أمّا زيدًا فأنا ضاربٌ، كأنّك لم تذكر أمّا، وكأنّك لم تذكر ما، وكأنك قلت: زيدًا أنا ضاربٌ». «الكتاب» (١/ ٧١).

فإن قيل: فتفسيرُ مرادِ الناظم في الترتيب أنّه أرادَ ترتيبَ معمول الخبر على الخبر، كما أراد ترتيب الخبر على الاسم - غيرُ محتاج إليه لتقدم ذكره في القاعدة المتقدمة.

وأيضًا ليس التقديم مبطلًا للعمل؛ بل العملُ هو المانعُ من التقديم في كان وإنّ، بخلاف تقديم الخبر على الاسم. والدليل على ذلك قول سيبويه: «فإن رفعت الخبر حَسُن حملُه على اللغة التميمية»، ولم يَقُلْ إن ذلك مما يستعملُه أهل =

إذا عملت (ما) عمل (ليس) استوت مع (كان) في الحكم

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل